

مجلة

كلية التربية - جامعة كفر الشيخ



# حقيقة الخمر في السنة

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية  
والعربية للبنين بدسوق

دورية

علمية

محكمة

العدد الثاني - المجلد الثالث

السنة السادسة عشرة

٢٠١٦ م

مجلة تصدر بصفة دورية من كلية التربية جامعة كفر الشيخ

# حقيقة الخمر في السنة

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

لبنين بدسوق



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

## تأسيسية بحثية

رئيسة التحرير: د. هبة عبد الله

محررة: د. هبة عبد الله

رئيسة التحرير

## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ،  
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ  
لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ ، ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ  
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ  
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَأَيُّهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ  
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾  
إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا  
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

أما بعد ، فإن الخمر محرمة بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، فأما  
الكتاب ، فقال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

(١) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) الآية (٧٠) ، (٧١) من سورة الأحزاب.



تُفْلِحُونَ ﴿١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ أَلْعَادَؤَهُ وَالْبَغْضَاءَ فِي  
الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ  
مُنْتَهُونَ ﴿١﴾.

وأما السنة ، فقد وردت فيها أخبار كثيرة تدل على حرمة الخمر منها ، عَنْ  
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ  
بِالْمَدِينَةِ قَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ  
سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ ، وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ» ، قَالَ :  
فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ  
الْخَمْرَ ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ» ، قَالَ  
: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ، فَسَفَكُوهَا (٢).

وأما الإجماع ، فقد أجمعت الأمة على تحريم الخمر ، لكن العلماء اختلفوا في  
حقيقتها ، فمنهم من قال : هي كل مسكر ، ومنهم من قال : هي ما اتخذ من  
عصير العنب فقط ، وما عدا ذلك من الأشربة ، فلا يحرم منها إلا الشربة  
التي تسكر ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومن قال بقوله من الكوفيين ، كما  
سيأتي بيانه مفصلاً قال ابن رشد : أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها  
وكثيرها ، أعني : التي هي من عصير العنب (٣).

(١) سورة المائدة الآيتان رقم «٩٠» ، «٩١».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة ٦٠/٣ حديث رقم «١٥٧٨» ، بلفظه ، وأبو يعلى  
الموصلى في مسنده ٣٢٠/٢ حديث رقم «١٠٥٦» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب البيوع باب تحريم  
التجارة في الخمر ١٩/٦ حديث رقم «١١٠٤١» بنحوه.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤٧١/١ .

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وقال ابن قدامة : أجمعت الأمة على تحريم الخمر ، فمن استحلها الآن ، فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه ، فيكفر بذلك ، ويستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل <sup>(١)</sup> .

وقد انتصر بعض المشتغلين بالفقه من المعاصرين لمذهب الحنفية في هذه المسئلة ، وأشاعوه ، ونشروه ، مع أن الحق خلافه ، وهذا هو السبب في كتابتي هذا البحث ، لأن الحجة ليست في أقوال الأئمة ، وإنما الحجة في الأدلة ، وقد بينت الأدلة أن الخمر كل مسكر - كما سيأتي - ، وإذا جاء الأثر بطل النظر ، فهذا هو الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وبالله التوفيق.

(١) المغني لابن قدامة ٤٩٣/١٢ ، ٤٩٤ .



## « حقيقة الخمر في السنة »

### « أحاديث الباب »

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ : وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥١/٣ حديث رقم «٢٠٠٣» بلفظه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ حديث رقم «٣٦٧٩» بزيادة فيه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأشربة باب ما جاء في شارب الخمر ٣٤١/٣ حديث رقم «١٨٦٨» ، بزيادة فيه ، وقال : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وأخرجه في باب ما جاء كل مسكر حرام ٣٤٢/٣ حديث رقم «١٨٧١» بمعناه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة ٢١٦/٨ حديث رقم «٥٥٨٢» ، «٥٥٨٣» ، «٥٥٨٥» ، «٥٥٨٦» بمعناه ، و«٥٥٨٤» مختصرا ، وفي باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٦/٨ حديث رقم «٥٥٨٧» مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب كل مسكر حرام ١١٢٤/٢ حديث رقم «٣٣٩٠» ، بلفظه ، و١١٢٣/٢ حديث رقم «٣٣٨٧» مختصرا ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٢/١٢ ، ١٦٣ حديث رقم «٢٤٢٠٨» مختصرا ، وأحمد في المسند ١٦/٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ بنحوه ، و٢٩/٢ بلفظه ، و٩٨/٢ بزيادة فيه ، والدارمي في كتاب الأشربة باب ما قيل في المسكر ١٥٤/٢ حديث رقم «٢٠٩٧» بنحوه ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأشربة ص/٢١٨ حديث رقم «٨٥٧» بلفظه ، «٨٥٩» بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٧٠/٩ حديث رقم «٥٦٢١» ، «٥٦٢٢» بنحوه ، و١٨٩/١٠ حديث رقم «٥٨١٦» مختصرا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من التبيذ ٢١٥/٤ ، ٢١٦ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ١٧٧/١٢ حديث رقم «٥٣٥٤» - بلفظه ، و١٨٨/١٢ حديث رقم «٥٣٦٦» بزيادة فيه ، و١٩١/١٢ ، ١٩٢ حديث رقم «٥٣٦٨» ، «٥٣٦٩» بمعناه ، و١٩٦/١٢ حديث رقم «٥٣٧٥» مختصرا - ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٣٩/٤ حديث رقم «٤٥٦٩» ، «٤٥٧٠» ، «٤٥٧١» بزيادة فيه ، و١٣٩/٤ ، ١٤٠ حديث رقم «٤٥٧٣» ، «٤٥٧٤» ، «٤٥٧٥» ، «٤٥٧٦» ، «٤٥٧٧» ، «٤٥٧٨» ، «٤٥٧٩» بمعناه ، وحديث رقم «٤٥٨٠» بلفظه ، وحديث رقم «٤٥٨٢» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة في باب التشديد على مدمن الخمر ٥٠٠/٨ حديث رقم «١٧٣٤١» بزيادة فيه ، وفي باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الأشربة من دخولها في الاسم والتحريم إذا كانت مسكرة ٥٠٩/٨ ، ٥١٠ حديث رقم «١٧٣٧٢» بزيادة فيه ، و«١٧٣٧٣» ، «١٧٣٧٥» ، «١٧٣٧٦» بنحوه ، وحديث رقم «١٧٣٧٤» بلفظه ، وفي معرفة السنن والآثار باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٢٠/١٣ حديث رقم «١٧٣٢٤» ، «١٧٣٢٥» بنحوه ، وفي شعب الإيمان في التاسع والثلاثين من الشعب وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منهما ٧/٥ حديث رقم «٥٥٧٨» بلفظه ، و٥/٥ ، ٦ حديث رقم «٥٥٧٢» بزيادة فيه.



وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبَيْعِ ، فَقَالَ : «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ ، فَهُوَ حَرَامٌ» <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ، ولا المسكر ٦٨/١ حديث رقم «٢٤٢» ، وفي كتاب الأشربة باب الخمر من العسل ، وهو البتع ١٢٨١/٣ حديث رقم «٥٥٨٥» ، «٥٥٨٦» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٤٩/٣ حديث رقم «٢٠٠١» بلفظه ، و٤٤٩/٣ ، «٤٥٠» حديث رقم «٢٠٠١» بنحوه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٣/٢ حديث رقم «٣٦٨٢» بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأشربة باب ما جاء كل مسكر حرام ٣٤٢/٣ حديث رقم «١٨٧٠» بلفظه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٩١» ، «٥٥٩٣» ، «٥٥٩٤» بلفظه ، وحديث رقم «٥٥٩٢» بنحوه ، وقد ألحقت بالمتن ثم عبارة «والبتع هو نبذ العسل» ، وهو من كلام عبد الرزاق صرح به في المصنف ٢٢١/٩ عقب الحديث رقم «١٧٠٢» ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب كل مسكر حرام ١١٢٣/٢ حديث رقم «٣٣٨٦» بلفظه ، ومالك في الموطأ في كتاب الحد في الخمر باب في النهي عن الابتذال ٤٩/٢ ، «٥٠» حديث رقم «١٨٣٧» بلفظه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب ما ينهى عنه من الأشربة ٢٢٠/٩ ، «٢٢١» حديث رقم «١٧٠٠٢» بنحوه ، والحميدي في المسند ١٣٥/١ حديث رقم «٢٨١» بلفظه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٢/١٢ حديث رقم «٢٤٢٠٧» ، وأحمد في المسند ٣٦/٦ ، «٩٦» ، «١٩٠» ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأشربة ص/٢١٧ ، «٢١٨» حديث رقم «٨٥٥» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٠/٨ حديث رقم «٤٥٢٣» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتع لما سئل عنه ٤٩٥/١٢ ، «٤٩٦» ، «٤٩٦٨» ، «٤٩٦٩» ، «٤٩٧٠» ، «٤٩٧١» ، وفي شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٦/٤ ، «٢١٧» ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأشربة ١٦٤/١٢ ، «٢١٦» ، «٢١٩» حديث رقم «٥٣٤٥» ، «٥٣٩٣» ، «٥٣٩٧» بلفظه ، و ١٩٣/١٢ ، «١٩٤» حديث رقم «٥٣٧١» ، «٥٣٧٢» بنحوه — ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٩٠» بنحوه ، و ١٤٢/٤ حديث رقم «٤٥٩١» ، «٤٥٩٢» بلفظه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الطهارة باب منع التطهر بالنبيذ ١٤/١ حديث رقم «٢٣» ، وفي كتاب الأشربة باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠٥/٨ ، «٥٠٦» حديث رقم «١٧٣٥٩» ، «١٧٣٦٠» ، وفي باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الأشربة من دخولها في الاسم والتحريم إذا كانت مسكرة ٥٠٩/٨ حديث رقم «١٧٣٧١» ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الطهارة باب الوضوء بالنبيذ ٢٣٦/١ حديث رقم «٥١٤» ، وفي كتاب الأشربة باب ما أسكر كثيره فقتله حرام ١٤/١٣ حديث رقم «٧١٣٠١» ، «١٧٣٠٢» ، وفي شعب الإيمان في التاسع والثلاثين من الشعب وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منهما ٦/٥ حديث رقم «٥٥٧٤» .

قال ابن عبد البر : وهو حديث صحيح مجتَمع على صحته ، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك ، وهو أثبت شيء يروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تحريم المسكر ، وقد سنل يحيى بن معين عن أصح حديث روي في تحريم المسكر ، فقال : حديث ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنل عن البتخ ، فقال : «كل شراب أسكر فهو حرام» ، قال وأنا أقف عنده. التهديد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٢٤/٧ .

قَالَ : هذا النقل هو الصحيح عن ابن معين ، وأما ما سيأتي من طعنه في حديث «كل مسكر حرام» ، فلا يثبت عنه.



وَعَنْ أَبِي مُوسَى - رضي الله عنه - قَالَ بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ <sup>(١)</sup> إِلَى الْيَمَنِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ : الْمَزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ : الْبِتْعُ مِنَ الْعَسَلِ ، فَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(٢)</sup>.

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أبو عبد الرحمن المدني ، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وروى عنه أنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، ومن التابعين قيس بن أبي حازم ، وأسلم مولى عمر ، ومسروق ، وخلق ، أسلم وهو ابن ثماني عشرة سنة ، وشهد العقبة ، وبدر ، والمشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على اليمن ، ومناقبه كثيرة جدا ، مات معاذ - رضي الله عنه - في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة .

ترجمت له من: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٤٣١/٥ رقم «٢٥٧٨» ، الاستيعاب ص/٦٥٠ رقم «٢٢٧٠» ، تاريخ دمشق ٣٨٣/٥٨ رقم «٧٤٨١» ، أسد الغابة ١٨٧/٥ رقم «٤٩٦٠» ، تهذيب الكمال ١٠٥/٢٨ رقم «٦٠٢٠» ، سير أعلام النبلاء ٤٤٣/١ رقم «٨٦» ، تهذيب التهذيب ١٨٦/١٠ رقم «٣٤٧» ، الإصابة ١٠٦/٦ رقم «٨٠٣٢» .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذُ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ٩٧٤/٢ حديث رقم «٤٣٤٣» بلفظه ، وحديث رقم «٤٣٤٤» بزيادة فيه ، وفي كتاب الأدب باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يَسْرُوا وَلَا تُصْرُوا» ١٣٧٧/٣ حديث رقم «٦١٢٤» ، وفي كتاب الأحكام باب أَمْرِ الْوَالِي إِذَا وَجَّهَ أَمِيرَيْنِ إِلَى مَوْضِعٍ أَنْ يَنْطَاوَعَا وَلَا يَتَعَاصِيَا ١٥٩٠/٣ حديث رقم «٧١٧٢» بزيادة فيه ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٠/٣ حديث رقم «١٧٣٣» بلفظه ، وفي نفس الموضع بمعناه ، وبزيادة فيه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٤/٢ حديث رقم «٣٦٨٤» بمعناه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ ، ٢١٨ حديث رقم «٥٥٩٥» ، «٥٥٩٧» ، «٥٦٠٢» بلفظه ، و٢١٧/٨ ، ٢١٨ حديث رقم «٥٥٩٦» وفي باب تفسير البتع والمزر ٢١٨/٨ حديث رقم «٥٦٠٣» بالفاظ مختلفة ، و٢١٩/٨ حديث رقم «٥٦٠٤» بزيادة فيه : وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب كل مسكر حرام ١١٢٤/٢ حديث رقم «٣٣٩١» بلفظه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب فضائل القرآن باب إذا سمعت السجدة وأنت تصلي وفي كم يقرأ القرآن ؟ ٣٥٦/٣ ، ٣٥٧ حديث رقم «٥٩٥٩» بزيادة فيه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأشربة باب مَنْ حَرَّمَ الْمُسْكِرَ ، وَقَالَ : هُوَ حَرَامٌ ، وَنَهَى عَنْهُ ١٦١/١٢ حديث رقم «٢٤٢٠٦» بلفظه ، وأحمد في المسند ٤١٠/٤ ، ٤١٥/٤ ، ٤١٦ بلفظه ، و٤١٧/٤ بزيادة فيه ، والدارمي في السنن في كتاب الأشربة باب ما قيل في المسكر ١٥٤/٢ حديث رقم «٢٠٩٨» بزيادة فيه ، والبخاري في مسنده ١٠٦/٨ =



(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة باب الخمر من العنب وغيره ١٢٨٠/٣ ، ١٢٨١ حديث رقم «٥٥٨٠» بلفظه ، وفي باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ١٢٨١/٣ حديث رقم «٥٥٨٤» مختصرا ، وفي كتاب المظالم باب صب الخمر في الطريق ٥٥١/١ حديث رقم «٢٤٦٤» ، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة المائدة باب ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ ١٠٣٧/٢ ، ١٠٣٨ حديث رقم «٦١٧» ، وفي باب ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ﴾ - إلى قوله - وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ١٠٣٨/٢ حديث رقم «٤٢٠» ، وفي كتاب الأشربة باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا ، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِذَامَيْنِ فِي إِدَامٍ ١٢٨٤/٣ حديث رقم «٥٦٠٠» بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٣٦/٣ حديث رقم «١٩٨٢» مختصرا ، و٤٣٣/٣ - ٤٣٥ حديث رقم «١٩٨٠» ، «١٩٨١» بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب في تحريم الخمر ٥٣١/٢ حديث رقم «٣٦٧٣» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الشراب الذي أهرق بتحريم الخمر ٢٠٩/٨ حديث رقم «٥٥٤٢» ، و٢٠٩/٨ حديث رقم «٥٥٤٣» مختصرا ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الجمع بين التنبؤ ٢١١/٩ ، ٢١٢ حديث رقم «١٦٧٩٠» ، والحميدي في المسند ٥٠٩/٢ حديث رقم «١٢١٠» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الخثيطين مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ ، مَنْ نَهَى عَنْهُ ٢٥٥/١٢ حديث رقم «٢٤٥٠٥» ، وأحمد في المسند ١٨١/٣ ، ١٨٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، والدارمي في السنن في كتاب الأشربة باب في تحريم الخمر كيف =



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى مِنبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ؛ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ ؛ مِنَ الْعَنْبِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالْعَسَلِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» (١).

= كان ١٥١/٢ ، ١٥٢ حديث رقم «٢٠٨٩» كلهم بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب ، والبزار في مسنده ١٠٩/١٣ ، ٢٠١ حديث رقم «٦٤٨١» ، «٦٦٦٥» مختصرا ، ٢٤٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٤٧/١٣ ، ٣٦١/٥ ، ٣٦٢ حديث رقم «٣٠٠٨» ، ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ حديث رقم «٣٠٤٢» ١٠١/٦ ، ١٠١/٦ حديث رقم «٣٣٦٢» ، ١٦٠/٦ ، ١٦٠/٦ حديث رقم «٣٤٣٩» ، ١٧٨/٦ ، ١٧٩ ، ١٧٩ حديث رقم «٣٤٦٢» بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب ، والبغوي في مسند علي بن الجعد ١١٢٦/٢ حديث رقم «٣٣١٧» مختصرا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الخمر ما هي ؟ ٢٣١/٤ ، ٢١٤ ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب البيوع باب البيع المنهي عنه ٣٢٠/١١ ، ٣٢٠/١١ حديث رقم «٤٩٤٥» ، وكتاب الأثرية ١٨٤/١٢ ، ١٨٥ ، ١٨٥ حديث رقم «٥٣٦١» ، «٥٣٦٣» — ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في تحريم الخمر ٤٩٦/٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٧ حديث رقم «١٧٣٢٨» ، «١٧٣٥٥» كلهم بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب ، والبيهقي أيضا في الأثرية في باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠٤/٨ ، ٥٠٤/٨ حديث رقم «١٧٣٥٦» بنحوه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأثرية والحد فيها ١١/١٣ ، ١١/١٣ حديث رقم «١٧٢٩٧» بلفظ أتم منه دون قصة خمر الأعناب .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ، في تفسير سورة المائدة باب ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ الْأَمْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ ١٠٣٨/٢ حديث رقم «٤٦١٩» بلفظه ، وفي كتاب الأشربة ، باب الخمر من العنب وغيره ١٢٨١/٣ حديث رقم «٥٥٨١» ، بنحوه ، وفي باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ١٢٨٢/٣ حديث رقم «٥٥٨٨» بزيادة فيه ، وحديث رقم «٥٥٨٩» مختصرا ، ومسلم في صحيحه في كتاب التفسير ٦٢٩/٤ حديث رقم «٣٠٣٢» بزيادة فيه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة ، باب في تحريم الخمر ٥٣٠/٢ حديث رقم «٣٦٦٩» بزيادة فيه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأشربة ، باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر حديث رقم «١٨٨١» مختصرا ، وقال : هذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر - يعني عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير - ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة ، باب ذكر أنواع الأشياء التي كانت منها الخمر حين نزل تحريمها ٢١٥/٨ حديث رقم «٥٥٧٨» بنحوه ، وحديث رقم «٥٥٧٩» مختصرا ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة ، باب أسماء الخمر ٢٣٣/٩ ، ٢٣٤ حديث رقم «١٧٤٩» ، «١٧٥٠» بنحوه ، وحديث رقم «١٧٠٥١» بالفاظ مختلفة ، وابن أبي شيبة في المصنف ١٦٩/١٢ ، ١٧٠ =

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْخُمْزُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ النَّخْلَةِ وَالْغَيْبَةِ» (١).

حديث رقم «٢٤٢٢٤» بنحوه ، واليزار في مسنده ٢٨١/١ حديث رقم «١٧٧» بزيادة فيه ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأثرية ص/٢١٧ حديث رقم «٨٥٢» بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الخمر المحرمة ما هي ؟ ٢١٣/٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٧٥/١٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ حديث رقم «٥٣٥٣» ، «٥٣٥٩» — بزيادة فيه ، و — ١٨١/١٢ ، ١٨٢ ، ٢١٠ حديث رقم «٥٣٥٨» ، «٥٣٨٨» — بنحوه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٣٨/٤ ، ١٣٩ ، ١٤٣ حديث رقم «٤٥٦٧» ، «٤٥٩٨» مختصرا ، و ١٤٢/٤ ، ١٤٣ حديث رقم «٤٥٩٧» بزيادة فيه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الأثرية باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠١/٨ ، ٥٠٢ حديث رقم «١٧٣٤٥» ، «١٧٣٤٦» بنحوه ، وحديث رقم «١٧٣٤٧» بزيادة فيه ، وفي التاسع والثلاثين من شعب الإيمان ، وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منها ٧/٥ حديث رقم «٥٥٧٧» بنحوه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأثرية والحد فيها باب ما أسكر كثيره فقتله حرام ١٦/١٣ حديث رقم «١٧٣٠٧» بزيادة فيه ، وهذا الحديث حديث مرفوع حكما ، كما سيأتى بيانه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٣/٤٣٦ ، ٤٣٧ حديث رقم «١٩٨٥» بلفظه ، وفي نفس الموضوع بمعناه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب الخمر ما هي ٢/٥٣٢ حديث رقم «٣٦٧٨» بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثربة ، باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر ٣/٣٤٧ ، ٣٤٨ حديث رقم «١٨٨٢» ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثربة ، باب تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ ٨/٢١٤ حديث رقم «٥٥٧٢» ، «٥٥٧٣» ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثربة ، باب ما يكون منه الخمر ٢/١١٢١ حديث رقم «٣٣٧٨» ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثربة ، باب أسماء الخمر ٩/٢٣٤ حديث رقم «١٧٠٥٣» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة ، باب مَنْ حَرَّمَ الْمُسْكِرَ ، وَقَالَ : هُوَ حَرَامٌ ، وَنَهَى عَنْهُ ١٢/١٧٣ حديث رقم «٢٤٢٣١» ، وأحمد في المسند ٢/٢٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤٩٦ ، ٥٢٦ بلفظه ، ٢/٤٠٨ ، ٤٧٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ بنحوه ، والدارمي في السنن في كتاب الأثربة ، باب مما يكون الخمر ٢/١٥٤ حديث رقم «٢٠٩٦» ، والبخاري في مسنده ١٥/٢١٥ حديث رقم «٨٦٢٧» بمعناه ، و١٦/٢٢٧ حديث رقم «٩٣٨٦» بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١٠/٣٩٨ حديث رقم «٦٠٠٢» بلفظه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة ، باب الخمر المحرمة ما هي ؟ ٤/٢١١ بلفظه ، وفي نفس الموضوع بمعناه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأثربة ١٢/١٦٣ حديث رقم «٥٣٤٤» — بلفظه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الأثربة ، باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٨/٥٠٣ حديث رقم «١٧٣٥٠» ، «١٧٣٥١» .



وعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ : «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَإِنَّ فِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةُ أَشْرِبَةٍ ، مَا فِيهَا شَرَابُ الْعَنْبِ»<sup>(١)</sup>.

### «تراجمة الصحابة رواة هذه الأحاديث»

أولاً : ترجمة ابن عمر - رضي الله عنه - :

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدويّ ، أبو عبد الرحمن المكي ، ثم المدني ، شقيق أم المؤمنين حفصة ، وأمهما زينب بنت مظعون ، أخت عثمان بن مظعون الجمحي.

ولد بمكة ، وأسلم مع أبيه ، وهو صغير لم يبلغ الحلم ، وهاجر إلى المدينة مع أبيه ، واستنصر يوم بدر ، فقد ثبت عن البراء - رضي الله عنه - قَالَ : «اسْتُنْصِرْتُ أَنَا ، وَابْنُ عُمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ»<sup>(٢)</sup> ، وعرض على النبي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ، في تفسير سورة المائدة باب ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ) ١٠٣٧/٢ حديث رقم «٤٦١٦» بلفظه ، وفي كتاب الأشربة باب الخمر من العنب وغيره ١٢٨٠/٣ حديث رقم «٥٥٧٩» مختصراً ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الخمر وما جاء فيها ٢٧٠/١٢ ، ٢٧١ حديث رقم «٢٤٥٥٧» بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الأشربة باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٤٠/٨ ، ٥٤٥ ، حديث رقم «١٧٣٥٧» مختصراً ، و٥٥٠/٨ حديث رقم «١٧٣٥٨» بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب عدة أصحاب بدر ٨٩٦/٢ حديث رقم «٣٩٥٥» دون قوله «يَوْمَ بَدْرٍ» ، و«٣٩٥٦» بزيادة فيه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب السير باب في الغزو بِالْعِلْمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يُجْزِهِمْ ، وَالْحُكْمُ فِيهِمْ ٢٣٦/١٨ ، ٢٣٧ حديث رقم «٣٤٣٨٨» ، وفي كتاب التاريخ ٣٤٠/١٨ حديث رقم «٣٤٥٧٤» ، وفي كتاب المغازي باب غزوة بدر الكبرى ، وما كانت ، وأمرها ٣٢٩/٢٠ حديث رقم «٣٧٨٦٢» بزيادة «وشهدنا أحدا» ، وأحمد في المسند ٢٩٨/٤ بمعناه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٢٥٠/٣ حديث رقم «١٦٩٥» ، بزيادة «وشهدنا أحدا» ، و٢٦٨/٣ حديث رقم «١٧٢٤» بزيادة فيه ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/٢ حديث رقم «١١٦٥» ، «١١٦٧» بلفظه ، وحديث رقم «١١٦٦» بزيادة «وشهدنا أحدا» ، و«١١٦٨» بنحوه.

قلت : وزيادة : «وشهدنا أحدا» تَرُدُّهَا الرواية الآتية ، فالصحيح أن ابن عمر لم يشهد أحدا.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فلم يجزه للقتال ، ثم عرض على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الخندق ، فأجازه ، فكانت أول مشاهدته ، فقد صح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : «عَرَضَتِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، فَلَمْ يُجْزَيْ ، وَعَرَضَتِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَأَجَازَتِي» (١) ، ثم شهد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ٦٠٣/١ حديث رقم «٢٦٦٤» بنحوه ، وفي كتاب المغازي باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ٩٢٦/٢ حديث رقم «٤٠٩٧» بمعناه ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإمارة ٣٥٠/٣ حديث رقم «١٨٦٨» بلفظه ، و٣٥١/٣ بنحوه ، وأبو داود في السنن في كتاب الخراج والقيء والإمارة ، باب متى يفرض للرجل في المقاتلة ٣٤٦/٢ حديث رقم «٢٩٥٧» ، وفي كتاب الحدود باب في الغلام يصيب الحد ١٤٥/٣ حديث رقم «٤٤٠٦» بنحوه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأحكام باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة ٧٧/٣ حديث رقم «١٣٦٦» بمعناه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه في كتاب الجهاد باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له ٢٧٢/٣ حديث رقم «١٧١٧» بمعناه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الطلاق باب متى يَقَعُ طَلَّاقُ الصَّبِيِّ ١١٤/٦ حديث رقم «٣٤٣١» ، وابن ماجه في السنن في كتاب الحدود باب من لا يجب عليه الحد ٨٥٠/٢ حديث رقم «٢٥٤٣» بنحوه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجهاد ، باب الفرض ٣١٠/٥ ، ٣١١ حديث رقم «٩٧١٦» ، «٩٧١٧» بمعناه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب السير باب في الْغَزْوِ بِالْقِلْمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يُجْزَهِمْ ، وَالْحُكْمُ فِيهِمْ ٢٣٥/١٨ ، ٢٣٦ حديث رقم «٣٤٣٨٦» بنحوه ، وأحمد في المسند ١٧/٢ ، واليزار في مسنده ١٠٩/١٢ حديث رقم «٥٦١٨» ، وابن الجارود في المنتقى في باب الحدود ص/٢٠٥ حديث رقم «٨٠٩» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب السير باب بلوغ الصبي بدون الاحتلام ٣١٧/٣ ، ٢١٨ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب السير باب الخروج وكيفية الجهاد ٢٩/١١ - ٣١ حديث رقم «٤٧٢٧» ، «٤٧٢٨» - ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٥٩/١٢ ، ٢٦٠ حديث رقم «١٣٠٤١» ، «١٣٠٤٢» بمعناه ، والدارقطني في السنن في كتاب السير ٥٦/٤ حديث رقم «٤١٥٦» بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب من تجب عليه الصلاة ١١٨/٣ حديث رقم «٥٠٨٨» وفي كتاب الحجر باب البلوغ بالسن ٩١/٦ ، ٩٢ حديث رقم «١١٢٩٧» ، «١١٢٩٨» ، «١١٢٩٩» ، «١١٣٠٠» ، «١١٣٠١» ، بنحوه ، وحديث رقم «١١٣٠٢» بزيادة فيه ، وفي كتاب قسم الفية والغنيمة ، باب لا يفرض واجبا إلا لبالغ يطيق مثله القتال ٥٧٣/٦ حديث رقم «١٣٠٠٤» بنحوه ، وفي كتاب السرقة باب السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود ٤٥٩/٨ حديث رقم «١٧٢٠٧» بنحوه ، وفي كتاب السير باب من لا يجب عليه الجهاد ٣٧/٩ حديث رقم «١٧٨٠٧» بلفظه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الحجر باب الحجر ٢٦١/٨ حديث رقم «١١٨٦٤» بنحوه.



ما بعد الخندق من المشاهد مع رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وشهد فتح مصر .

روى عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثا كثيرا (١) ، وعن أبيه ، وأبي بكر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، وروى عنه مولاة نافع ، وأسلم مولى عمر ، وعروة بن الزبير ، وغيرهم ، قال الزبير بن بكار : كان عبد الله بن عمر يحفظ ما يسمع من رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإذا لم يحضر يسأل من حضر عما قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفعل ، وكان يتتبع آثار رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل مسجد صلى فيه ، وكان يعترض براحلته في كل طريق مر بها رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فيقال له في ذلك ، فيقول : أتحرى أن تقع أخفاف راحلتي على بعض أخفاف راحلة رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢).

ومناقبه كثيرة جدا ، فقد روى سالم عن أبيه - رضي الله عنه - قال : كان الرجل في حياة النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فتمنيت أن أرى رؤيا فأقصها على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكنت غلاما شابا ، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني ، فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي البئر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجعلت أقول : أعوذ بالله من النار ، قال : فلقينا ملك آخر ، فقال لي : لم ترع ، فقصصتها على حفصة ، فقصصتها حفصة على

(١) مسند ابن عمر يبلغ ألفين وستمئة وثلاثين حديثا. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٣٨/٣ .

(٢) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي ٤٧٥/٣ ، تاريخ بغداد ١٧٢/١ .

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : «نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» ، فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا <sup>(١)</sup> .  
وروى نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : رأيتُ في المنام كأنَّ في يدي سُرْقَةً من حريرٍ لا أهوي بها إلى مكانٍ في الجنةِ إلَّا طارت بي إليه ، فقصصْتُها على حفصة ، فقصصْتُها حفصة على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : «إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ» ، أَوْ قَالَ «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» <sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التهجد باب التهجد بالليل ٢٥٥/١ حديث رقم «١١٢١» ، «١١٢٢» بلفظه ، وفي باب فضل من تعار من الليل فصل ٢٦٢/١ حديث رقم «١١٥٦» ، «١١٥٧» مختصراً ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ٨٤٨/٢ حديث رقم «٣٧٣٨» ، «٣٧٣٩» بنحوه ، وفي كتاب التعبير باب الأمن وذهاب الروح في المنام ١٥٦٢/٣ ، ١٥٦٣ حديث رقم «٧٠٢٨» ، وفي باب الأخذ على اليمين في النوم ١٥٦٣/٣ حديث رقم «٧٠٣٠» بألفاظ مختلفة ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ حديث رقم «٢٤٧٩» بنحوه ، وابن ماجه في السنن في كتاب تعبير الرؤيا باب تعبير الرؤيا ١٢٩١/٢ حديث رقم «٣٩١٩» بمعناه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الصلاة باب الوضوء في المسجد ٤١٩/١ ، ٤٢٠ حديث رقم «١٦٤٥» بنحوه ، وأحمد في المسند ١٤٦/٢ بنحوه ، والدارمي في السنن في كتاب الصلاة باب النوم في المسجد ٣٧٩/١ حديث رقم «١٤٠٠» بمعناه ، وفي كتاب الرؤيا باب في القمص والبئر واللبن والعسل والسمن والتمر وغير ذلك في النوم ١٧١/٢ حديث رقم «٢١٥٢» بمعناه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٥٤٧/١٥ ، ٥٤٨ حديث رقم «٧٠٧٠» - بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الصلاة باب الترغيب في قيام الليل ٧٠٥/٢ حديث رقم «٤٦٤٢» بنحوه ، وفي دلائل النبوة باب رؤية عبد الله بن عمر في منامه ١٠/٧-١٣ بألفاظ مختلفة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التهجد باب فضل من تعار من الليل فصل ٢٦٢/١ حديث رقم «١١٥٦» مختصراً ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ٨٤٨/٢ حديث رقم «٣٧٤٠» ، «٣٧٤١» مختصراً ، وفي كتاب التعبير باب الإستبْرَقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ ١٥٦٠/٣ حديث رقم «٧٠١٥» ، «٧٠١٦» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٣/٤ حديث رقم «٢٤٧٨» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٥٤٨/١٥ ، ٥٤٨ حديث رقم «٧٠٧١» - مختصراً ، و - ٥٤٩/١٥ حديث رقم «٧٠٧٢» - بنحوه ، وأحمد في المسند ٥/٢ ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب مناقب عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ٤٤٩/٥ ، ٤٤٩ حديث رقم «٣٨٥١» ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في السنن الكبير كتاب التعبير باب الإستبْرَقِ ٣٨٨/٤ حديث رقم «٧٦٤٦» ، وفي كتاب المناقب باب مناقب عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - ٧٨/٥ ، ٧٨ حديث رقم «٨٢٨٩» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٤٨٢/١٢ حديث رقم =



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وقال عبد الله بن مسعود : إن أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبد الله ابن عمر<sup>(١)</sup>.

وقال جابر: ما منا من أحد أدرك الدنيا إلا مالت به ، ومال بها إلا ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

وقالت عائشة : ما رأيت أحدا ألزم للأمر الأول من عبد الله بن عمر<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن : مات ابن عمر وهو مثل عمر في الفضل<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو إسحق الهمداني : كنا عند ابن أبي ليلى في بيته وكانوا يجتمعون إليه فجاءه أبو سلمة بن عبد الرحمن فقال : عمر كان عندكم أفضل أم ابنه ؟ فقالوا : لا بل عمر ، فقال أبو سلمة : إن عمر كان في زمان له فيه نظير ، وإن ابن عمر كان في زمان ليس له فيه نظير<sup>(٥)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب : لو شهدت لأحد أنه من أهل الجنة لشهدت لعبد الله ابن عمر<sup>(٦)</sup>.

مات عبد الله بن عمر سنة أربع وسبعين ، وقيل : سنة ثلاث وسبعين — رضي الله عنه —<sup>(٧)</sup>.

---

= «٧٠-٥٧» ، والبخاري في مسنده ١٧٦/١٢ حديث رقم «٥٨١٤» بنحوه ، والبيهقي في دلائل النبوة في باب رؤية عبد الله بن عمر في منامه ١٤/٧ مختصرا ، وفيه قصة.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٠٧/٤ ، تاريخ دمشق ١٠٥/٣١ ، ١٠٦.

(٢) معجم الصحابة للبخاري ٤٧٤/٣ رقم «١٤٣٧».

(٣) المستدرک على الصحيحين كتاب معرفة الصحابة ترجمة عبد الله بن عمر ٦٤٤/٣ حديث رقم «٦٣٦٥» ، تاريخ دمشق ١١٠/٣١.

(٤) تاريخ دمشق ١١٢/٣١.

(٥) المعرفة والتاريخ ٤٩٣/١ ، تاريخ دمشق ١١٢/٣١.

(٦) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي ٤٧٥/٣ رقم «١٤٣٨».

(٧) أسد الغابة ٣٤١/٣ رقم «٣٠٨٢» ، تهذيب الكمال ٣٤٠/١٥ رقم «٣٤٤١» ، سير أعلام النبلاء ٢٣٢/٣ رقم «٤٥».

ثانيا : ترجمة عائشة رضي الله عنها :

هي أم المؤمنين عائشة بنت خليفة رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبي بكر الصديق ، عبد الله بن أبي قحافة ، عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ، بن كعب بن لؤي ؛ القرشية التيمية ، المكية ، أم المؤمنين ، زوجة النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأمها هي أم رومان بنت عامر بن عويمر ، بن عبد شمس ، بن عتاب بن أذينة الكنانية ، تزوجها النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاة الصديقة خديجة بنت خويلد ، وذلك قبل الهجرة ببضعة عشر شهرا ، وقيل : بعامين ، ودخل بها في شوال سنة اثنتين ، منصرفه عليه الصلاة والسلام من غزوة بدر ، وهي ابنة تسع ، ولم يتزوج النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكرا غيرها ، ولا أحب امرأة حبها ، وكان النبي قد تزوج بها ، وبسودة في وقت واحد ، ثم دخل بسودة ، فتفرد بها ثلاثة أعوام حتى بنى بعائشة في شوال بعد وقعة بدر<sup>(١)</sup>.

روت عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علما كثيرا طيبا مباركا فيه<sup>(٢)</sup> ، وعن أبيها ، وعمر بن الخطاب ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم ، وروى عنها أبو هريرة ، وأبو موسى الأشعري ، وعروة بن الزبير ، وأخوه عبد الله ، وسعيد بن المسيب ، وعامر الشعبي ، وآخرون.

ذهب بعض العلماء إلى أنها زوجة نبينا صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدنيا والآخرة<sup>(٣)</sup> ؛ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَامَ عَمَارٌ عَلَى مَنبَرِ الْكُوفَةِ ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ ،

(١) سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢ - ١٤٢ باختصار.

(٢) مسند عائشة يبلغ ألفين ومئتين وعشرة أحاديث. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣٢ ، سير أعلام النبلاء ١٣٩/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢ - ١٤٢ باختصار.



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وَذَكَرَ مَسِيرَهَا ، وَقَالَ : إِنَّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيتُمْ <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٨٥٣/٢ حديث رقم «٣٧٧٢» بمعناه ، وفي كتاب الفتن باب رقم «١٨» ١٥٧٦/٣ حديث رقم «٧١٠٠» وهو أتم منه ، وحديث رقم «٧١٠١» بنقله ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧٣/٥ حديث رقم «٣٩١٥» مختصرا ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٦٥/٤ بمعناه ، والبخاري في مسنده ٢٤٢/٤ حديث رقم «١٤٠٨» ، «١٤٠٩» مختصرا ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢١٠/٣ حديث رقم «١٦٤٦» مختصرا ، والبيهقي في مسند ابن الجعد ٣٠٩/١ حديث رقم «١٤٩» بمعناه ، والطبراني في المعجم الكبير ٣٩/٢٣ ، ٤٠ ، ٤١ حديث رقم «١٠٠» مختصرا ، ورقم «١٠١» بنحوه ، والحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ٧/٤ حديث رقم «٦٧١٨» مختصرا ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ٦/٤ !!! ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير کتاب قتال أهل البغي باب الدليل على أن الفئة الباغية منهما لا تخرج بالبغي عن تسمية الإسلام ٣٠١/٨ حديث رقم «١٦٧١٦» ، «١٦٧١٧» بمعناه.

\* ويشير عمار بن ياسر بحديثه هذا إلى خروج عائشة ، ومعها طلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام - رضي الله عنهم - أجمعين - في جماعة إلى البصرة ، للإصلاح بين المسلمين ، وأخذ القصاص من قتلة عثمان ، وأما عائشة - رضي الله عنها - فلم تخرج لقتال علي ، ولم تحرض على قتاله أبدا ، ولقد همت - رضي الله عنها - بالرجوع عندما وصلت إلى موضع يقال له الحوآب ، لكن أشار عليها أصحابها بالاستمرار في السير عساها أن تصلح بين المسلمين ، فوقع القتال بينهم ، وبين جيش علي بلا قصد في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين ، أخرج أحمد في المسند ٥٢/٦ من طريق إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم قال : لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بَلَغَتْ مِيَاهَ بَيْتِي عَامِرٌ لَيْلًا نَبَحَتْ الْكِلَابُ ، قَالَتْ : أَيُّ مَاءٍ هَذَا ؟ قَالُوا : مَاءُ الْحَوَآبِ قَالَتْ : مَا أَظُنُّنِي إِلَّا أَنِّي رَاجِعَةٌ ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا : بَلْ تَقْدَمِينَ فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ ، فَيُصْلِحُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ : «كَيْفَ يَأْخُذُكَ أَنْ تَنْبَحَ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَآبِ ؟» ١.هـ ، وإسناده صحيح .

ومناقبها كثيرة جدا فمنها ؛ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ ، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ امْرَأَتُكَ ، فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ ، فَأَقُولُ إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمْنِيهِ» (١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقُدُومها المدينة وبنائه بها ٨٨٠/٢ حديث رقم «٣٨٩٥» بنحوه ، وفي كتاب النكاح باب نكاح الأبيكار ١١٧٤/٣ حديث رقم «٥٠٧٨» بلفظه ، وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ١١٨٤/٣ حديث رقم «٥١٢٥» بنحوه ، وفي كتاب التعبير باب كشف المرأة في المنام ١٥٥٩/٣ حديث رقم «٧٠١١» بنحوه ، وفي باب ثياب الحرير في المنام ١٥٥٩/٣ حديث رقم «٧٠١٢» بمعناه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٩٥/٤ حديث رقم «٢٤٣٨» بنحوه ، وعنده أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها في المنام ثلاث ليل ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧٠/٥ حديث رقم «٣٩٠٦» بألفاظ مختلفة ، وأحمد في المسند ٤١/٦ ، ١٢٨ ، ١٦١ بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٤٧١/٧ ، ٤٧٢ حديث رقم «٤٤٩٨» بمعناه ، و٧٤/٨ حديث رقم «٤٦٠٠» بمعناه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ٥/١٦ حديث رقم «٧٠٩٣» - بنحوه ، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٢٣ حديث رقم «٤١» بنحوه ، وفيه قصة ، و٢٠/٢٣ حديث رقم «٤٢» بنحوه ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها ثلاث ليل ، ورقم «٤٣» بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب النكاح باب نظر الرجل إلى المرأة يريد أن يتزوجها ١٣٧/٧ حديث رقم «١٣٤٩٢» بنحوه ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها ثلاث ليل ، وقوله : «سَرَقَةٌ حَرِيرٍ» ؛ أي قطعة حرير.



وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : «يَا عَائِشَةُ ، هَذَا جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ» ، فَقَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لَا أَرَى (١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة ٧٣٧/٢ حديث رقم «٣٢١٧» بلفظه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب فضل عائشة — رضي الله عنها — ٨٥٣/٢ حديث رقم «٣٧٦٨» ، وفي كتاب الأدب باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا ١٣٩٢/٣ حديث رقم «٦٢٠١» بنحوه في الموضوعين ، وفي كتاب الاستئذان باب تسليم الرجل على النساء ، والنساء على الرجال ١٤٠٢/٣ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، وفي باب إذا قال : فلان يقرئك السلام ١٤٠٣/٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، بلفظه في الموضوعين ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٠١/٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١

وعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ <sup>(١)</sup> ، فَاتَيْتُهُ فَقُلْتُ أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ :  
«عَائِشَةُ» ، فَقُلْتُ : مِنَ الرِّجَالِ ؟ فَقَالَ : «أَبُوهَا» ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : «ثُمَّ  
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» ، فَعَدَّ رِجَالًا <sup>(٢)</sup> .

(١) قال ابن سعد : سرية عمرو بن العاص إلى ذات السلاسل ؛ وهي وراء وادي القرى وبينها وبين المدينة عشرة أيام ، وكانت في جمادي الآخرة سنة ثمان من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جمعا من قضاة قد تجمعوا يريدون أن يدنوا إلى أطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص ففقد له لواء أبيض وجعل معه راية سوداء وبعثه في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والأَنْصار ومعه ثلاثون فرسا. الطبقات الكبرى لابن سعد ٩٩/٢ ، ١٠٠ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لو كنت متخذًا خليلًا» ٨٣١/٢ حديث رقم «٣٦٦٢» بلفظه ، وفي كتاب المغازي باب غزوة ذات السلاسل ؛ وهي غزوة نخعٍ وجَدَامَ ٩٧٧/٢ حديث رقم «٤٣٥٨» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦١/٤ حديث رقم «٢٣٨٤» ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧١/٥ ، ٤٧٢ حديث رقم «٣٩١١» ، «٣٩١٢» ، وقال عقب الحديث الأول : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٠٣/٤ ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/١٢١ حديث رقم «٢٩٥» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٢٩/١٣ ، ٣٣٠ حديث رقم «٧٣٤٥» بنحوه إلا أن فيه عنده ذكر أبي عبيدة بن الجراح بدل عمر بن الخطاب ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب السير باب الخلافة والإمارة ٤٠٤/١٠ حديث رقم «٤٥٤٠» - مختصرا ، وفيه قصة ، - وفي كتاب إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٣٠٨/١٥ ، ٣٠٩ حديث رقم «٦٨٨٥» - بنحوه ، و - ٣٢٦/١٥ حديث رقم «٦٩٠٠» - بلفظه ، و - ٤٥٩/١٥ ، ٤٦٠ حديث رقم «٦٩٩٨» - بزيادة فيه ، و - ٤٠/١٦ حديث رقم «٧١٠٦» - مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب القسم والنشوز باب ما جاء في قول الله عز وجل : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِثْقَالَةِ ﴾ ٤٨٧/٧ ، ٤٨٨ حديث رقم «١٤٧٤٨» بنحوه

، وفي كتاب الشهادات باب شهادة أهل العصبية ٣٩٤/١٠ حديث رقم «٢١٠٧٠» ، «٢١٧١» بلفظه .  
وقد جاء عند ابن حبان في صحيحه السبب في سؤال عمرو للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد جاء فيه — كما  
في الإحسان كتاب السير باب الخلافة والإمرة ٤٠٤/١٠ حديث رقم «٤٥٤٠» — أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ : «لم ؟» قَالَ عمرو : «لأحب من تحب» .



وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَّلْتُ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» (١).

وعن عائشة - رضي الله عنها - ، قالت : قلت : يا رسول الله ، مَنْ مِنْ أَزْوَاجِكَ فِي الْجَنَّةِ ؟ قَالَ : «أَمَّا إِنَّكَ مِنْهُنَّ» ، قالت : فَخُيِّلَ إِلَيَّ أَنَّ ذَلِكَ لِأُمَّتِي لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرًا غَيْرِي (٢).

وعَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَاجْتَمَعَ صَوَاحِبِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، فَقُلْنَ : يَا أُمَّ سَلَمَةَ ، وَاللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، وَإِنَّا نُرِيدُ الْخَيْرَ كَمَا تُرِيدُهُ عَائِشَةُ ، فَمُرِّي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ أَنْ يُهْدُوا إِلَيْهِ حَيْثُ مَا كَانَ أَوْ حَيْثُ مَا دَارَ ، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ أُمِّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : فَأَعْرَضَ عَنِّي ، فَلَمَّا عَادَ إِلَيَّ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنِّي ، فَلَمَّا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٨٥٣/٢ حديث رقم «٣٧٧٠» ، وفي كتاب الأطعمة باب الثريد ١٢٤٨/٣ حديث رقم «٥٤١٩» ، وفي باب ذكر الطعام ١٢٥٠/٣ حديث رقم «٥٤٢٨» ، بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٠١/٤ حديث رقم «٢٤٤٦» ، والترمذي في الجامع كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧٢/٥ حديث رقم «٣٩١٣» ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الأطعمة باب فضل الثريد على الطعام ١٠٩٢/٢ حديث رقم «٣٢٨١» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في عائشة - رضي الله عنها - ٢٣١/١٧ حديث رقم «٣٢٩٤٧» ، وأحمد في المسند ١٥٦/٣ ، ٢٦٤ ، والدارمي في السنن في كتاب الأطعمة باب فضل الثريد ١٤٤/٢ ، حديث رقم «٢٠٦٩» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٤٥/٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، حديث رقم «٣٦٧٠» ، «٣٦٧١» ، «٣٦٧٢» ، «٣٦٧٣» ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة ٥٠/١٦ حديث رقم «٧١١٣» - .

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة ٨/١٦ حديث رقم «٧٠٩٦» - بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط ١٢٤/٨ حديث رقم «٨٠٣٩» ، وفي المعجم الكبير ٣٩/٢٣ حديث رقم «٩٩» بنحوه ، والحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ١٤/٤ حديث رقم «٦٧٤٣» بلفظه ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص ١٣/٤ : صحيح.

كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ ذَكَرْتُ لَهُ ، فَقَالَ : «يَا أُمَّ سَلَمَةَ لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِ امْرَأَةٍ مِنْكُمْ غَيْرِهَا» (١).

وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : مَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثُ قُطٍّ فَسَأَلْنَا عَائِشَةَ إِيَّا وَجَدْنَا عِنْدَهَا مِنْهُ عِلْمًا (٢).

ماتت عائشة - رضي الله عنها - سنة سبع وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وخمسين (٣).

\*\*\*

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الهبة باب قبول الهدية ٥٨٠/١ حديث رقم «٢٥٧٤» ، وفي باب مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَغْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَغْضِ ٥٨١/١ حديث رقم «٢٥٨٠» ، مختصرا في الموضوعين ، و«٢٥٨١» مطولا ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب فضل عائشة رضي الله عنها ٨٥٤/٣ حديث رقم «٣٧٧٥» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٩٧/٤ حديث رقم «٢٤٤١» مختصرا ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٦٩/٥ حديث رقم «٣٩٠٥» بنحوه ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب عشرة النساء باب حب الرجل بعض نساءه أكثر من بعض ٤٨/٧ حديث رقم «٣٩٤٩» بنحوه ، و«٣٩٥١» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الهبات باب التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس ٢٧٩/٦ ، ٢٨٠ ، حديث رقم «١١٩٤٣» مختصرا .

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧١/٥ حديث رقم «٣٩٠٩» ، بلفظه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/٢٣٥ ، وصحح القول الأول ابن حجر في تقريب التهذيب ص/٧٥٠ الترجمة رقم «٨٦٣٣».



ثالثا : ترجمة أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه . :

هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حَضَار بن حرب بن عامر بن عَتَر بن بكر بن عامر بن عَذَر بن وائل بن ناجية بن جُمَاهِر بن الأشعر أبو موسى الأشعري التميمي ، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علما طيبا مباركا فيه ، <sup>(٣)</sup> وأقرأ القرآن ، وعن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وغيرهم ، وروى عنه طارق بن شهاب ، وسعيد بن المسيب ، والأسود ، وأبو وائل ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وآخرون .

قدم مكة فحالف سعيد بن العاص بن أمية ، ثم رجع إلى بلاد قومه ، فأقام بها حتى قدم مع الأشعريين نحو خمسين رجلا في سفينة ، فألقتهم الرياح بأرض الحبشة ، فوافقوا بها جعفر بن أبي طالب ، فأقاموا عنده ، ورافقوه إلى المدينة <sup>(١)</sup> ، واستعمله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على بعض اليمن كزبيد ، وعدن ، وأعمالهما ، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة ، فافتتح الأهواز ، ثم أصبهان ، ثم استعمله عثمان على الكوفة ، ثم كان أحد الحكمين بصفين ، ثم اعتزل الفريقين <sup>(٢)</sup> .

(١) الاستيعاب ص/٤٣٢ رقم «١٤٧٦» .

(٢) الإصابة ١١٩/٤ رقم «٤٨٨٩» .

(٣) يبلغ مسند أبي موسى ثلاثمئة وستين حديثا . أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٩/٢ .

ومناقبه كثيرة جدا فمنها : عن أبي بردة ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ وَأَدْخِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُدْخَلًا كَرِيمًا» (١).

وعن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : «يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» (٢).

وقال أبو إسحاق : سمعت الأسود يقول : لم أر بالكوفة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أفقه من علي بن أبي طالب ، والأشعري (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة أوطاس ٩٦٩/٢ حديث رقم «٤٣٢٣» مطولا ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٤٨/٤ ، ٢٤٩ حديث رقم «٢٤٩٨» مطولا ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٩٩/١٣ - ٣٠١ حديث رقم «٧٣١٣» مطولا ، والنسائي في السنن الكبير كتاب السير باب استخلاف صاحب الجيش ٢٤٠/٥ ، ٢٤١ حديث رقم «٨٧٨١» مطولا ، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة النساء ، في تفسير قوله تعالى : «إِنْ جَحْتَنِبُوا كَبَّارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ» ٣٢٢/٦ حديث رقم «١١١٠٢» بلفظه ، وتحرف في المطبوع «ذنبه» إلى «وثبة» !! ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ١٧١/١٦ - ١٧٣ حديث رقم «٧١٩٨» مطولا ، والبيهقي في دلائل النبوة في باب ما جاء في جيش أوطاس ١٥٢/٥ ، ١٥٣ مطولا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن ١١٦٩/٣ حديث رقم «٥٠٤٨» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ٥٦٨/١ حديث رقم «٧٩٣» بزيادة فيه ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب في مناقب أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - ٤٦٠/٥ حديث رقم «٣٨٨١» بلفظه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه البزار في مسنده ١٤٢/٨ ، ١٤٣ حديث رقم «٣١٦٠» بزيادة فيه ، و١٦٣/٨ حديث رقم «٣١٨٥» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ١٦٩/١٦ ، ١٧٠ حديث رقم «٧١٩٧» - بزيادة فيه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب من جهر بها إذا كان من حوله لا يتأذى بقراءته ١٨/٣ حديث رقم «٤٧٠٨» ، وفي كتاب الشهادات باب تحسين الصوت بالقرآن والذكر ٣٩٠/١٠ حديث رقم «٢١٠٥٤» بزيادة فيه.

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص/٣٣٧ رقم «١٩٢٣» ، تاريخ دمشق ٦٢/٣٢ ، ٦٣.



وقال مسروق : كان القضاء في أصحاب محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ستة ؛ في عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبي موسى <sup>(١)</sup>.

وقال الشعبي : كان يؤخذ العلم عن ستة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكان عمر ، وعبد الله ، وزيد يشبه علمهم بعضهم بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض ، وكان علي ، وأبي ، والأشعري يشبه علمهم بعضهم بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض <sup>(٢)</sup>.

وقال أيضا : قضاة الأمة أربعة : عمر ، وعلي ، وزيد ، وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنهم - <sup>(٣)</sup>.

وقال صفوان بن سليم : لم يكن يفتي في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير عمر ، وعلي ، ومعاذ ، وأبي موسى <sup>(٤)</sup>.

اختلف في تاريخ وفاته ، فقليل : مات سنة اثنتين وأربعين ، وقيل : سنة ثلاث وأربعين <sup>(٥)</sup> ، وقال الذهبي : مات في ذي الحجة سنة أربع وأربعين على الصحيح <sup>(٦)</sup> - رضي الله عنه - .

\*\*\*

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي / ٣٣٦ ، ٣٣٧ «١٩٢٢» ، تاريخ دمشق ٦٣/٣٢.

(٢) تاريخ دمشق ٦٤/٣٢ ، ٦٥.

(٣) المصدر السابق ٦٥/٣٢.

(٤) المصدر السابق ٦٦/٣٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٣٩٧/٢.

(٦) معرفة القراء الكبار للذهبي ١٢٣/١ الترجمة رقم «٦».

### رابعاً : ترجمة أنس - رضي الله عنه - :

هو أنس بن مالك بن النضر بن ضَمَضَم بن زيد بن حرام بن جُنْدُب بن عامر ابن غَنَم بن عدى بن النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن حارثة الأتصاري الخزرجي النجاري النضري ، أبو حمزة المدني ، نزيل البصرة ، رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنَاهُ أَبَا حَمْزَةَ بِبِقَلَّةٍ كَانَ يَجْتَنِيهَا ، ولا يصح <sup>(١)</sup> ، وأمه أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام ، صحب

(١) أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب مناقب أنس بن مالك - رضي الله عنه - ٤٥١/٥ حديث رقم «٣٨٥٦» ، وأحمد في المسند ١٢٧/٣ ، ١٦١ ، ٢٣٢ ، ٢٦٠ كلاهما من طريق جابر الجعفي عن أبي نصر ، عن أنس ، وأحمد أيضاً فيه ١٣٠/٣ من طريق جابر عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك ، وأحمد أيضاً فيه ٢٦٠/٣ ، والبزار في مسنده ١٠٥/١٣ حديث رقم «٦٤٧٣» كلاهما من طريق شريك ، عن عاصم ، عن أنس ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ١١٠/٧ حديث رقم «٤٠٥٧» ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٩/١ حديث رقم «٦٥٦» كلاهما من طريق جابر عن أبي نصر عن أنس ، وابن السني في عمل اليوم والليلة في باب الكنية بالأبقال ص/١٩٤ حديث رقم «٤٠٦» من طريق فهد بن حبان ، عن أبي عبد الرحمن الحنظلي ، عن عاصم الأحول عن أنس ، وأبو عبد الرحمن الحنظلي هو عبد الله بن المبارك ، وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جابر الجعفي عن أبي نصر ، وأبو نصر هو خيثمة البصري ، روى عن أنس أحاديث ، وقال البزار : وهذا الحديث إنما يحفظ عن خيثمة أبي نصر ، عن أنس .هـ ، قلت : وتحرف أبو نصر في مسند أحمد في الطبعة الميمنية في ١٢٧/٣ ، ٢٦٠ إلى أبي نضرة ، وجاء على الصواب في طبعة مؤسسة الرسالة ٣٠١/١٩ حديث رقم «١٢٢٨٦» ، و٢٧٩/٢١ «١٣٧٣٧» .

قلت : قد جزم الحافظ البزار بأن الحديث محفوظ من رواية أبي نصر عن أنس ، وأبو نصر هو خيثمة بن أبي خيثمة البصري ، ضعيف ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلته ، لا تتميز كفيته سببه في النقل لأن راويه جابر الجعفي فما يلزق به من الوهن ، فهو لجابر ملزق أيضاً فمن هاهنا اشتبه أمره ووجب تركه . تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري ١٠٩/٢ الترجمة رقم «٣٥٦٧» ، المجروحين ٢٨٣/١ .

وقد رواه عن أبي نصر جابر الجعفي ، وجابر لا تقوم بحديثه حجة ، فهو رافضي ضعيف ، كان يؤمن بالرجعة ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٤/٦٥ ، ميزان الاعتدال ١٠٣/١ ، وقد رواه جابر الجعفي أيضاً عن حميد بن هلال عن أنس ، وهذا الطريق غير محفوظ .

وأما طريق عاصم عن أنس ، فهو من رواية شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، وهو وإن كان صدوقاً إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفرادہ نظر ، له ترجمة في الجرح =



النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وخدمه عشر سنين ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ، فَكَانَ أُمَّهَاتِي يُوَظِّئَنِي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَدَمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ ، وَتُوفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرَيْنَ سَنَةً <sup>(١)</sup> ، وشهد الحديبية ، وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال أبو قلابة عن أنس : شهدت مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديبية ، وعمرته ، والحج ، والفتح ، وحنينا ، وخيبر <sup>(٢)</sup> ، وقيل إنه شهد بدرًا ، وسيأتي بيانه.

= والتعديل ٣٦٥/٤ الترجمة رقم «١٦٠٢» ، الكامل لابن عدي ٦/٤ رقم «٨٨٨» ، تاريخ بغداد ٢٧٩/٩ رقم «٤٨٣٨» ، تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢ رقم «٢٧٣٦» ، ميزان الاعتدال ٣٧٢/٣ رقم «٣٧٠٢» ، وقد رواه فهد بن حيان عن ابن المبارك عن عاصم الأحول ، وفهد ضعيف الحديث ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٨٨/٧ الترجمة رقم «٥٠٢» ، ميزان الاعتدال ٤٤٤/٥ رقم «٦٦٦٥» ، فالحديث ضعيف ، وحمزة : بقلة جريفة ؛ كذا قال الجوهرى ، وقال ابن سيده : وحمزة بقلة ، وبها سمي الرجل وكُنِيَ ، وقال الأزهري : والبقلة التي جناها أنس كان في طعمها لذع للسان فسُمِّيَتِ البقلة حمزة لفعلها ، وكُنِيَ أنس أبا حمزة لجنّيه إياها. تهذيب اللغة ٣٧٩/٤ ، الصحاح ٨٧٥/٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٣٣٤/٣ ، كلهم في «حمز».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح باب الوليمة حق ١١٩٣/٣ ، ١١٩٤ حديث رقم «٥١٦٦» ، وفي كتاب الاستئذان باب آية الحجاب ١٤٠٠/٣ حديث رقم «٦٢٣٨» ، وفيه قصة ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٦٧/٣ حديث رقم «٢٠٢٩» ، والحميدي في المسند ٤٩٩/٢ حديث رقم «١١٨٢» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من كان إذا شرب ماء بدأ بالأيمن ٣٠١/١٢ حديث رقم «٢٤٦٧٤» ، وأحمد في المسند ١١٠/٣ ، والبخاري في الأدب المفرد في باب كيف نزلت آية الحجاب ص/٣٥٠ ، ٣٥١ حديث رقم «١٠٥٥» ، وفيه قصة ، والبزار في مسنده البزار ٦/١٣ ، ٧ حديث رقم «٦٢٩٥» ، «٦٢٩٦» بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٢٥٢/٦ ، ٢٥٣ حديث رقم «٣٥٥٢» ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الإجارة ٥٤٥/١١ ، ٥٤٦ ، ١٤٠/٧ حديث رقم «٥١٤٥» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب النكاح باب سبب نزول آية الحجاب ١٤٠/٧ حديث رقم «١٣٥٠٢» ، وفي كتاب الصداق باب الأيمن في الأيمن في الشرب ٤٦٥/٧ ، ٤٦٦ حديث رقم «١٤٦٦٧».

(٢) تاريخ دمشق ٣٦١/٩.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا كثيرا<sup>(١)</sup> ، وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وغيرهم ، وروى عنه الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وعامر الشعبي ، وأبو قلابة عبد الله بن زيد ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، وسليمان التيمي ، وعبد العزيز بن صهيب ، والزهري ، وآخرون. اختلف في شهوده بدرا ، قال عمر بن شبة النميري : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمامة بن أنس قال : قيل لأنس : أشهدت بدرا ؟ قال : وأين أغيب عن بدر ؟ لا أم لك<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عساكر : لم يوافق أصحاب المغازي على هذا القول<sup>(٣)</sup>. وقال ابن سعد : أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، حدثنا أبي ، عن مولى لأنس بن مالك أنه قال لأنس : شهدت بدرا ؟ قال : لا أم لك ، وأين أغيب عن بدر ؟ قال محمد بن عبد الله الأنصاري : خرج أنس بن مالك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توجه إلى بدر ، وهو غلام يخدم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ أبو الحجاج المزي : هكذا قال الأنصاري ، ولم يذكر ذلك أحد من أصحاب المغازي<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حجر : هذا الاسناد أشبه<sup>(٦)</sup> ، والمولى مجهول ، ولم يذكر أنسا أحد من أصحاب المغازي في البدريين<sup>(٧)</sup>.

(١) مسنده ألفان ، ومئتان ، وستة وثمانون حديثا. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣٢.

(٢) تاريخ دمشق ٣٦١/٩.

(٣) المصدر السابق ٣٦١/٩.

(٤) المصدر السابق ٣٦١/٩.

(٥) تهذيب الكمال ٣٦٨/٣.

(٦) يعني الحافظ ابن حجر أن إسناد ابن سعد أشبه من إسناد عمر بن شبة ، وهو بهذا يرجح وهن هذا القول ، والله أعلم .

(٧) تهذيب التهذيب ٣٧٧/١.



وقال الحافظ ابن كثير : وقد اختلف في شهوده بدرا ، والمشهور أنه لم يشهد بدرا لصغره ، ولم يشهد أحدا أيضا لذلك <sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : لم يعده أصحاب المغازي في البدرين لكونه حضرها صبيا ، ما قاتل ، بل بقي في رحال الجيش فهذا وجه الجمع <sup>(٢)</sup>.

ومناقبه كثيرة فمنها : عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَتْ أُمِّي : يَا رَسُولَ اللَّهِ خَادِمُكَ أَنَسٌ ، ادْعُ اللَّهَ لَهُ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ» <sup>(٣)</sup>.

(١) البداية والنهاية ٣٠١/٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/٣٩٧ ، ٣٩٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصوم باب من زار قوما فلم يفطر عندهم ٤٤٢/١ حديث رقم «١٩٨٢» بمعناه ، وفيه قصة ، وفي كتاب الدعوات باب قول الله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ١٤٢٠/٣ حديث رقم «٦٣٣٤» ، وفي باب دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمْرِ وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ ١٤٢٢/٣ حديث رقم «٦٣٤٤» ، وفي باب الدعاء بكثرة المال مع البركة ١٤٢٨/٣ حديث رقم «٦٣٨٠» ، «٦٣٨١» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤٧٥/١ حديث رقم «٦٦٠» بنحوه ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل الصحابة ٢٣٤/٤ حديث رقم «٢٤٨٠» بلفظه ، وأحمد في المسند ١٠٨/٣ ، ١٨٨ بمعناه ، وفيه قصة ، و١٩٣/٣ ، ٢٤٨ بنحوه ، وفيه قصة ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/٣٧٥ حديث رقم «١٢٥٥» مختصرا ، وص/٣٧٧ حديث رقم «١٢٦٧» بنحوه وفيه قصة ، والبخاري في الأدب المفرد في باب من دعا لصاحبه أن أكثر ماله وولده ص/٤٧ حديث رقم «٨٨» بنحوه ، وفيه قصة ، وفي باب من دعا بطول العمر ص/٢٢٢ ، ٢٢٣ حديث رقم «٦٥٣» بمعناه ، والبخاري في مسنده البزار ٧٧/١٣ حديث رقم «٦٤٢٣» مختصرا ، و١٦/١٤ حديث رقم «٧٤٠٤» بلفظه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٦٩/٥ حديث رقم «٣٢٠٠» بلفظه ، و٧٣/٦ ، ٧٤ حديث رقم «٣٣٢٨» بنحوه ، وفيه قصة ، و٢٣٣/٧ حديث رقم «٤٢٣٦» بمعناه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَنَاقِبِ الصَّحَابَةِ ١٤٢/١٦ ، ١٤٣ حديث رقم «٧١٧٧» - مختصرا ، وفيه قصة ، و١٥٤/١٦ حديث رقم «٧١٨٦» بمعناه ، وفيه قصة ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب صلاة النافلة جماعة ٧٦/٣ حديث رقم «٤٩٢٦» ، وفي باب الرجل يأتم بالرجل ومعه امرأة أو امرأتان ١٣٦/٣ حديث رقم «٥١٥٧» بنحوه ، وفيه قصة.

وعن ثابت عن أنس قال : أتى عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا ألعب مع الغلمان - قال - فسلم عليّ ، فبعثني إلى حاجة ، فأبطأت على أمي ، فلما جئت قالت : ما حبسك ؟ قلت : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجة ، قالت : ما حاجته ؟ قلت : إنها سر ، قالت : لا تحدثن بسراً رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، قال أنس : والله لو حدثت به أحداً لحدثتكم يا ثابت (١).

وقال جعفر عن ثابت : كنت مع أنس فجاء قهرمانه (٢) ، فقال : يا أبا حمزة عطشت أرضنا ، قال : فقام أنس ، فتوضأ ، وخرج إلى البرية ، فصلى ركعتين ، ثم دعا ، فرأيت السحاب يلتئم ، قال : ثم مطرت حتى ملأت كل شيء ، فلما سكن المطر بعث أنس بعض أهله ، فقال : انظر أين بلغت السماء ، فنظر ، فلم تعد أرضه إلا يسيراً ، وذلك في الصيف (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستئذان باب حفظ السر ١٤١١/٣ ، ١٤١٢ حديث رقم «٦٢٨٩» مختصراً ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٥/٤ حديث رقم «٢٤٨٢» بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأدب باب ما يؤمر به الرجل في مجلسه ١٢٤/١٣ ، ١٢٥ حديث رقم «٢٦٠٤٣» بمعناه ، وأحمد في المسند ٢٧/٣ ، ٢٨ ، ١٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ بمعناه ، و١٧٤/٣ بمعناه ، وفيه قصة ، والبخاري في الأدب المفرد في باب الجلوس على الطريق ص/٣٧٧ حديث رقم «١١٤٢» بمعناه ، واليزار في مسنده ١٦٤/١٣ حديث رقم «٦٥٨٧» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٥٣/٦ ، ٥٤ حديث رقم «٣٢٩٩» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان أسرته هل لمن كان أسرته إليه أن يبدي في حياته أو بعد وفاته ٨/٩ ، ٩ حديث رقم «٣٣٨١» ، «٣٣٨٢».

(٢) القهرمان : المسيطر الحفيظ على من تحت يده ، قال سيبويه : هو فارسي ، وقال ابن بري : القهرمان : من أتماء الملك وخاصته ، فارسي مغرب .  
وقال آدي شير : القهرمان : الوكيل ، فارسيته قهرمان ، ومعناه الأمر صاحب الحكم ، والظاهر أنه مركب من العربي «قهر» ، ومن الفارسي «مان» أي صاحب . العين ١١١/٤ ، المحكم والمحيط الأعظم ٤٥٩/٤ ، تاج العروس ٣٢٢/٣٣ ، الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ص/١٣٠ .  
(٣) تاريخ دمشق ٣٦٤/٩ ، ٣٦٥ ، وقد علق الحافظ شمس الدين الذهبي على هذه القصة فقال : هذه كرامة بينة ثبتت بإسنادين . سير أعلام النبلاء ٤٠١/٣ .



وقال ثابت البناني : قال أبو هريرة : ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن أم سليم - يعني أنسا - (١).  
وقال أنس بن سيرين : كان أنس أحسن الناس صلاة في السفر والحضر (٢).  
اختلف في تاريخ وفاته فقالت طائفة : مات سنة ثلاث وتسعين ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين ، وصحح الذهبي القول الأول ، وقال : فيكون عمره على هذا مئة وثلاث سنين (٣).

\*\*\*

---

(١) تاريخ دمشق ٩/٣٦٢.

(٢) المصدر السابق ٩/٣٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/٤٠٦.





وَسَلَّمَ ، وولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عشر سنين ، وخمسة أشهر ، وقيل : ستة أشهر ، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأبي بكر الصديق ، وأبي بن كعب ، وروى عنه ابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهم من الصحابة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعلقمة بن وقاص الليثي ، وقيس بن أبي حازم ، وآخرون .  
قال الزبير بن بكار: كان عمر من أشرف قريش وإليه كانت السفارة في الجاهلية (١).

ومناقبه كثيرة جدا فمنها : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ : «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا : لِعُمَرَ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا» ، فَبَكَى ، وَقَالَ : أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (٢).

(١) الاستيعاب ص/٤٧٣ رقم «١٦٩٧».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ٧٤٢/٢ حديث رقم «٣٢٤٢» بنحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرظي العدوي - رضي الله عنه - ٨٣٥/٢ حديث رقم «٣٦٨٠» بلفظه ، وفي كتاب التكاثر باب القبرة ١٢٠٦/٣ حديث رقم «٥٣٢٧» ، وفي كتاب التعبير باب القصر في المنام ١٥٦١/٣ ، ١٥٦٢ حديث رقم «٧٠٢٣» ، وفي باب الوضوء في المنام ١٥٦٢/٣ حديث رقم «٧٠٢٥» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦٧/٤ ، ١٦٨ حديث رقم «٢٣٩٥» ، وابن ماجه في السنن في المقدمة في باب فضل عمر ٤٠/١ حديث رقم «١٠٧» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٥٨/١٧ ، ٥٩ حديث رقم «٣٢٦٥٥» ، وأحمد في المسند ٣٣٩/٢ ، وابن أبي عاصم في السنة في باب فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ص/٥٨٥ ، ٥٨٦ حديث رقم «١٢٦٧» ، «١٢٧٠» ، «١٢٧١» ، «١٢٧٢» ، واليزار في مسنده ٢١٣/١٤ حديث رقم «٧٧٧٤» بنحوه ، و٣٠٤/١٤ حديث رقم «٧٩٢٦» مختصرا ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب المناقب باب فضل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ٤١/٥ حديث رقم «٨١٢٨» ، «٨١٢٩» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

وعن سعد بن أبي وقاص قال : استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعنده نسوة من قریش يكلمنه ويستكثرنه ، عالية أصواتهن على صوته ، فلما استأذن عمر بن الخطاب ، فمن فبادرن الحجاب ، فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدخل عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ، فقال عمر : أضحك الله سنك يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي ، فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب» ، فقال عمر : فأنت أحق أن يهبن يا رسول الله ، ثم قال عمر : يا عدوات أنفسهن ، أتهنني ، ولا تهبن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلن : نعم ، أنت أفظ ، وأغلظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إيها يا ابن الخطاب ، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا قط إلا سلك فجا غير فجا» (١).

= عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٣١١/١٥ حديث رقم «٦٨٨٨» - ، والطبراني في مسند الشاميين ٢٠/٣ ، ٢١ حديث رقم «١٧١٨» ، «١٧٢٠» ، والآجري في الشريعة في باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ٢٢٧/٢ حديث رقم «٩٩٥» ، وفي باب ذكر بشارة النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بما أعد الله عز وجل له في الجنة ١١٠/٣ حديث رقم «١٤٣٩» ، «١٤٤٠» ، واللائكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب جماع فضائل الصحابة - رضي الله عنه - ، في سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ١٣٨٥/٤ حديث رقم «٢٤٧٧».

وقوله : «أعنيك أغار» معدود من القلب ، والأصل أعلها أغار منك. فتح الباري ٥٤/٧.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق في باب صفة إبليس وجنوده ٧٥٠/٢ حديث رقم «٣٢٩٤» ، وفي كتاب الأدب باب التيسم والضحك ١٣٧١/٣ حديث رقم «٦٠٨٥» بنحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي - رضي الله عنه - ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ حديث رقم «٣٦٨٣» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦٨/٤ ، ١٦٩ حديث رقم «٢٣٩٦» بنحوه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٦١/١٧ ، ٦٢ حديث رقم «٣٢٦٦٢» مختصرا



والفج : الطريق الواسع بين الجبلين ، والجمع فجاج. الصحاح للجوهري «فَجَجَ» ٣٣٣/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لو كنت متخذاً خليلاً» ٨٣٤/٢ حديث رقم «٣٦٧٥» بلفظه ، وفي باب مناقب عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ - رضي الله عنه - ٨٣٦/٢ حديث رقم «٣٦٨٦» ، وفي باب مناقب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ - رضي الله عنه - ٨٣٩/٢ حديث رقم «٣٦٩٩» بنحوه ، وأبو داود في السنن في كتاب السنة باب في الخلفاء ٢١٧/٣ حديث رقم «٤٦٥١» بنحوه ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ٣٩٠/٥ حديث رقم «٣٧١٧» بلفظه ، وأحمد في المسند ١١٢/٣ بنحوه ، واليزار في مسنده ٣٩٧/١٣ حديث رقم «٧٠٩٤» ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب المناقب باب فضائل أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - ٤٣/٥ حديث رقم «٨١٣٤» ، «٨١٣٥» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٨٩/٥ ، ٢٩٠ ، ٣٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦ حديث رقم «٢٩١٠» ، «٢٩٦٤» ، «٣١٧١» ، «٣١٩٦» ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٢٨٠/١٥ ، ٢٨١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ حديث رقم «٦٨٦٥» ، «٦٩٠٨» - ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

ومعنى قوله : «فرجف بهم» أي : تحرك ، وتزلزل ، قال ابن سيده : رَجَفَ الشَّيْءُ رَجْفًا رَجْفًا ، وَرَجُوفًا ، وَرَجَفَاتًا ، وَرَجِيفًا ، وَأَرْجَفَ ؛ حَقَقَ ، وَاضْطَرَبَ اضْطِرَابًا شَدِيدًا ، وَتَزَلَزَلَ. المحكم والمحيط الأعظم «رجف» ٣٩٣/٧.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ ، فَإِنَّهُ عَمْرٌ» (١).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى - رضي الله عنه - قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» ، فَفَتَحْتُ لَهُ ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَبَشَّرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» ، فَفَتَحْتُ لَهُ ، فَإِذَا هُوَ عَمْرٌ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لِي : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء باب رقم «٥٤» ٧٩٤/٢ حديث رقم «٣٤٦٩» بنحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب مَنَاقِبِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ - رضي الله عنه - ٨٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٨٩» بلفظه ، وأحمد في المسند ٣٣٩/٢ بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب المتناقب باب فضل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ٤٠/٥ حديث رقم «٨١٢٠» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بَيَانِ مُشْكِلٍ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : «قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ قَوْمٌ مُحَدِّثُونَ فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ مِنْهُمْ فَهُوَ عَمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ» ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ ، حديث رقم «١٦٥٠» ، «١٦٥١» .

وَمُحَدِّثُونَ ؛ بفتح الدال جمع مُحَدِّثٌ ، واختلف في تأويله فقليل : منهم ، قاله الأكثر قالوا : المحدث بالفتح هو الرجل الصادق الظن ، وهو من ألقى في روعه شيء من قبل الملائكة الأعلى فيكون كالذي حدثه غيره به ، وبهذا جزم أبو أحمد العسكري ، وقيل : من يجري الصواب على لسانه من غير قصد ، وقيل مكلّم أي تكلمه الملائكة بغير نبوة . فتح الباري ٦٢/٧ ، وينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ١٨٣/١ ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ٢٥٩/٦ ، ٢٦٠ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٠/٨ .



بَلَوَى تَصِيْبُهُ» ، فَإِذَا عُثْمَانُ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ (١) .  
وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ عُمَرُ : وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَفَزَلْتُ « وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » (٢) ، وَآيَةُ الْحِجَابِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَفَزَلْتُ آيَةَ الْحِجَابِ ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» ٨٣٣/٢ ، ٨٣٤ حديث رقم «٣٦٧٤» مطولا ، وفي باب مناقب عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ - رضي الله عنه - ٨٣٧/٢ ، ٨٣٨ حديث رقم «٣٦٩٣» بلفظه ، وفي باب مناقب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَبِي عَمْرِو الْقُرَشِيِّ - رضي الله عنه - ٨٣٨/٢ ، ٨٣٩ حديث رقم «٣٦٩٥» بنحوه ، وفي كتاب الأدب باب نكت العود في الماء والطين ١٣٩٥/٣ ، ١٣٩٦ حديث رقم «٦٢١٦» بنحوه ، وفي كتاب الفتن باب الفتنة التي تموج كموج البحر ١٥٧٦/٣ ، ١٥٧٧ حديث رقم «٧٠٩٧» مطولا ، وفي كتاب أخبار الأحاد باب قول الله تعالى : «لَا تَلْعَلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ» ١٦٠٨/٣ ، ١٦٠٩ حديث رقم «٧٢٦٢» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٧٢/٤ - ١٧٥ حديث رقم «٢٤٠٣» مطولا ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ٣٩٦/٥ ، ٣٩٧ حديث رقم «٣٧٣٠» بنحوه ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٣٩٣/٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ بنحوه ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/١٩٥ ، ١٩٦ حديث رقم «٥٥٥» بنحوه ، والبخاري في الأدب المفرد باب رقم «٤٣٨» ص/٣٢٤ حديث رقم «٩٦٨» بنحوه ، وفي باب من أدلى رجله إلى البئر إذا جلس وكشف عن الساقين ص/٣٨١ ، ٣٨٢ حديث رقم «١١٥٤» مطولا ، والبزار في مسنده ٥٩/٨ ، ٦٢ ، ٦٣ حديث رقم «٣٠٥١» ، «٣٠٥٥» بنحوه ، و٦٠/٨ ، ٦١ حديث رقم «٣٠٥٢» ، «٣٠٥٣» مطولا ، والنسائي في السنن الكبير كتاب المناقب باب فضائل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان - رضي الله عنهم - ٤٢/٥ ، ٤٣ ، ٤٤ حديث رقم «٨١٣١» ، «٨١٣٣» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٣٣٩/١٥ - ٣٤٢ حديث رقم «٦٩١٠» ، «٦٩١١» ، «٦٩١٢» .  
(٢) سورة البقرة آية رقم «١٢٥» .





مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

استشهد عمر - رضي الله عنه - في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ،  
ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة ، وصلى عليه  
صهيب بن سنان.

\*\*\*

---

= هذه من مشهورها قصة أسارى بدر ، وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما في الصحيح ، وصح  
الترمذي - في الجامع ٣٨٣/٥ حديث رقم «٣٧٠٢» - من حديث ابن عمر أنه قال : «ما نزل بالناس أمر  
قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر» ، وهذا دال على كثرة موافقته ،  
وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول. فتح الباري ٦٠٢/١.

سادسا : ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه .:

أبو هريرة الدوسي اليماني صاحب رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وحافظ الصحابة اختلف في اسمه ، على أقوال جمّة أرجحها عبد الرحمن بن صخر ، وقيل : ابْنُ غَنَمٍ ، وقيل : كان اسمه عبد شمس ، وعبد الله ، وقيل غير ذلك ، وكذا في اسم أبيه أقوال ، وأبو هريرة - رضي الله عنه - مشهور بكنيته ، قال الحافظ الذهبي : والمشهور عنه أنه كني بأولاد هرة برية ، قال : وجدتها فأخذتها في كمي ، فكنيت بذلك <sup>(١)</sup> ، أسلم أبو هريرة على يد الطفيل بن عمرو الدوسي ، وقدم معه على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليالي غزوة خيبر سنة سبع ، فكانت أول مشاهدته مع رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> ، ثم شهد المشاهد كلها بعد ذلك ، ولزم النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد إسلامه ، فلم يفارقه في حضر ولا سفر ، وتفقه عنه ، وكان يلزمه على شبع بطنه .

روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكان أحرص شيء على سماع الحديث منه ، فحمل عنه علما كثيرا طيبا مباركا فيه <sup>(٣)</sup> لم يلحق في كثرته ، وعن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب ، وعائشة ، وغيرهم ، وروى عنه ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، ووائل بن الأسقع ، وغيرهم قال البخاري : روى عنه أكثر من ثمانمئة رجل من بين صاحب وتابع <sup>(٤)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ٥٧٩/٢ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٦٥/١ .

(٣) مسند أبي هريرة خمسة آلاف وثلاثمئة وأربعة وسبعون حديثا. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣١ رقم «١» ، سير أعلام النبلاء ٦٣٢/٢ .

(٤) الاستيعاب ص/٨٦٢ الترجمة رقم «٣١٨٣» .



كان أبو هريرة - رضي الله عنه - من فقراء أهل الصفة ، وقد ذاق الجوع - رضي الله عنه - ، عن مُجَاهِدٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ : **اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَبْدي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَشْدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ** <sup>(١)</sup>.

ومناقبه كثيرة جدا فمنها ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قال : **قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُحِبِّي أَنَا وَأُمِّي إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُحِبَّهُمْ إِلَيْنَا ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللَّهُمَّ حَبِّبْ عَبْدَكَ هَذَا - يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ - وَأُمَّهُ إِلَى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَحَبِّبْ إِلَيْهِمُ الْمُؤْمِنِينَ»** ، **فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مُؤْمِنًا يَسْمَعُ بِي وَلَا يَرَانِي ، أَوْ يَرَى أُمِّي إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّنِي** <sup>(٢)</sup>. **وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : إِنْكُمْ تَقُولُونَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق باب كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابِهِ ، وَتَخَلُّيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا ٣/١٤٤٣ ، ١٤٤٤ حديث رقم «٦٤٥٢» مطولا ، والترمذي في الجامع في كتاب صفة القيامة باب رقم «٣٦» ٤/٢١٥ ، ٢١٦ حديث رقم «٢٤٨٥» ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٥١٥/٢ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب التاريخ باب المعجزات ٤٧١/١٤ - ٤٧٣ حديث رقم «٦٥٣٥» - ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الصلاة باب المسلم يبيت في المسجد ٢/٦٢٤ ، ٦٢٥ حديث رقم «٤٣٣٩» ، وفي كتاب النكاح باب من تَخَلَّى لعبادة الله إذا لم تَتَّقِ نفسه إلى النكاح ٧/١٣٤ حديث رقم «١٣٤٨٤» مطولا ، وفي الحادي والسبعين من شعب الإيمان وهو باب في الزهد وقصر الأمل ٧/٢٨٣ ، ٢٨٤ - زيادة فيه ، وفي دلائل النبوة في باب ما جاء في دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أهل الصفة عليّ لين يسير ، وما ظهر في ذلك من آثار النبوة ٦/١٠١ ، ١٠٢ مطولا.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٤/٢٤٣ ، ٢٤٤ حديث رقم «٢٤٩١» مطولا ، وأحمد في المسند ٢/٣١٩ ، ٣٢٠ مطولا ، والبخاري في الأدب المفرد في باب عرض الإسلام على الأم النصرانية ص/٢٩ ، ٣٠ حديث رقم «٣٤» بمعناه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مناقب الصحابة ١٦/١٠٧ ، ١٠٨ حديث رقم «٧١٥٤» - مطولا ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٥/٤٠ ، ٤١ حديث رقم «٧٦» ، والحاكم في المستدرک في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ٢/٦٧٧ ، ٦٧٨ حديث رقم «٤٢٤٠» ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص ٢/٦٢١ : صحيح.

الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَقُولُونَ : مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ صَفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَكُنْتُ أَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مِلءِ بَطْنِي ، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا ، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا ، وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ ، وَكُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ أَعْيَ حِينَ يَنْسَوْنَ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ : «إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ» ، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتهُ جَمَعْتُهَا إِلَيَّ صَدْرِي ، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ (١) .

وفي لفظ آخر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ كَثِيرًا فَأَنْسَاهُ ، قَالَ : «ابْسُطْ رِدَاعَكَ» ، فَبَسَطْتُ ، فَغَرَفَ بِيَدِهِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب في قولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ صَلَاتُكُمْ فَاَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ٤٥٧/١ حديث رقم «٢٠٤٧» بلفظه ، وفي كتاب العلم باب حفظ العلم ٤٢/١ حديث رقم «١١٨» مختصرا ، وفي كتاب المزارعة باب ما جاء في الغرس ٢٤/١ حديث رقم «٣٥٠» ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الحجة على من قال : إن أحكام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت ظاهرة ١٦٢٨/٣ حديث رقم «٧٣٥٤» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٤٤/٤ ، ٢٤٥ حديث رقم «٢٤٩٢» مختصرا ، و٢٤٥/٤ ، ٢٤٦ حديث رقم «٢٤٩٢» بنحوه ، والحميدي في المسند ٤٨٣/٢ حديث رقم «١١٤٢» بنحوه ، وأحمد في المسند ٢٤٠/٢ ، ٢٧٤ ، بنحوه ، و٣٣٤/٢ ، ٤٢٧ مختصرا ، والبيهقي في مسنده ١٥٦/١٤ ، ١٥٧ حديث رقم «٧٦٨٩» بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير كتاب العلم باب حفظ العلم ٤٣٨/٣ ، ٤٤٠ حديث رقم «٥٨٦٦» ، «٥٨٦٨» بنحوه ، و٤٣٩/٣ حديث رقم «٥٨٦٧» مختصرا ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١٢١/١١ ، ١٢٢ حديث رقم «٦٢٤٨» بنحوه ، و١٠٢/١١ حديث رقم «٦٢٢٩» مختصرا ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن رسول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما كان من قوله وأبو هُرَيْرَةَ حَاضِرٌ : «لَيْسَ بِسَطِّ ثَوْبِهِ ثُمَّ أَخَذَ مِنْ حَدِيثِي هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ» ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ حديث رقم «١٦٥٩» ، «١٦٦٣» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة ١٠٤/١٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ حديث رقم «٧١٥٣» .



فيه ، ثُمَّ قَالَ : «ضُمَّهُ» ، فَضَمَّمْتُهُ ، فَمَا نَسِيتُ حَدِيثًا بَعْدُ <sup>(١)</sup> .  
قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره <sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فقد  
كان عمر - رضي الله عنه - لا يرى أن يكثر أبو هريرة الحديث عن رسول  
الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن  
الخطاب - رضي الله عنه - يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول  
الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو لألحقنك بأرض دوس <sup>(٣)</sup> ، قال الحافظ الذهبي  
: هكذا هو كان عمر - رضي الله عنه - يقول : أقلوا الحديث عن رسول  
الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث ،  
وهذا مذهب لعمر ، ولغيره <sup>(٤)</sup> .  
وقد كان أبو هريرة - رضي الله عنه - من الصدق ، والحفظ ، والديانة ،  
والعبادة ، والزهادة ، والعمل الصالح على جانب عظيم ، وله في ذلك أخبار  
يطول ذكرها <sup>(٥)</sup> .  
استعمله عمر بن الخطاب على البحرين، وكان مروان بن الحكم يستخلفه  
على إمارة المدينة في عهد معاوية بن أبي سفيان <sup>(٦)</sup> .  
مات أبو هريرة سنة سبع وخمسين على الصحيح ، وقيل : سنة ثمان أو  
تسع وخمسين <sup>(٧)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب حفظ العلم ٤٣/١ حديث رقم «١١٩» بنحوه ، وفي  
كتاب المناقب باب رقم «٢٨» ٨٢٧/٢ حديث رقم «٣٦٤٨» بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب  
المناقب باب مناقب أبي هريرة - رضي الله عنه - ٥٢/٥ حديث رقم «٣٨٦١» بمعناه ، وقال : هذا  
حديث حسن صحيح ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند ٨٨/١١ حديث رقم «٦٢١٩» بنحوه .

(٢) تاريخ دمشق ٣٤١/٦٧ .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص/٢٧٠ حديث رقم «١٤٧٥» ، تاريخ دمشق ٣٤٣/٦٧ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٠١/٢ .

(٥) ذكر منها جملة الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٣٧٨/١١ - ٣٨٥ .

(٦) البداية والنهاية ٣٨٧/١١ .

(٧) الإصابة ٢٠٧/٧ رقم «١١٧٩» .

### «المباحث العربية»

قوله : «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَفَرٌ» ؛ كُلٌّ : من ألفاظ العموم ، والإحاطة ، والاستغراق ، وقد تضافرت أقوال أهل اللغة على هذا ، فقال الجوهري : كُلُّ لفظه واحدٌ ، ومعناه جمع ، فعلى هذا تقول : كُلُّ حضر ، وكلُّ حضروا ، على اللفظ مرة ، وعلى المعنى أخرى ، وكلُّ ، وبعض معرفتان ، ولم يجيء عن العرب بالآلف واللام ، وهو جائز ، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت ، أو لم تضيف<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن فارس : فأما كُلٌّ ، فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبداً إلى ما بعده ، وقولهم الكُلُّ ، وقام الكُلُّ فخطأ ، والعرب لا تعرفه<sup>(٢)</sup>.  
وقال ابن سيده : كُلُّ لفظه صيغت للدلالة على الإحاطة ، والجمع ، وهي نهاية في الدلالة على العموم<sup>(٣)</sup> ، وقال أيضاً : إن كُلاً لفظ واحد ، ومعناه جميعٌ ، ولهذا يحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى ، فيقال : كُلهُم ذاهبٌ ، وكلهم ذاهبون ، وكل ذلك قد جاء به القرآن ، والشعرُ ، ويُحذفُ المضافُ إليه ، فيقال كُلُّ ذاهبٌ ، وهو باقٍ على معرفته<sup>(٤)</sup> ، وقال أيضاً : الكُلُّ اسم يجمعُ الأجزاء ، ويُقال : كُلهُم مُنْطَلِقٌ ، وكُلهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ ، الذكر والأنثى في ذلك سواء ، وحكى سيبويه : كُنْتَهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) الصحاح ١٨١٢/٥ «كلل».

(٢) معجم مقاييس اللغة ١٢٢/٥ «كل».

(٣) المخصص لابن سيده باب الألفاظ الدالة على العموم والخصوص ١٣٠/١٧ ، ١٣١.

(٤) المصدر السابق ١٣١/١٧.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٦٥٧/٦ «كلل».



وقال ابن هشام : كل ؛ اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو : « كل نفس ذائقة الموت »<sup>(١)</sup> ، والمعرف المجموع نحو قوله تعالى : « وكلهم ءاتيه يوم القيمة فردا »<sup>(٢)</sup> ، وأجزاء المفرد المعرف نحو : كل زيد حسن<sup>(٣)</sup>.

و « كل » : مبتدأ مرفوع بالضمّة ، وهو مضاف لقوله « مسكر » .  
قوله : « مسكر » ؛ اسم فاعل من أسكر ، يسكر ، فهو مسكر ، يقال سكر ، يسكر سكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، وسكرًا ، عن سيبويه ، وسكران ، والأنثى سكرة ، وسكرى ، وسكرانة ، الأخيرة عن أبي علي ، والجمع : سكارى ، وسكارى ، وسكرى ، والمسكر ما غيب العقل ، والسكر نقيض الصحو ، قاله صاحب العين ، وقال الراغب : السكر حالة تعترض بين المرء وعقله ، وأكثر ما يستعمل ذلك في الشراب ، وقد يكون من غضب وعشق ، ولذلك قال الشاعر :  
سكران سكر هو وسكر مدامة أنى يفريق فتى به سكران<sup>(٤)</sup>  
و « مسكر » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

قوله : « خمر » ؛ بالرفع خبر المبتدأ ، ومادة الخمر : موضوعة للتغطية ، والمخالطة في ستر ، كذا قال ابن فارس ، والراغب ، والصاغاني ، وغيرهم من أرباب الاشتقاق ، وتبعهم صاحب القاموس<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأنبياء من الآية رقم « ٣٥ » .

(٢) سورة مريم الآية رقم « ٩٥ » .

(٣) معني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٤/٣ .

(٤) كتاب العين ٣٠٩/٥ ، تهذيب اللغة ٥٥/١٠ ، المحكم والمحيط الأعظم ٧١١/٦ ، المفردات في غريب القرآن للراغب ص/٢٣٦ ، لسان العرب ٢٠٤٧/٣ ، بصائر ذوي التمييز ٢٣٣/٣ ، تاج العروس ٥٥/١٢ .

(٥) مقاييس اللغة ٢١٥/٢ ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٥٧١/٢ ، تاج العروس ٢٠٨/١١ « خمر » .

وقد اختلف أهل اللغة في حقيقة الخمر ، ولهم فيها قولان :

**القول الأول :** أنها ما أسكر من عصير العنب : قال صاحب العين : الخمر ما أسكر من عصير العنب ، والجمع خمور ، وهي الخمرة <sup>(١)</sup>.

وقال ابن سيده : **الخَمْرُ** : ما أسكر من عصير العنب ، لأنها خامرت العقل أ.هـ ، وتَعَقَّبَ من قال : إن الخمر تكون من الحبوب <sup>(٢)</sup> فقال : جعل الخمر من الحبوب ، وأظنه تسمُّحاً منه ، لأنَّ حَقِيقَةَ الخَمْرِ إِنَّمَا هي للعنب ، دون سائر الأشياء ، والأعرف في الخمر التأنيث ، وقد تُذَكَّرُ ، والعرب تسمي العنب خمرًا ، وأظنَّ ذلك لكونها منه ، حكاية أبو حنيفة ، قال : وهي لغة يمانية ، وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرْبِئُكَ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> : إن الخمر ، هنا : العنب ، وأراه سماها باسم ما في الإمكان أن تؤول إليه ، والعرب كثيراً ما تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه ، قال أبو حنيفة : وزعم بعض الرواة أنه رأى يمانياً قد حمل عنباً ، فقال له : ما تحمل فقال خمرًا ، فسمي العنب خمرًا ، والجمع خمور ، وهي الخمرة <sup>(٤)</sup>.

**والقول الثاني :** أن الخمر ما أسكر من الشراب مطلقاً : روى الأصمعي عن معمر ابن سليمان قال : لقيت أعرابياً ، فقلت : ما معك ؟ قال : خمر ، والخمر ما خمر العقل ، وهو المسكر من الشراب <sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة الدينوري : قد تكون الخمر من الحبوب <sup>(٦)</sup>.

(١) المخصص ٧٢/١١ .

(٢) وهو أبو حنيفة الدينوري كما سيأتي .

(٣) سورة يوسف من الآية رقم «٣٦» .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» .

(٥) لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» .



وقال الزجاج : تأويل الخمر في اللغة أنه كل ما ستر العقل ، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر ، وغيره خمر ، وما ستره من شجر خاصة ضرى ، مقصور <sup>(١)</sup> ، ويقال : دخل فلان في خمار ؛ أي في الكثير الذي يستتر فيه ، وخمار المرأة قناعها ، وإنما قيل له خمار لأنه يغطي ، والخمرة التي يسجد عليها ، إنما سميت بذلك لأنها تستر الوجه عن الأرض ، وقيل للعجين : قد اختمر ؛ لأن فطرته قد غطاها الخمر أعني الاختمار ، يقال قد اختمر العجين وخمرته ، وفطرته وأفطرته ، فهذا كله يدل على أن كل مسكر خمر ، وكل مسكر مخالط العقل ، ومغط عليه ، وليس يقول أحد للشارب إلا مخمور من كل مسكر ، وبه خمار ، فهذا بَيِّن واضح ، وقد لبس على أبي الأسود الدؤلي فقليل له : إن هذا المسكر الذي سموه بغير الخمر حلال ، فظن أن ذلك كما قيل له ، ثم قاده طبعه إلى أن حكم بأنهما واحد ، فقال :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاهما مجزيا لمكانها

فإلّا يكنّها أو تكنه فإنّه أخوها غدتّه أمها بلباتها <sup>(٢)</sup>

وقال أبو جعفر النحاس : وتأويل الخمر في اللغة أنه ما ستر على العقل ، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر ، وغيره : خمر ، وما ستر من شجر خاصة : الضرا ، مقصور ، ودخل في خمار الناس أي الكثير الذي يستتر فيه ، وخمار المرأة قناعها ؛ لأنه يغطي الرأس ، والخمرة التي سجد عليها لأنها تستر الوجه عن الأرض ، وكل مسكر خمر لأنه يخالط العقل ويغطيه ، وفلان مخمور من كل مسكر <sup>(٣)</sup>.

(١) كذا قال ، وقال الأصمعي: الضراء ما وراك من شجر ، وقال ابن سيدة : والضراء ممدود : الاستخفاء والختل. تهذيب اللغة ٥٦/١٢ «ضرا» ، المخصص في باب ما يقصر فيكون له معنى ، فإذا مد كان له معنى آخر ١٢٤/١٥.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٩١/١ ، ٢٩٢.

(٣) معاني القرآن للنحاس ١٧٣/١.

وقال أبو عبيد الهروي : الخمر ما خامر العقل أي خالطه ، وخمر العقل أي ستره ، وهو المسكر من الشراب (١) .

**\* سبب تسميتها بالخمر :**

كما اختلف أهل اللغة في حقيقة الخمر اختلفوا في سبب تسميتها ، ولهم في ذلك أقوال :

**أولاً :** قيل : سميت خمرا لأنها تخامر العقل أي تخالطه ، قال الشاعر :

فَخَامَرَ الْقَلْبَ مِنْ تَرْجِيْعِ ذِكْرَتِهَا      رَسٌ لَطِيفٌ وَرَهْنٌ مِنْكَ مَكْبُولُ (٢)

**ثانياً :** وقيل : سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْعَقْلَ - بِالتَّشْدِيدِ - أَيِ تَغْطِيهِ ، وتستره ، وَمِنْهُ اخْتِمَارُ الْمَرْأَةِ بِخِمَارِهَا ؛ أَيِ تَغْطِيهَا بِهِ ، ويقال للحصير الذي يُسَجَدُ عَلَيْهِ : خُمْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ الْأَرْضَ ، وبقي الوجه من التراب قالت عائشة : «كنت أناول النبي صلى الله عليه وسلم الخُمرة ، وأنا حائضٌ» (٣) .

**ثالثاً :** وقيل : لِأَنَّ شَارِبَهَا يَخْمِرُ النَّاسَ مِنْ حَدِّ ضَرْبِ أَيِ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ (٤) .

**رابعاً :** وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ : سُمِّيَتْ بِهَا لِاخْتِمَارِهَا وَهُوَ إِدْرَاكُهَا وَغَلْيَاتُهَا (٥) .

**خامساً :** وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : سُمِّيَتْ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا تُرِكَتْ ، فَاخْتَمَرَتْ ، وَاخْتِمَارُهَا تَغْيِيرُ رِيحِهَا (٦) .

(١) الغريبين للهروي ٦٠٧/٢ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، الصحاح ٦٤٩/٢ ، مفردات غريب القرآن للأصفهاني ص/١٥٩ ، لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، مفردات غريب القرآن للأصفهاني ص: ١٥٩ ، طلبية الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٤) طلبية الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢١٥/٢ ، طلبية الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٦) الصحاح ٦٤٩/٢ ، لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .



**سادسا :** وقيل : هو من قولك : خمر عليه الخبر ؛ أي خفي ، من حد علم ، سُميت بها لأن من سكر منها خفي عليه كل شيء (١).

**سابعا :** وقيل : هو من قولك : خمر الشهادة ؛ أي كتمها من حد دخل ، سُميت بها لأنها تكتُم المحاسن (٢).

**ثامنا :** وقيل : هو من الخمرة - بضم الخاء - وهي التي تجعل في العجين ، ويسميها الناس الخمير ، وهي مادته ، وأصله ، سُميت بها لأنها أم الخبائث ؛ أي أصلها ، كما ورد به الحديث (٣).

**تاسعا :** وقيل : هي من قولهم : فلان يذب في الخمر - بفتح الخاء ، والميم - إذا كان يستخفي ، وهو ما وارك من جرف ، وشجر ، ونحو ذلك ، وهو كناية عن الاغتيال ، والخمر تغال العقل ، وهو الإهلاك على خفاء (٤).

**عاشرًا :** وقيل : هي من قولهم : خامر الرجل المكان ؛ أي لازمه ، فلم يبرحه ، سُميت بها لأن أكثر من شرع في شربها لازمها (٥).

**حادي عشر :** وقيل : هي من قولهم داءٌ مخامر ؛ أي مخالط ، سُميت بها لأن من أدمنها خالطته الأدوية ، والأسواء (٦).

**ثاني عشر :** وقيل : سميت خمرا لأنها تخمر أي تغطي لئلا يقع فيها شيء (٧).

(١) طلبية الطلبة للنسفي ص/ ٣١٦ .

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

(٣) المصدر السابق نفس الموضع.

(٤) المصدر السابق نفس الموضع .

(٥) المصدر السابق نفس الموضع.

(٦) المصدر السابق نفس الموضع.

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

\* وبناء على ما تقدم يكون معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» أي جميع أنواع المسكر خمر ، فلا فرق بين نوع ، وآخر ، فكل شيء أسكر ، فهو خمر حرام .

وقيل : إن قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كل مسكر خمر» ؛ معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ؛ قال الخطابي : قوله : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» ؛ يتأول على وجهين ؛ أحدهما : أن الخمر اسم لكل ما وجد فيه السكر من الأشربة كلها ، ومن ذهب إلى هذا زعم أن للشرعية أن تحدث الأسماء بعد أن لم تكن ، كما لها أن تضع الأحكام بعد أن لم تكن.

قال : والوجه الآخر : أن يكون معناه أنه كالخمر في الحرمة ، ووجوب الحد على شاربه ، وإن لم يكن عين الخمر ، وإنما ألحق بالخمر حكما إذ كان في معناها ، وهذا كما جعل النباش في حكم السارق ، والمتلوط في حكم الزاني ، وإن كان كل واحد منهما يختص في اللغة باسم غير الزنى ، وغير السرقة<sup>(١)</sup>.

وردَّ الوجه الأخير ابنُ العربي ، فقال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار إلى التقدير إلا إلى الحاجة ، فإن قيل : احتجنا إليه لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبعث لبيان الأسماء ، قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعلمها ، ولا سيما ليقطع تغلق القصد بها ، قال : وأيضا لو لم يكن الفضيخ خمرا ، ونادى المنادي : «حرمت الخمر» ، لم يبادروا إلى إراقته ، ولم يفهموا أنها داخلة في مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسن ، فإن قيل : هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو إثبات اللغة عن أهلها ، فإن الصحابة

(١) معالم السنن ٢٦٤/٤ ، ٢٦٥ .



عرب فصحاء ، فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ، ومن اللغة ما فهموه من الشرع (١).

قول عائشة : «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبِتْعِ» ؛ البِتْعُ بالكسر ، وسكون التاء ، وكعَبٍ : نَبِيذٌ يَتَّخَذُ مِنْ عَسَلِ النَّحْلِ ، وقيل : هو نَبِيذُ الْعَسَلِ الْمُشْتَدُّ (٢) ، وقال صاحب بن عباد : وقيل : هو سَلَالَةُ (٣) الْعِنَبِ (٤).

قوله : «إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ : الْمِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ» ؛ قال صاحب العين ، والصاحب بن عباد ، وابن سيده : الْمِزْرُ : نَبِيذُ الشَّعِيرِ ، وَالْحُبُوبُ ، ويقال : نَبِيذُ الذُّرَةِ خَاصَّةً (٥) ، وقال أبو عبيد : ومنها - أي من الأشربة - : الْمِزْرُ ؛ وهو من الذرة (٦) ، وكذا قال ابن قتيبة : وزاد : وهو شراب الحبشة (٧) ، وقال أبو حنيفة : فأما خمور الحبوب ، فما اتخذ من الحنطة ، فهو المزور (٨).

قوله : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قال الخطابي : فيه إشارة إلى النوع الذي يُسَكَّرُ من الأشربة ما كانت على اختلاف أسمائها وجواهرها وأصولها دخل فيها ما يتخذ من ذلك من العنب والتمر والذرة والعسل وغيرها من الثمار والحبوب ،

(١) فتح الباري ٥٢/١٠ ، ٥٣.

(٢) العين ٨٠/٢ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٣/١ ، أدب الكتاب لابن قتيبة ص/١٦٦ ، جمهرة اللغة ١٩٦/١ ، الصحاح ١١٨٣/٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٥٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث ٩٤/١ ، القاموس المحيط ص/٧٠١ «بتع».

(٣) سَلَالَةُ الشيء ما استل منه. الصحاح ١٧٣١/٥ «سلل».

(٤) المحيط في اللغة ٤٤٧/١ «بتع».

(٥) العين ٣٦٦/٧ ، المحيط في اللغة ٥٢/٩ ، المحكم والمحيط الأعظم ٤٢/٩ «مزر».

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٣/١.

(٧) أدب الكتاب لابن قتيبة ص/١٦٦ .

(٨) المخصص باب الألبذة التي تتخذ من التمر والحب والعسل ٩١/١١.

ودل على أن ما وجد فيه صفة السكر فهو محرم العين ، ويأتي ذلك على قليله وكثيره <sup>(١)</sup>.

**قوله : «البُسْرُ»** ، قال صاحب العين : البُسْرُ من التَّمَرِ قبل أن يُرطَبَ ، والواحدة بُسْرَةٌ <sup>(٢)</sup> ، وكذا قال ابن سيده ، وزاد : لغضاضته <sup>(٣)</sup> ، وقال الأزهري : البُسْرُ ما لَوَّنَ ، ولم يَنْضِجْ ، وإذا نَضِجَ فقد أَرطَبَ <sup>(٤)</sup>.

وقال الجوهري : البُسْرُ أَوَّلُهُ طَلْعٌ ، ثم خَلَلٌ ، ثم بَلَحٌ <sup>(٥)</sup> ثم بُسْرٌ ، ثم رُطَبٌ ، ثم تمر الواحدة بُسْرَةٌ وبُسْرَةٌ ، وجمعها بُسْرَاتٌ ، وبُسْرَاتٌ ، وبُسْرٌ ، وبُسْرٌ ، وأبْسَرَ النخل صار ما عليه بُسْرًا <sup>(٦)</sup>.

وقال صاحب القاموس : أَوَّلُهُ طَلْعٌ ، فإذا انْعَقَدَ فَسَيَابٌ <sup>(٧)</sup> ، فإذا اخْضَرَ واستَدَارَ فَجَدَالٌ وسَرَادٌ وَخَلَلٌ <sup>(٨)</sup> ، فإذا كَبُرَ شَيْئاً فَبَغْوٌ <sup>(٩)</sup> ، فإذا عَظُمَ فَبُسْرٌ <sup>(١٠)</sup> ، ثم مُخْطَمٌ <sup>(١١)</sup> ، ثم مُوَكَّتٌ <sup>(١٢)</sup> ، ثم تَذَنُوبٌ <sup>(١٣)</sup> ، ثم جُمُسَةٌ <sup>(١٤)</sup> ، ثم ثَعْدَةٌ <sup>(١٥)</sup> ، وخَالِغٌ وخَالِغَةٌ ، فإذا انْتَهَى نُضْجُهُ فَرُطَبٌ ، وَمَعْوٌ ، ثم تَمَرٌ <sup>(١٦)</sup>.

(١) أعلام الحديث للخطابي ١٧٦٩/٣.

(٢) العين ٢٥٠/٧ «بسر».

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٤٨٨/٨ «بسر».

(٤) تهذيب اللغة ٤١٢/١٢ «بسر».

(٥) البلح ، محرّكة ، وهو حمل النخل ما دام أخضر صيفارا كحصرم العنب ، واحدته بَلَحَةٌ تاج العروس ٣١٨/٦ - «بلح» .

(٦) الصحاح ٥٨٩/٢ «بسر».

(٧) كَسَحَاب. تاج العروس ١٧٨/١٠ «بسر».

(٨) كَسَحَاب. المصدر السابق نفس الموضع.

(٩) بفتح الموحدة وسكون الغين. تاج العروس ١٧٩/١٠ «بسر».

(١٠) بالضم. المصدر السابق نفس الموضع .

(١١) كمُعْظَم. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٢) على صيغة اسم الفاعل. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٣) بالضم. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٤) بضم الجيم وسكون الميم وسين مهملة مفتوحة. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٥) بفتح المثلثة وسكون العين المهملة ثم دال. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٦) القاموس المحيط ص/٣٥٠ «بسر».



**قوله : «أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ»** ؛ هذا الحديث وإن كانت صورته صورة الموقوف إلا أن له حكم الرفع ، قال ابن حجر : هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة ؛ لأن له عندهم حكم الرفع ، لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم ، فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأثرية ؛ وهي آية سورة المائدة : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ إلى آخرها ، فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي <sup>(١)</sup> فإنه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها <sup>(٢)</sup>.

**قوله : «وهي من خمسة»** ؛ هذه جملة حالية ؛ لا تقتضي الحصر ، أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استئنافية ، أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء ، لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم <sup>(٣)</sup> بلفظ : «أَلَا وَإِنَّ الْخَمْرَ نَزَلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَ ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ» <sup>(٤)</sup>.

(١) قلت : يعني ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأثرية ، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ١٢٨١/٣ حديث رقم «٥٥٨٢» من طريق معتمر ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا ، قَالَ : كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَتَوِيهِمْ عُمُومِي - وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ - الْفَضِيخُ ، فَقِيلَ : حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ، فَقَالُوا : أَكْفَيْهَا ، فَكَفَّأَتْهَا ، قُلْتُ لِأَنَسٍ : مَا شَرَابُهُمْ ؟ قَالَ : «رُطْبٌ وَبُسْرٌ» ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ : وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ ، فَلَمْ يَنْكَرْ أَنَسٌ .

(٢) فتح الباري ٤٩/١٠ .

(٣) في صحيحه في كتاب التفسير ٦٢٩/٤ حديث رقم «٣٠٣٢» .

(٤) فتح الباري ٤٩/١٠ ، عمدة القاري ٢١/٢٥٥ .

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

**قوله: «وَالْحِنْطَةُ»** ؛ الحِنْطَةُ ، بالكسْرِ : البُرُّ ، الحَبُّ المعروفُ ، وهو القمح <sup>(١)</sup> ، قال صاحب العين : الحِنْطَةُ اسم للجمع ، وليس له واحد من لفظه ، وجمعها حِنْطٌ ، والحَنَاطُ بائعها ، وحرفته الحناطة <sup>(٢)</sup> ، وقال ابنُ دُرَيْدٍ : والبُرُّ المعروف أفصحُ من قولهم : القَمْحُ والحِنْطَةُ <sup>(٣)</sup> .

وقال الخطابي : وإنما عد عمر هذه الأنواع الخمسة من الخمر لاشتغال أسمائها في زمان عمر ، ولم تكن جماعتها توجد بالمدينة الوجود العام ، فإن الحِنْطَةَ كانت بها عزيزة ، والعسل مثلها ، أو أعز منها ، إنما كان يتخذ شراب العسل باليمن ، وكانوا يسمونه البتع ، فقد عمر ما عرف منها ، وجعل ما في معناها مما يتخذ من الأرز ، أو غيره خمرا بمثابةها ، إن كان يخامر العقل ، فيسكر كإسكارها <sup>(٤)</sup> .

**قوله: «والخمر ما خامر العقل»** ؛ أي : ما خالط العقل ، قال صاحب العين : كلُّ ما خالط شيئاً ، فقد خَامَرَهُ <sup>(٥)</sup> ، وقال ابن سيده : خامر الشيء الشيء : قاربهُ ، وخالطهُ ، قال ذو الرُّمَّة :

هَامَ الْفَوَادُ بِذِكْرِهَا وَخَامَرَهُ      مِنْهَا عَلَى عُدْوَاءِ الدَّارِ تَسْقِيمٌ <sup>(٦)</sup>

وقال أبو جعفر النحاس : وقول عمر هذا توقيف في الخمر أنها من غير عنب ، وفيه بيان الاشتقاق أنه ما خامر العقل ، مشتق من الخمر ، وهو كل

(١) العين ١٧١/٣ ، المحيط في اللغة ٢٥/٣ ، الصحاح ١١٢٠/٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٣/١٠ ، تاج العروس ٢١٥/١٩ «حنط» .

(٢) المخصص باب أجناس البر والشعير ٦٠/١١ .

(٣) جمهرة اللغة ٢٧/١ «برر» .

(٤) أعلام الحديث ص/٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ .

(٥) المخصص في أبواب الأمراض ، الوجع في الجسد ٦٦/٥ .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» ، وعُدْوَاءُ الدار : يُعْدَاهَا ، قاله ابن دريد في جمهرة اللغة ٢٤٣/٢ مادة : «د ع و اى» .



ما وارى من نخل وغيره ، فقليل : خمر لأنها تستر العقل ، ومنه فلان مخمور يقال هذا فيما كان من عصير العنب وغيره ، لا فرق بينهما ، وما منهما إلا ما يريد الشيطان أن يوقع بينهم فيه العداوة والبغضاء ، ويصد به عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فالقليل من هذا ، ومن هذا واحد ، فهذا أصح ما قيل في اشتقاقها ، وأجله إسنادا قاله عمر - رضي الله عنه - على المنبر بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - ، وأما سعيد بن المسيب ، فروى عنه أنه قال : إنما سميت الخمر خمرا لأنها صعد صفوها ورسب كدرها ، قال أبو جعفر : فاشتقاق هذا أيضا على أن الصفو ستر الكدر ، وقال بعض المتأخرين : سميت خمرا لأنها تخمر أي تغطي ، وسمي نبيذا لأنه ينبذ ، ولو صح هذا لكان النبيذ أيضا يخمر (١) .

وقال المهلب : وهذا التفسير من عمر مقتنع ، ليس لأحد أن يتصور ، فيقول : إن الخمر من العنب وحده ، فهؤلاء أصحاب النبي ، وهم فصحاء العرب ، والفقهاء عن الله ورسوله قد فسروا ما حرمه الله وقالوا : إن الخمر من خمسة أشياء ، وقد أخبر عمر بذلك حكاية عما نزل من القرآن ، وتفسيرًا للجملة ، وقال : «الخمر ما خامر العقل» ، وخطب بذلك على منبر النبي عليه السلام بحضرة الصحابة من المهاجرين والأنصار وغيرهم ، ولم ينكره أحد منهم ، فصار كالإجماع ، وهذا ابن عمر يقول : «حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء» (٢) ؛ يعنى خمر العنب ، وقال أنس : «وما نجد خمر الأعناب إلا قليلا» (٣) .

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس ١/ ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأثربة باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٨/ ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، حديث رقم «١٧٣٥٧» بلفظه .

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٦/ ٣٩ ، وقد تقدم تخريج حديث أنس في أوائل هذا البحث .

وقال ابن حجر : قوله : «وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» ؛ أي غطاه أو خالطه ، فلم يتركه على حاله ، وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز ، فذلك حرم ما غطاه ، أو غيّره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عبادة ليقوموا بحقوقه (١).

وقال الكرمانى : هذا تعريف بحسب اللغة وأما بحسب العرف ، فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة (٢) ، وتعقبه ابن حجر ، فقال : كذا قال ، وفيه نظر ، لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة ، بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال : الخمر الذي وقع تحريمه في لسان الشرع ، هو ما خامر العقل ، على أن عند أهل اللغة اختلافا في ذلك ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب ، فالاعتبار بالحقيقة الشرعية ، وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرا ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية (٣).

(١) فتح الباري ٤٩/١٠.

(٢) الكواكب الدراري للكرمانى ١٤١/٢٠ ، ١٤٢.

(٣) فتح الباري ٤٩/١٠ ، قلت هذا هو الراجح ، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث لبيان الشريعة ، لا اللغة ، ولأن الشرع طارئ على اللغة ، وناسخ لها ، فالحمل على الناسخ المتأخر أولى ، ولهذا ضعفوا قول من حمل الموضوع من أكل لحم الجوزور على النظافة بغسل اليد ، وفي المسألة أقوال أخرى تنظر في : المستصفي للقرافي ٥٣/٣ - ٥٥ ، المحصول للرازي ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٧/٣ ، ٢٨ ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، البحر المحيط للزركشي ٤٧٣/٣ ، ٤٧٤ .



قوله : «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ؛ النَّخْلَةِ ، وَالْعِنَبَةِ» ؛ قال الجصاص : قوله «الخمير» اسم للجنس لدخول الألف ، واللام عليه ، فاستوعب به جميع ما يسمى بهذا الاسم ، فلم يبق شيء من الأشربة يسمى به إلا وقد استغرقه ذلك ، فانتفى بذلك أن يكون ما يخرج من غير هاتين الشجرتين يسمى خمرا<sup>(١)</sup> ، وقال أيضا : هذا الخبر قد تضمن نفي اسم الخمير عن الخارج من غير هاتين الشجرتين لأن قوله «الخمير» اسم للجنس ، فاستوعب بذلك جميع ما يسمى خمرا ، فانتفى بذلك أن يكون الخارج من غيرهما مسمى باسم الخمير ، واقتضى هذا الخبر أيضا أن يكون المسمى بهذا الاسم من الخارج من هاتين الشجرتين ، وهو على أول الخارج منهما مما يسكر منه ، وذلك هو العصير النبيء المشتد ، ونقيع التمر ، والبسر قبل أن يغيره النار لأن قوله : «منهما» يقتضي أول خارج منهما مما يسكر ، والذي حصل عليه الاتفاق من الخمير هو عصير العنب النبيء المشتد إذ غلا ، وقذف بالزبد<sup>(٢)</sup> ، وتابع العيني الجصاص على هذا ، وقال : مع أنه ورد في حديث ابن عمر : «نزل تحريم الخمير ، وهي من خمسة أشياء ؛ العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والعسل»<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٦/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٢٤/٤ .

(٣) عمدة القاري ٢١/٢٤٧ .

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

قلت : لم يأخذ الكوفيون بحديث عمر ، ولا بحديث أبي هريرة ، وأجاب الإمام أبو جعفر الطحاوي عن حديث أبي هريرة بثلاثة أجوبة :

• **الجواب الأول :** قال الطحاوي : يحتمل أن يكون أراد بقوله : «الخير من هاتين الشجرتين» إحداهما ، فعمهما بالخطاب ، وأراد إحداهما ، دون الأخرى ، كما قال الله عز وجل : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنما يخرج من أحدهما ، وكما قال : ﴿ يَمَعَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والرسول من الإنس لا من الجن ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت - إذ أخذ على أصحابه في البيعة كما أخذ على النساء - : أن لا تشركوا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ثم قال : من أصاب من ذلك شيئا ، فعوقب به ، فهو كفارة له حدثنا بذلك يونس قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي إدريس ، عن عبادة بن الصامت ،

(١) الآية رقم «٢٢» من سورة الرحمن.

(٢) من الآية رقم «١٣٠» من سورة الأنعام.



عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup> ، وقد علمنا من أشرك ، فعوقب بشركه ، فليس ذلك بكفارة ، فدل ما ذكرنا أنه إنما أراد ما سوى الشرك مما ذكر في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب رقم «١١» ١٦/١ حديث رقم «١٨» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب مناقب الأنصار ، باب وفود الأنصار إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة ، وبيعة العقبة ٨٧٩/٢ حديث رقم «٣٨٩٢» ، «٣٨٩٣» من طريق ابن أخي بن شهاب عن عمه به ، ومن طريق الصنابحي عن عبادة ، وفي كتاب المغازي ، باب رقم «١٢» ٩٠٤/٢ حديث رقم «٣٩٩٩» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب التفسير ، في تفسير سورة الممتحنة باب «إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ» ١١٢٥/٢ حديث رقم «٤٨٩٤» عن علي بن عبد الله عن سفيان به ، وفي كتاب الحدود ، باب الحدود كفارة ١٥٠٧/٣ حديث رقم «٦٧٨٤» عن محمد بن يوسف عن ابن عيينة به ، وفي باب توبة السارق ١٥٠٩/٣ ، ١٥١٠ حديث رقم «٦٨٠١» من طريق معمر عن الزهري به ، وفي كتاب الديات ، باب قول الله تعالى : «وَمَنْ أَحْيَاهَا» ١٥٢٤/٣ ، ١٥٢٥ حديث رقم «٦٨٧٣» من طريق الصنابحي عن عبادة ، وفي كتاب الأحكام ، باب بيعة النساء ١٥٩٩/٣ حديث رقم «٧٢١٣» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة ١٦٥١/٣ حديث رقم «٧٤٦٨» من طريق معمر عن الزهري به ، ومسلم في صحيحه في كتاب الحدود ١٨٩/٣ - ١٩١ حديث رقم «١٧٠٩» عن يحيى بن يحيى ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعمر بن الناقد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن نمير ، كلهم عن ابن عيينة به ، ومن طريق معمر عن الزهري به ، ومن طريق أبي الأشعث الصنعاني ، والصنابحي ، كلاهما عن عبادة به ، والترمذي في الجامع في كتاب الحدود باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها ١٢٥/٣ ، ١٢٦ حديث رقم «١٤٤٤» عن قتيبة عن ابن عيينة به ، وقال : حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب البيعة باب البيعة على الجهاد ١٠٠/٧ ، ١٠١ حديث رقم «٤١٦١» ، «٤١٦٢» من طريق صالح ، والحاثر بن فضيل ، كلاهما عن ابن شهاب به ، وفي باب البيعة على فراق المشرك ١٠٤/٧ ، ١٠٥ حديث رقم «٤١٧٨» من طريق معمر عن الزهري به ، وفي باب ثواب من وفى بما بايع عليه ١١٣/٧ حديث رقم «٤٢١٠» عن قتيبة عن سفيان به ، وفي كتاب الإيمان وشرائعه باب البيعة على الإسلام ٧٩/٨ حديث رقم «٥٠٠٢» عن قتيبة عن سفيان به ، وابن ماجه في السنن في كتاب الحدود باب الحد كفارة ٨٦٨/٢ حديث رقم «٢٦٠٣» من طريق أبي الأشعث عن عبادة ، والحميدي في المسند ١٩١/١ حديث رقم «٣٨٧» عن ابن عيينة به ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب أهل الكتاب باب بيعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٤/٦ حديث رقم «٩٨١٨» عن معمر عن الزهري به ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الديات باب ٣٢٩/١٤ ، ٣٣٠ حديث رقم «٢٨٥٧٣» عن ابن عيينة به ، وأحمد في المسند ٣١٤/٥ عن ابن عيينة به ، و٣٢٠/٥ من طريق معمر عن الزهري به ، و٣١٣/٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ من طريق أبي أسماء الرحبي ، وأبي الأشعث ، والصنابحي ، ثلاثتهم ، عن عبادة ، والدارمي في السنن في كتاب السير باب في بيعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢٩٠/٢ حديث رقم «٢٤٥٣» من طريق يونس عن الزهري به ، وابن الجارود في المنتقى في باب الحدود عن محمد بن عبد الله بن يزيد ، وعبد الله بن هاشم ، كلاهما ، عن ابن عيينة به ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الحدود ٢٥٣/١٠ حديث رقم «٤٤٥٥» - من طريق أبي أسماء الرحبي عن عبادة ، والدارقطني في السنن في كتاب الحدود والديات وغيره ١٣٢/٣ حديث رقم «٣٤٦٧» ، «٣٤٦٨» من طريق يونس ، ومعمر ، كلاهما ، عن الزهري به ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجراح باب قتل الولدان ٣٤/٨ حديث رقم «١٥٨٤٢» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب الأشربة باب الحدود كفارات ٥٦٩/٨ ، ٥٧٠ حديث رقم «١٧٥٩٢» من طريق يحيى بن الربيع ، والشافعي كلاهما عن سفيان به.

هذا الحديث ، فلما كانت هذه الأشياء قد جاءت ظاهرها على الجمع ، وباطنها على خاص من ذلك احتمل أيضا أن يكون قوله : «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة ، والعنبة» ظاهر ذلك عليهما ، وباطنه على أحدهما ، فيكون الخمر المقصود في ذلك من العنبة ، لا من النخلة (١).

• وقد تمقّب ابنُ حزم الطحاوي في جميع ما ذكره في جوابه السالف ، فقال : صدق الله ، وكذب الطحاوي ، وكذب مَنْ أخبره بما ذكر ، بل اللؤلؤ والمرجان خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبغيان ، ولقد جاءت الجنّ رسلٌ منهم بيقين ، لأنهم بنص القرآن متعبدون موعودون بالجنة والنار ، وقد صح ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «فُضِّلْتُ عَلَى النَّبِيِّاءِ بِسِتٍّ» ، فذكر منها «وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» (٢) ، ... قال ابن

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ حديث رقم «٥٢٣» عن قتيبة به ، وعن يحيى بن أيوب ، وعلي بن حجر ، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به ، ومن طريق سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي يونس مولى أبي هريرة ، وهمام بن منبه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب قول النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نصرت بالرعب مسيرة شهر» ٦٨٠/٢ ، ٦٨١ «٢٩٧٧» من طريق سعيد بن المسيب ، وفي كتاب التعبير باب رؤيا الليل ١٥٥٦/٣ حديث رقم «٦٩٩٨» من طريق محمد بن سيرين ، وفي باب المفاتيح في اليد ١٥٥٩/٣ حديث رقم «٧٠١٣» من طريق سعيد بن المسيب ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «بعثت بجوامع الكلم» ١٦١٠/٣ حديث رقم «٧٢٧٣» من طريق سعيد بن المسيب كلهم ، عن أبي هريرة مختصرا ، والترمذي في الجامع في كتاب السير باب ما جاء في الغنime ١٩٦/٣ ، ١٩٧ حديث رقم «١٥٥٩» عن علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر به بنحو لفظ مسلم ، والنسائي في المجتبى في كتاب الجهاد باب وجوب الجهاد ٤/٦ حديث رقم «٣٠٨٧» ، «٣٠٨٨» ، «٣٠٨٩» من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الطهارة وسننها في أبواب التيمم باب ما جاء في السبب ١٨٧/١ ، ١٨٨ حديث رقم «٥٦٧» من طريق أبي إسحاق الهروي عن إسماعيل بن جعفر به ، ومن طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء بن عبد الرحمن به =



حزم : فصَح بنقل التواتر أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث وحده إلى الجن والإنس ، وأنه لم يبعث نبي قبله قط إلا إلى قومه خاصة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فصَح يقينا أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى ، وصَح بما ذكرنا من السنن القاطعة أنه لم يبعث إليهم نبي من الإنس قبل محمد عليه السلام ، والجن ليسوا قوم أحد من الإنس ، فصَح يقينا أنهم بعث إليهم أنبياء منهم ، وبطل تخليط الطحاوي بالباطل الذي رام به دفع الحق <sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر ابن حزم استدلال الطحاوي بحديث عبادة بن الصامت على أن الكفارة والعفو فيما دون الشرك لا في الشرك ، وقد ذكر مع سائر ذلك ، ثم قال ابن حزم : وهذا جهل منه شديد لأن الكفارات في القرآن ، والسنن تنقسم أربعة أقسام : أحدها : كفارة عبادة بغير ذنب أصلا قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيمَنُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد يكون الحنث أفضل من التماذي على اليمين

---

= مختصرا ، ومعمرين راشد في جامعه المطبوع مع مصنف عيد الرزاق في باب جوامع الكلم وغيره ٩٩/١١ حديث رقم «٢٠٠٣٣» من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مختصرا ، وأحمد في المسند ٤١١/٢ ، ٤١٢ من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم عن العلاء بن عبد الرحمن به مطولا ، و٢٥٠/٢ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ من طريق أبي سلمة ، و٢٤٠/٢ ، ٢٦٤ ، ٤٥٥ من طريق سعيد بن المسيب و٢٦٨/٢ من طريق سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة و٣١٤/٢ من طريق همام بن منبه ، و٣٩٦/٢ من طريق عبد الرحمن الأعرج ، كلهم ، عن أبي هريرة مختصرا ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

(١) سورة الذاريات آية رقم «٥٦».

(٢) الإسراء من الآية رقم «١٥».

(٣) المحلى ٤٩٣/٧ ، ٤٩٤.

(٤) المائدة من الآية رقم «٨٩».

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتُ» <sup>(١)</sup> أو كما قال عليه السلام ، فقد نص عليه السلام على أن الحنث وفيه الكفارة قد يكون خيرا من الوفاء باليمين ، والثاني : كفارة بلا ذنب باق لكن لذنب قد تقدم غفران الله تعالى له كالحمد يقام على التائب من الزنى ، والثالث : كفارة لذنب لم يتب منه صاحبه فترفعه الكفارة كحد الزاني والسارق اللذين لم يتوبا ، والرابع : كفارة على ذنب لم يتب منه صاحبه ولا رفعته الكفارة ولا حطته كالعائد إلى قتل الصيد في الحرم عمدا مرة بعد مرة قال الله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب رقم «١٥» حديث رقم «٣١٣٣» ، وفي كتاب المغازي باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن ٩٨٣/٢ حديث رقم «٤٣٨٥» ، وفي كتاب الذبائح والصيد باب لحم الدجاج ١٢٦٩/٣ حديث رقم «٥٥١٨» ، وفي كتاب الأيمان والنذور باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ١٤٧٥/٣ حديث رقم «٦٦٢٣» ، وفي باب لا تحلفوا بآياتكم ١٤٧٩/٣ حديث رقم «٦٦٤٩» ، وفي باب اليمين فيما لا يملك ، وفي المعصية ، وفي الغضب ١٤٨٥/٣ حديث رقم «٦٦٨٠» ، وفي كتاب كفارات الأيمان باب الاستثناء في الأيمان ١٤٩٣/٣ حديث رقم «٦٧١٨» ، «٦٧١٩» ، وفي باب الكفارة قبل الحنث وي بعده ١٤٩٣/٣ ، ١٤٩٤ حديث رقم «٦٧٢١» ، وفي كتاب التوحيد باب : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ١٦٧٠/٣ حديث رقم «٧٥٥٥» ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأيمان ١٢٣/٣ - ١٢٧ حديث رقم «١٦٤٩» ، كلاهما من حديث أبي موسى الأشعري مطولا ، وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأيمان والنذور باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ٤٣٧/٢ حديث رقم «٣٢٧٦» من حديث أبي موسى الأشعري بنحوه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأيمان والنذور باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ٨/٧ حديث رقم «٣٧٧٩» من حديث أبي موسى الأشعري مختصرا ، وفي باب الكفارة قبل الحنث ٨/٧ حديث رقم «٣٧٨٠» ، وابن ماجه في السنن في كتاب كفارات الأيمان باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ٦٨١/١ حديث رقم «٢١٠٧» ، والحميدي في المسند ٣٣٨/٢ حديث رقم «٧٦٦» ، وأحمد في المسند ٣٩٨/٤ ، ٤٠١ ، ٤١٨ كلهم من حديث أبي موسى الأشعري مطولا .



طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ  
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ <sup>(١)</sup> ، فهذه نعمة متوعد بها مع وجوب الكفارة  
عليه ، فالكفارة المذكورة في حديث عبادة على عمومها إما مسقطه للذنوب ،  
وعقوبته في الآخرة في الزنى والقتل ، والبهتان المفترى ، والمعصية في  
المعروف ، وإما غير مسقطه للذنوب ، وعقوبته في الآخرة ، وهي قتل  
المشرك على شركه ، وأما قوله عليه السلام : «ومن أصاب من ذلك شيئا ثم  
ستره الله فهو إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» فليت شعري كيف  
خفي عليه أن هذا على عمومه ؟ وأن الملائكة والرسل ، والأنبياء ،  
والصالحين ، والفساق والكفار ، وإبليس ، وفرعون ، وأبا جهل ، وأبا لهب  
، كلهم في مشيئة الله تعالى يفعل فيهم ما يشاء من عقوبة أو عفو ، إلا أنه  
تعالى قد بين أنه يعاقب الكفار ولا بد ، وإبليس ، وأبا لهب ، وأبا جهل ،  
وفرعون ، ولا بد ، ويرضى عن الملائكة والرسل ، والأنبياء ، والصالحين ،  
ولا بد ، وكلهم في المشيئة ، ولا يخرج شيء من ذلك عن مشيئة الله تعالى ،  
من عاقبه الله تعالى فقد شاء أن يعاقبه ، ومن أدخله الجنة فقد شاء أن  
يدخله الجنة ، أما علم الجاهل أن الله تعالى لو شاء أن يعذب الملائكة ،  
والرسل ، وينعم الكفار لما منعه من ذلك مانع ، لكنه تعالى لم يشأ ذلك أما  
سمع قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله  
تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ثم استثنى الشرك جملة أبدية ،  
ومن رجحت كبائره وسيئاته حتى يخرجوا بالشفاعة ، أما عقل أن قوله عليه

(١) سورة المائدة من الآية رقم «٩٥».

(٢) سورة آل عمران من الآية رقم «١٢٩».

(٣) الزمر من الآية رقم «٥٣».

السلام : «إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» ليس فيه إيجاب لأحدهما ولا بد ، وأن ذلك مردود إلى سائر النصوص ، فهل في الضلال أشنع ممن جعل قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» على غير الحقيقة؟ بل على التدليس في الدين ، وإلا فأى وجه لأن يريد أن يبين علينا ما حرم علينا من أن الخمر من العنب فقط فيقحم في ذلك النخلة ، وهي لا تكون الخمر منها ؟ هل هذا إلا فعل الفساق والملغزين في الدين ، العابثين في كلامهم؟ فسحقا لكل هوى يحمل على أن ينسب إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل مما يترفع عنه كل مجد لا يرضى بالكذب ، وسيردون ونرد ، ويعلمون ونعلم ، والله لتطولن الندامة على مثل هذه العظائم ، والحمد لله على هداه لنا كثيرا ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ (١) ، وهل بين ما حمل عليه الطحاوي قوله عليه السلام : «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» من أنه إنما أراد العنب فقط لا النخلة فذكر النخلة؟ لا ندري لماذا فرق بينه وبين قول فاسق يقول : الكذب من هذين الرجلين محمد ومسيلمة؟ فتأملوا ما حملة عليه الطحاوي ، وهذا القول تجدوه سواء سواء فتحكم الطحاوي بالباطل في هذا الخبر كما ترون وتحكم أصحابه فيه أيضا بباطلين آخرين : أحدهما : أنهم قالوا : ليس الخمر من غيرهما ، وليس هذا في الخبر أصلا ؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقل : ليس الخمر إلا من هاتين الشجرتين ، إنما قال : «الخمر من هاتين الشجرتين» ، فأوجب أن الخمر منهما ، ولم يمنع أن تكون الخمر أيضا من غيرهما إن ورد بذلك نص صحيح ، بل قد جاء نص بذلك كما روينا من طريق أبي داود حدثنا مالك بن عبد الواحد المسمعي حدثنا المعتمر

(١) سورة الأعراف من الآية رقم «٤٣».



— هو ابن سليمان — قال : قرأت على الفضيل بن ميسرة عن أبي حريز قال : إن الشعبي حدثه أن النعمان بن بشير حدثه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «إن الخمر من العصير ، والزبيب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والذرة ، وإنني أنهاكم عن كل مسكر» (١) ؛ أبو حريز

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب الخمر مما هي ؟ ٥٣٢/٢ حديث رقم «٣٦٧٧» عن مالك بن عبد الواحد به بلفظه ، و٥٣٢/٣ حديث رقم «٣٦٧٦» ، والترمذي في الجامع في كتاب الأشربة باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر ٣٤٦/٣ ، ٣٤٧ حديث رقم «١٨٧٩» ، «١٨٨٠» كلاهما بن طريق إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي به مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب ما يكون منه الخمر ١١٢١/٢ حديث رقم «٣٣٧٩» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٧٨/١٢ ، ١٧٩ حديث رقم «٢٤٢٤٤» ، وأحمد في المسند ٢٦٧/٤ كلاهما ، من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به ، و٢٧٣/٤ من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والبخاري في مسنده ٢١١/٨ ، ٢١٢ حديث رقم «٣٢٥٣» من طريق سلمة بن كهيل ، و٢١٢/٨ حديث رقم «٣٢٥٤» من طريق السري بن إسماعيل ، و٢١٢/٨ ، ٢١٣ حديث رقم «٣٢٥٥» ، «٣٢٥٧» من طريق إبراهيم بن المهاجر ، ثلاثتهم ، عن الشعبي به مختصرا ، و٢١٣/٨ حديث رقم «٣٢٥٦» عن محمد بن عبد الأعلى العطار عن المعتمر بن سليمان به ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة المحظورة باب ذكر الأشربة المحظورة ١٨١/٤ حديث رقم «٦٧٨٧» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الخمر المحرمة مما هي ؟ ٢١٣/٤ كلاهما ، من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به مختصرا ، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة عبد الله بن حسين أبي حريز قاضي سجستان ٦٣٣/٢ الترجمة رقم «٧٩٤» من طريق محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر بن سليمان به بنحوه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢١٩/١٢ ، ٢٢٠ حديث رقم «٥٣٩٨» — من طريق محمد بن عبد الأعلى عن معتمر بن سليمان به بلفظه ، والطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن عقال ٧/٢ حديث رقم «١١٠٧» من طريق مجالد عن الشعبي به مختصرا ، وفي ترجمة محمد بن عبد الله الحضرمي ٨٦/٦ حديث رقم «٥٧١٢» ، وفي ترجمة مطلب بن شعيب الأزدي ٣٦٦/٨ ، ٣٦٧ حديث رقم «٨٧١٨» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه في الترمذيين ، وفي المعجم الكبير ٨٧/٢١ ، ٨٨ حديث رقم «٨٦» ، «٨٧» ، «٨٨» ، «٨٩» من طريق إبراهيم بن المهاجر ، و٨٩/٢١ حديث رقم «٩١» من طريق السري بن إسماعيل ، كلاهما ، عن الشعبي به مختصرا ، و٨٨/٢١ ، ٨٩ حديث رقم «٩٠» ، «٩٢» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، و٨٩/٢١ ، ٩٠ حديث رقم «٩٣» من طريق محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر بن سليمان به بنحوه ، وابن عدي في الكامل في ترجمة السري بن إسماعيل ٥٧/٣ من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، و٥٨/٣ من طريق السري أيضا عن الشعبي =

= به مختصرا ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٤٣/٤ حديث رقم «٥٩٩» ، «٤٦٠» ، «٤٦٠١» ، «٤٦٠٢» ، من طريق مجالد ، وسلمة بن كهيل ، وإبراهيم بن المهاجر ، عن الشعبي به مختصرا ، و١٤٣/٤ «٤٦٠٣» من طريق عثمان بن مطر عن أبي حريز به مختصرا ، و١٤٤/٤ حديث رقم «٤٦٠٤» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والحاكم في المستدرک في كتاب الأشربة ١٦٤/٤ حديث رقم «٧٢٣٩» ، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة الليث بن سعد ٣٢٧/٧ كلاهما ، من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠٣/٨ حديث رقم «١٧٣٤٨» من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به مختصرا ، و٥٠٣/٨ حديث رقم «١٧٣٤٩» ، وفي السنن الصغير في كتاب الأشربة باب تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٣٣١/٣ حديث رقم «٣٣٤١» من طريق أبي بكر بن داسة عن أبي داود به بلفظه ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن سليمان الربيعي الثعلبي ٤٢٦/٤ من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب ، وروى أبو حيان التميمي هذا الحديث ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : «إن من الحنطة خمرا» ، فذكر هذا الحديث ، وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر ، وقال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد : لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي ، وقد روي من غير وجه أيضا عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرک ١٤٨/٤ فقال : السري تركوه ، وهذا السند فليتأمل.

وإسناده ضعيف فيه أبو حريز عبد الله بن حسين قاضي سجستان ، وقد اختلف فيه النقاد قال فيه أحمد بن حنبل : حديثه منكر ، وروى معتمر ، عن فضيل ، عن أبي حريز ، أحاديث مناكير ، وضعفه النسائي ، وغيره ، ووثقه أبو زرعة الرازي ، وقال ابن عدي : وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه ، قلت : الراجح فيه جانب الجرح لأنه رأي جمهور الأئمة ، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف. ترجمت له من : الضعفاء للعقيلي ٢٣٣/٢ الترجمة رقم «٧٩٤» ، الجرح والتعديل ٣٤/٥ رقم «١٥٣» ، الكامل لابن عدي ١٥٨/٣ رقم «٩٨١» ، تهذيب الكمال ٤٢٠/١٤ رقم «٣٢٢٧».

وتابعه إبراهيم بن المهاجر ، ومجالد بن سعيد ، والسري بن إسماعيل ، وسلمة بن كهيل ، فرووه عن الشعبي به ، وهذه المتابعات كلها واهية ، وإبراهيم بن المهاجر ، اختلف فيه النقاد ، والمختار فيه أنه لين الحديث ، فقد سير ابن عدي حديثه ثم قال : وإبراهيم بن مهاجر أحاديثه سالحة ، يحمل بعضها بعضا ، ويشبه بعضها بعضا ، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري ، وحديثه يكتب في الضعفاء. له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٣٢/٢ ، الترجمة رقم «٤٢١» ، الكامل لابن عدي ٢١٣/١ رقم «٥٩» ، تهذيب الكمال ٢١١/٢ رقم «٢٥٠».

ومجالد بن سعيد ، ضعيف ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٦١/٨ رقم «١٦٥٣» ، تهذيب الكمال ٢١٩/٢٧ رقم «٥٧٨٠» ، ميزان الاعتدال ٢٣/٦ رقم «٧٠٧٦».



=والسري بن إسماعيل ، متروك الحديث ، وقال يحيى بن سعيد القطان :كلمت السري بن إسماعيل مرة ، فسمعتة يقول : حدثنا عامر قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «الخمير من خمسة» ، فتركته ، قال ابن أبي حاتم : يعني ترك السري ، فلم يحمل عنه لإكراهه ما حدث به عن الشعبي ؛ لأن الثقات يروون عن أبي حيان التيمي ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله : «إن الخمير نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة» ، وقال ابن عدي : وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها ، وخاصة عن الشعبي ، فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشعبي غيره ، وهو الى الضعف أقرب. ترجمت له من : الجرح والتعديل ٢٨٢/٤ الترجمة رقم «١٢١٦» ، الكامل لابن عدي ٤٥٦/٣ رقم «٨٧٢» ، تهذيب الكمال ٢٢٧/١٠ رقم «٢١٩٣».

وسلمة بن كهيل ، وإن كان ثقة إلا أن متابعته لا تثبت لأنها من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل ؛ وإبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل تركه أبو حاتم الرازي ، وقال أبو زرعة : يذكر عنه أنه كان يحدث بأحاديث عن أبيه ، ثم ترك أباه فجعلها عن عمه لأن عمه أحلى عند الناس. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٨٤/٢ الترجمة رقم «١٩٨» ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣/١ رقم «٣٠» ، تهذيب الكمال ٤٧/٢ رقم «١٤٩».

وأبوه إسماعيل متروك . له ترجمة في : الضعفاء للدارقطني ص/٥٩ الترجمة رقم «٨٦» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٣/١ ، رقم «٤٢٧» ، تهذيب الكمال ٢١٢/٣ رقم «٤٩٢».

وجده يحيى متروك أيضا. له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٥٤/٩ الترجمة رقم «٦٣٦» ، الكامل لابن عدي ١٩٦/٧ رقم «٢١٠٣» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٩٦/٣ رقم «٣٧٢٠» ، تهذيب الكمال ٣٦١/٣١ رقم «٦٨٣٨».

وخالف أبا حريز ومن تابعه أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي ، فرواه عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله ؛ وذلك عند البخاري في صحيحه ١٠٣٨/٢ حديث رقم «٤٦١٩» ، ومسلم في صحيحه ٦٢٩/٤ حديث رقم «٣٠٣٢» ، وكذا رواه ابن أبي السفر عن الشعبي به عند البخاري في صحيحه ١٢٨٢/٣ حديث رقم «٥٥٨٩» ، وكذا رواه غير واحد عن الشعبي به ، قال المزي : وهو المحفوظ. تحفة الأشراف ٢٤/٩ حديث رقم «١١٦٢٦».

وقال ابن حجر : وحديث النعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن. فتح الباري ٤٧/١٠ . قلت : كلا ما هو بحسن بل معل ، وقد بينت علته ، وأما متن الحديث ، فصحيح ، والله أعلم .

هو عبد الله بن الحسين ، قاضي سجستان ، روى عن عكرمة ، والشعبي ، وروى عنه الفضل بن ميسرة ، وغيره ، فهذا نص كنصهم ، وزائد عليه ما لا يحل تركه ، وقد صح عنه عليه السلام أنه قال : «كل مسكر خمر» ، والثاني : أنهم قالوا : ليس ما طبخ من عصير العنب ونبيذ ثمر النخل إذا ذهب ثلثاه خمرا وإن أسكر ، فتحكموا في الخبر الذي أوهموا أنهم تعلقوا به تحكما ظاهر الفساد بلا برهان ، وبطل تعلقهم به إذ خالفوا ما فيه بغير نص آخر ، وخرج عن أن يكون لهم في شيء من جميع ذلك متعلق أو من الناس سلف ، وبالله تعالى التوفيق (١).

• **والجواب الثاني :** قال الطحاوي : ويحتمل أيضا قوله : «الخمر من هاتين الشجرتين» أن يكون عني به الشجرتين جميعا ، ويكون ما خمر من ثمرهما خمرا ، كما ذهب إليه أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد فيما ينقع من الزبيب ، والتمر ، فجعلوه خمرا (٢).

• **والجواب الثالث :** قال : ويحتمل قوله : «الخمر من هاتين الشجرتين» أن يكون أراد الخمر منهما ، وإن كانت مختلفة على أنها من العنب ما قد علمناه من الخمر ، وعلى أنها من التمر ما يسكر ، فيكون خمر العنب هي عين العصير إذا اشتد ، وخمر التمر ، هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر ، فلما احتمل هذا الحديث هذه الوجوه التي ذكرنا لم يكن أحدها بأولى من بقيتها ، ولم يكن لمتأول أن يتأوله على أحدهما إلا كان لخصمه أن يتأوله على ذلك (٣).

(١) المحلى ٤٩٤/٧ - ٤٩٦ .

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤ .

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤ .



وذكر العيني هذه الأجوبة <sup>(١)</sup> ثم قال : فإن قلت : كل ما أسكر يطلق عليه أنه خمر ، ألا ترى حديث ابن عمر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : «كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام» <sup>(٢)</sup> قلت : المعنى في هذا الخبر ، وفيما جاء مثله من الأخبار أنه يسمى خمرا حالة وجود السكر ، دون غيره ، بخلاف ماء العنب المشتد ، فإنه خمر سواء أسكر أو لم يسكر ، والدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر ما خامر العقل» <sup>(٣)</sup> ، فإنه إنما يسمى خمرا عند مخامرته العقل ، بخلاف ماء العنب المشتد <sup>(٤)</sup>.

وما ادعاه الجصاص ، والعيني من وقوع الحصر في حديث أبي هريرة ، غير صحيح ، وقد أنكره العيني نفسه في موضع آخر ، فقال : فإن قلت : حديث أبي هريرة يدل على الحصر ، قلت : لا نسلم ذلك ؛ لأن الحصر إنما يكون إذا كان المبتدأ ، والخبر معرفتين ، كقولك : اللهُ ربُّنا ، ونحوه <sup>(٥)</sup>. وقال الطيبي : فيه بيان حصول الخمر منهما غالبا ، وليس للحصر ، لخلو التركيب عن أدائه <sup>(٦)</sup>.

قلت : ليس في الحديث قصر لخلوه من تعريف الطرفين ، وأما هذه التأويلات ، فلا عبرة بها ، ففيها رد لصريح السنة ، القاضية بأن الخمر يكون من العنب ، وغيره ، فضلا عما فيها من تعسف ، لنصرة المذهب ، والله المستعان.

(١) في عمدة القاري ٢١/٢٤٧.

(٢) تقدم تخريجه في أوائل هذا البحث.

(٣) قلت : ليس هذا من كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإنما هو كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وإن كان له حكم الرقع ، وقد سلف تخريجه في صدر هذا البحث.

(٤) عمدة القاري ٢١/٢٤٧.

(٥) المصدر السابق ١٨/٢٨٣.

(٦) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٧/٢٠٦.

وإذا تقرر أن الحديث لا يفيد القصر ، فما معناه ؟ ، أجاب عن هذا الخطابي فقال : وجهه ومعناه : أن معظم ما يتخذ من الخمر إنما هو من النخلة والعنب ، وإن كانت الخمر قد تتخذ أيضا من غيرها ، وإنما هو من باب التأكيد لتحريم ما يتخذ من هاتين الشجرتين لضراوته وشدة سورته ، وهذا كما يقال : الشبغ في اللحم ، والدفع في الوبر ، ونحو ذلك من الكلام ، وليس فيه نفي الشبغ عن غير اللحم ، ولا نفي الدفع عن غير الوبر ، ولكن فيه التوكيد لأمرهما ، والتقديم لهما على غيرهما في نفس ذلك المعنى ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : هل يتعارض حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ؛ النَّخْلَةِ ، وَالْعِنْبَةِ» مع حديث عمر - رضي الله عنه - : «نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة... الحديث» ، وغيره من الأخبار التي تدل على أن الخمر يستخرج من غير العنب والتمر ؟ قلت : لا يوجد تعارض بينها مطلقا.

وقد زعم الطحاوي ، والجصاص وقوع التعارض بين هذه الأخبار ؛ قال الطحاوي : وروي يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» ، فأخبر أن الخمر منهما ، وفي ذلك نفي أن يكون من سواهما ، فاتفقت الأمة أن عصير العنب الذي اشتد ، وغلى ، وقذف بالزبد ، فهو خمر ، وأن مستحله كافر ، فهذا يدل على أن حديث ابن أبي كثير : أن الخمر من هاتين الشجرتين ، غير معمول به عندهم ، لأنهم لو قبلوه لأكفروا مستحل نقيع التمر ، فثبت أنه لم يدخل في الخمر المحرمة غير عصير العنب النيء

(١) معالم السنن لأبي سليمان الخطابي ٢٦٣/٤ ، ونحوه في أعلام الحديث ٢٠٨٧/٣ ، ٢٠٨٨ .



المشتد الذي قد بلغ أن يسكر ، ثم لا يخلو الخمر من أن يكون التحريم متعلقا بها غير مقيس عليها غيرها ، أو يجب القياس عليها ، فوجدناهم جميعا قد قاسوا عليها نقيع التمر إذا غلى ، وأسكر كثيره ، وكذلك نقيع الزبيب ، فوجب قياسا على ذلك أن يحرم كل ما أسكر كثيره ، قال : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «كل مسكر حرام» ، واستغنى عن ذكر سنده لقبول الجميع له ، وإنما الخلاف بينهم في تأويله ، فقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده كما لا يسمى قاتلا إلا مع وجود القتل ، وقال آخرون : أراد به جنس ما يسكر (١).

وقال الجصاص : قول النبي صلى الله عليه وسلم : «الخمر من هاتين الشجرتين» أصح إسنادا من الأخبار التي ذكر فيها : أن الخمر من خمسة أشياء ، فنفي بذلك أن يكون ما خرج من غيرهما خمر ، إذا كان قوله «الخمر من هاتين الشجرتين» اسما للجنس مستوعبا لجميع ما يسمى بهذا الاسم ، فهذا الخبر معارض ما روي من : أن الخمر من خمسة أشياء ، وهو أصح إسنادا منه ، ويدل عليه أنه لا خلاف أن مستحل الخمر كافر ، وأن مستحل هذه الأشربة لا تلحقه سمة الفسق ، فكيف بأن يكون كافرا ، فدل ذلك على أنها ليست بخمر في الحقيقة ، ويدل عليه أن خل هذه الأشربة لا يسمى خل خمر ، وأن خل الخمر هو الخل المستحيل من ماء العنب النبيذ . المشتد ، فإذا ثبت بما ذكرنا انتفاء اسم الخمر عن هذه الأشربة ، ثبت أنه ليس باسم لها في الحقيقة ، وأنه إن ثبت تسميتها باسم الخمر في حال ، فهو على جهة التشبيه بها عند وجود السكر منها ، فلم يجز أن يتناولها إطلاق تحريم الخمر لما وصفنا من أن أسماء المجاز لا يجوز دخولها تحت

(١) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ٣٧٤/٤ ، التمهيد ٢٥٦/١ ، الاستذكار ٣٠٥/٢٤ ، ٣٠٦ .

إطلاق أسماء الحقائق ، فينبغي أن يكون قوله : «الخمير من خمسة أشياء» محمولا على الحال التي يتولد منها السكر ، فسمائها باسم الخمير في تلك الحال ، لأنها قد عملت عمل الخمير في توليد السكر ، واستحقاق الحد ، ويدل عليه أن هذه التسمية إنما تستحقها في حال توليدها السكر قول عمر : «الخمير ما خامر العقل» ، وقليل النبيذ لا يخامر العقل ، لأن ما خامر العقل هو ما غطاه ، وليس ذلك بموجود في قليل ما أسكر كثيره من هذه الأشرطة ، وإذا ثبت بما وصفنا أن اسم الخمير مجاز في هذه الأشرطة ، فلا يستعمل إلا في موضع يقوم الدليل عليه ، فلا يجوز أن ينطوي تحت إطلاق تحريم الخمير<sup>(١)</sup>.

وتعقبه ابن عبد البر فقال : قد ثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن كل مسكر خمير ، وكل ما أسكر ، فهو حرام وأن تحريم الخمير نزل بالمدينة ، وخمرهم كانت يومئذ كانت من التمر ، وفهموا ذلك فأهرقوها ، وقد روي أنهم كسروا جرارها ، وذكرنا قول عمر في جلد ابنه أن شرب ما يسكر<sup>(٢)</sup> ، ولم يخص خمير عنب من غيرها ، بل اشترط المسكر ، وذلك كله يرد ما ذكره الطحاوي ، وأما اعتلاله بالتكفير ، فليس بشيء لأن ما ثبت من جهة الإجماع كفر المخالف له بعد العلم به من جهة أخبار الآحاد لم يكفر المخالف فيه ، ألا ترى أنه لا يكفر القائل بأن أم القرآن جائز الصلاة بغيرها من القرآن ، وجائز تركها في قراءة الصلاة ، ولا من قال : النكاح بغير ولي جائز لا يكفر ، ولا من قال : الوضوء بغير نية يجزيء ، ومثل هذا أكثر من أن يحصى ، ولا يكفر القائل به ، ويعتقد فيه التحريم ، والتحلل ، والحدود ، ألا ترى أنه لا يكفر من قال : لا يقطع سارق في ربع دينار مع ثبوت ذلك

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٠/٢.

(٢) الاستذكار ٢٤/٢٦٤.



عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أخبار الآحاد العدول ، ومثل هذا كثير ، ولا يمتنع أحد من أهل العلم من أن يحرم ما قام له الدليل على تحريمه من كتاب الله عز وجل ، ومن سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإن كان غيره يخالفه في ذلك دليل استدل به ، ووجه من العلم ذهب إليه ، وليس في شيء من هذا تكفير ، ولا خروج من الدين ، وإنما فيه الخطأ والصواب والله عز وجل يوفق من يشاء برحمته (١).

وقال ابن حزم : وقالوا أيضا : قد صح الإجماع على تكفير من لم يقل بتحريم الخمر ، ولا يكفر من لم يحرم ما سواها من الأنبذة المسكرة ؟ قال أبو محمد : وهذا لا شيء لأنه لو وجدنا إنسانا غاب عنه تحريم الخمر فلم يبلغه لما كفرناه في إحلالها حتى يبلغ إليه الأمر ، فحينئذ إن أصر على استحلال مخالفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كفر ، لا قبل ذلك ، وكذلك مستحل النبيذ المسكر وكل ما صح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحريمه لا يكفر من جهل ذلك ولم تقم عليه الحجة به ، فإذا ثبت ذلك عنده ، وصح لديه أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حرم ذلك فأصر على استحلال مخالفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهو كافر ولا بد ، ولا يكفر جاهل أبدا حتى يبلغه الحكم من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإذا بلغه وثبت عنده فحينئذ يكفر إن اعتقد مخالفته عليه السلام ، ويفسق إن عمل بخلافه غير معتقد لجواز ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

(١) المصدر السابق ٣٠٦/٢٤ ، ٣٠٧ .

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا <sup>(١)</sup>  
وقال تعالى : ﴿لَا تُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ <sup>(٢)</sup>﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر : وجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شيئين ، مع حديث عمر ، ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما ، وكذا حديث ابن عمر : «لقد حرمت الخمر ، وما بالمدينة منها شيء» وحديث أنس ، ولفظه : «إن الخمر حرمت ، وشرابهم الفضيخ» ، وفي لفظ له : «وإننا نعدّها يومئذ خمرًا» وفي لفظ له : «إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر» <sup>(٤)</sup>.

ثم تعقب ابن حجر الطحاوي ، فقال : ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبذ التمر أن يمنعوا تسميته خمرًا ، فقد يشترك الشينان في التسمية ، ويفترقان في بعض الأوصاف مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم ، فلم تبقى المشاحة إلا في التسمية <sup>(٥)</sup> ، قال : والجمع بين حديث أبي هريرة ، وغيره بحمل حديث أبي هريرة على الغالب أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ، ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر ، وأما قول ابن عمر ، فعلى إرادة تثبيت أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب ؛ لأن نزول تحريم الخمر لم يصادف عند من خوطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب ، أو على إرادة المبالغة ، فأطلق نفي وجودها بالمدينة ، وإن

(١) النساء الآية رقم «٦٥».

(٢) الأنعام من الآية رقم «١٩».

(٣) المحلى ٤٩١/٧ .

(٤) فتح الباري ٤٩/١٠ ، ٥٠ ، وقد تقدم تخريج هذه الأخبار في أوائل هذا البحث.

(٥) المصدر السابق ٥٠/١٠.



كانت موجودة فيها بقلة ، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالعدم<sup>(١)</sup>.

وقد خالف العيني الطحاوي والجصاص في دعواهما وقوع التعارض بين الأخبار السابقة ، فقال : لا تعارض بين هذه الأحاديث ، لأن كل واحد من الرواة روى ما حفظه من الأصناف ، وأيضا إن مفهوم العدد ليس بحجة على الصحيح ، وعليه الجمهور<sup>(٢)</sup>.

### « فقه الحديث »

لقد دلت أحاديث الباب على أن الخمر كل مسكر ، وكما اختلف العلماء في حقيقة الخمر في اللغة ، اختلفوا فيها أيضا في الشرع ، ولهم فيها قولان :  
• القول الأول : ذهب جمهور العلماء إلى أن الخمر كل مسكر ، سواء كانت من العنب أو من غيره ، وروي ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ، وأنس ،

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) عمدة القاري ٢٨٢/١٨ ، قلت : ما صححه العيني ليس بصحيح ، ومفهوم العدد : هو تعليق الحكم بعدد مخصوص يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو ناقصا ، كقوله : «إذا ولغ الكلب في إناء أحكم ، فليغسله سبعا» ، وقد قال به الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه ، ومالك ، وداود ، وبعض الشافعية ، ومنهم : الشيخ أبو حامد ، وابن السمعتي ، وأبو المعالي ، والقرظي ، وابن الصباغ في العدة ، وسليم ، قال : وهو دليلنا في نصاب الزكاة ، والتحريم بخمس رضعات ، ونقله أبو حامد ، وأبو المعالي ، والماوردي عن نص الشافعي ، ونفاه الحنفية ، والمعتزلة ، والأشعرية ، وأكثر الشافعية ، واختاره القاضي أبو يعلى في جزء صنفه في المفهوم.

قال الشوكاني : والحق ما ذهب إليه الأولون ، والعمل به معلوم من لغة العرب ، ومن الشرع ، فإن من أمر بأمر ، وقيد بعدد مخصوص ، فزاد المأمور على ذلك العدد ، أو نقص عنه ، فأنكر عليه الأمر الزيادة أو النقص ، كان هذا الإتيان مقبولا عند كل من يعرف لغة العرب ، فإن ادعى المأمور أنه قد فعل ما أمر به ، مع كونه نقص عنه أو زاد عليه ، كانت دعواه هذه مردودة عند كل من يعرف لغة العرب. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١١٧/٣ ، ١١٨ ، البحر المحيط في أصول الفقه ٤١/٤ - ٤٤ ، التحبير شرح التحرير ٢٩٤٠/٦ - ٢٩٤٤ ، إرشاد الفحول ٧٧٥/٢ ، ٧٧٦.

وعائشة - رضي الله عنهم - ، وبه قال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ،  
والقاسم ، وقتادة ، وعمر ابن عبد العزيز ، والحسن البصري ، ومالك ،  
والشافعي ، وأبو ثور ، ومحمد بن الحسن <sup>(١)</sup> ، وأبو عبيد ، وإسحاق ،  
وأحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup> ، وقال ابن عبد البر : وهو قول أهل المدينة ، وسائر  
أهل الحجاز ، وعامة أهل الحديث ، وأئمتهم <sup>(٣)</sup> ، وقال أيضا : وهذا مذهب  
أهل الحرمين مكة والمدينة ومذهب أهل الشام واليمن ومصر والمغرب  
وجمهور أهل الحديث <sup>(٤)</sup>.

(١) نُسِبَ هذا الرأي لمحمد بن الحسن في الجامع الصغير لمحمد بن الحسن مع شرحه النافع الكبير للكنوي  
ص/٤٨٦ ، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ٣/١٢٢٧ ، ورأي محمد هو المفتى به عند الحنفية ، وأنشد  
بعضهم :

وَفِي عَصْرِنَا فَاخْتِيرَ حَدٌّ وَأَوْقَعُوا      طَلَّاقًا لِمَنْ مِنْ مُسْكِرِ الْحَبِّ يَسْكُرُ  
وَعَنْ كُلِّهِمْ يَرْوَى وَأَفْتَى مُحَمَّدٌ      بِتَحْرِيمِ مَا قَدْ قُلَّ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣٧/١٠ ، وذكر الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٢١٥ أن قول  
محمد بن الحسن في حقيقة الخمر في الشرع كقول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، مع اختلاف يسير بينهما ،  
كما سيأتي في القول التالي.

وقال الزيلعي : والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله حتى يحد من سكر من الأثرية المتخذة من  
الحبوب ، والعسل ، واللبن ، والتين ؛ لأن الفساق يجتمعون على هذه الأثرية في زماننا ، ويقصدون  
السكر ، واللهو يشربها. تبين الحقائق ٦/٤٧ ، وينظر : اللباب في شرح الكتاب للغنيمي ٣/٢١٥ ، رد  
المحتار ٣٦/١٠ ، ٣٧ ، الفتاوى الهندية ٥/٤٩٧.

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٨/٢٠٩ ، ٢١٠ ، شرح صحيح البخاري لابن بطل ٦/٣٩ ،  
٤٠ ، الاستذكار لابن عبد البر ٢٤/٢٩٧ ، بحر المذهب للروياتي ١٣/١٣٩ ، البيان في مذهب الإمام  
الشافعي ١٢/٥١٩ ، المغني لابن قدامة ١٢/٤٩٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي ٧/١٦٥ ، تبين الحقائق  
٦/٤٦ ، جامع العلوم والحكم ٣/١٢٢٧ ، اللباب في شرح الكتاب ٢/٢١٥ ، نيل الأوطار ٨/١٧٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/٢٤٦ .

(٤) الاستذكار ٢٤/٣٠٣ ، ٣٠٤ .



• نكر الأدلة على هذا القول :

احتج الجمهور بالقرآن ، والسنة ؛ فأما القرآن ، فقد قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ  
الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ  
بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ، ووجه الاستدلال بهاتين الآيتين من

جهتين :

أولاً : قال الإمام المازري : إن الله سبحانه نبه على أن علة تحريم الخمر  
كونها تصد عن ذكر الله عز وجل ، وعن الصلاة ، وتوقع العداوة ،  
والبغضاء على حسب ما قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ  
بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴾ ، وهذا المعنى بعينه موجود في كل مسكر على حد سواء ،  
لا تفاضل بين الأشربة فيه ، فيجب أن يكون حكم جميعها واحدا ، فإن قيل :  
إنما يتوقع هذا في الإسكار المغير للعقل ، وتلك حالة اتفق الجميع على منعها  
، قلنا : قد اتفق الجميع على منع عصير العنب ، وإن لم يسكر ، وقد علل  
الباري سبحانه تحريمه بما ذكرناه ، فإذا كان ما سواه في معناه ، فيجب أن  
يجري في الحكم مجراه ، وصار التحريم للجنس ، وعلل بما يحصل من  
الجنس على الجملة ، وهذا وجه صحيح ، هذا مأخذ التعليل من تنبيه الشرع  
، وتلقي التعليل من سياق التنزيل أولى ، وأكد من سائر ما يتعلق به في هذا

(١) سورة المائدة الآيتان رقم «٩٠» ، «٩١» .

النوع ، وللتعطيل مأخذ ثان ، وهو أنا نقول : إذا شربت سلافة العنب عند اعتصارها ولم تشتد وهي حلوة ، فهي حلال إجماعا ، فإن اشتدت ، وغلت ، وأسكرت حرمت إجماعا ، فإن تخللت من قبل الله سبحانه خلّت أيضا ، فنظرنا إلى تبدل هذه الأحكام ، وتجدها عند تجدد صفات ، وتبدلها ، فأشعر ذلك بارتباط الأحكام بهذه الصفات ، وقام هذا مقام النطق بذلك ، فوجب جعل ذلك علة وحكم بكون الشدة ، والإسكار علة للتحريم لمّا رأينا التحريم يوجد بوجودها ، ويفقد بفقدها ، وإذا وضح ذلك ثبت ما قلناه<sup>(١)</sup>.

ثانيا : قال ابن عبد البر : إن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقا ، ولم يخص خمر العنب من غيرها ، فكل ما وقع عليه اسم خمر من الأشربة ، فهو داخل في التحريم ، بظاهر الخطاب ، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة ، وليس بها شيء من خمر العنب ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة نزلت بتحريم الخمر ، وهي مدنية من آخر ما نزل بالمدينة ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ثم قال : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ، فنهى عنها ، وأمر باجتنابها كما قال تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم زجر ، وأوعد من لم ينته أشد الوعيد في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

(١) المعلم بفوائد مسلم ١٠٢/٣ ، ١٠٣ ، وقال ابن عبد البر : ومن حجة هؤلاء إجماع العلماء على أن العصير من العنب قبل أن يسكر حلال ، فإذا صار مسكرا حرم لعله ما حدث فيه من الشدة والإسكار فإذا زال ذلك عادت الإباحة وزال التحريم وسواء تخللت من ذاتها أو تخللت بمعالجة آدمي لا فرق بين شيء من ذلك إذا ذهب منها حال الإسكار . التمهيد ٢٦٠/١ .

(٢) من الآية رقم «٣٠» من سورة الحج .



وسماها رجسا ، وقرنها بالميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، بقوله : **﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا ﴾** <sup>(١)</sup> ، والرجس النجاسة ، وقال في الخمر : **﴿ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾** ، فقرنها بلحم الخنزير ، وورد التحريم في الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير خبرا ، وفي الخمر نهيا ، وزجرا ، وهو أقوى التحريم ، وأوكده عند العلماء ، وفي إجماع أهل الصلاة على هذا التأويل ما يغني عن الإكثار فيه <sup>(٢)</sup> .

وأما السنة ، فقد وردت فيها أحاديث كثيرة ، تعضد رأي الجمهور ، فمنها الأحاديث التي سلف ذكرها في صدر هذا الباب ، ومنها ما جاء عن بُرَيْدَةَ - رضي الله عنه - **« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ ظَرْفًا - لَا يُحِلُّ شَيْئًا ، وَلَا يُحَرِّمُهُ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »** <sup>(٣)</sup> .

(١) من الآية رقم «١٤٥» من سورة الأنعام.

(٢) التمهيد ٢٤٦/١ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز ٩٨/٣ ، ٩٩٠ حديث رقم «٩٧٧» مطولا ، وفي كتاب الأثرية ٤٤٩/٣ بلفظه ، وفيه أيضا ٤٤٨/٣ ، ٤٤٩ بمعناه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ ، ٥٣٨ حديث رقم «٣٦٩٨» مطولا ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثرية باب ما جاء في الرخصة أن ينبذ في الظروف ٣٤٥/٣ حديث رقم «١٨٧٦» بنحوه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الجنائز باب زيارة القبور ٦٧/٤ حديث رقم «٢٠٣٢» ، «٢٠٣٣» مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب الإذن في ذلك - أي في الأكل من لحوم الأضاحي بعد ثلاث وإمسكه ١٦٧/٧ حديث رقم «٤٤٢٩» ، «٤٤٣٠» ، وفي كتاب الأثرية باب الإذن في شيء من الأوعية ٢٢٦/٨ ، ٢٢٧ حديث رقم «٥٦٥١» ، «٥٦٥٢» ، «٥٦٥٣» ، «٥٦٥٥» مطولا ، و٢٢٧/٨ حديث رقم «٥٦٥٤» بمعناه ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثرية باب ما رخص فيه من ذلك - أي من ينبذ الأوعية - ١١٢٧/٢ حديث رقم «٣٤٠٥» بمعناه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجنائز

وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنْ جَيْشَانَ - وَجَيْشَانَ مِنَ الْيَمَنِ -  
، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ  
يُقَالُ لَهُ : الْمَزْرُ ، فَقَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ ؟» ،  
قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، إِنْ  
عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ» ،

= باب في زيارة القبور ٥٦٩/٣ ، ٥٧٠ ، حديث رقم «٦٧٠٨» مطولا ، وفي كتاب الأثرية باب الظروف  
والأثرية والأطعمة ٢٠٨/٩ ، حديث رقم «١٦٩٥٧» بمعناه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الجنائز  
باب من رخص في زيارة القبور ٣٦٩/٧ ، ٣٧٠ ، حديث رقم «١١٩٣٥» مطولا ، وفي كتاب الأثرية باب  
من حرم المسكر وقال : هو حرام ، ونهى عنه ١٦٧/١٢ ، حديث رقم «٢٤٢١٦» بمعناه ، وأحمد في  
المسند ٣٥٠/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، مطولا ، والبخاري في مسنده ٢٧٠/١٠ ، ٢٧١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ،  
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، حديث رقم «٤٣٧٣» ، «٤٤٣٤» ، «٤٤٣٥» ، «٤٤٦٥» مطولا ، و٣٢٥/١٠ ، ٣٢٦ ،  
حديث رقم «٤٤٥٢» بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الجنائز وتمني الموت ، باب زيارة  
القبور ٦٥٣/١ ، ٦٥٤ ، حديث رقم «٢١٥٩» ، «٢١٦٠» مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب الإذن في ذلك  
- أي في الأكل من لحوم الأضاحي بعد ثلاث وإمسأكه ٦٩/٣ ، حديث رقم «٤٥١٨» ، «٤٥١٩» ، وفي  
كتاب الأثرية باب الإذن في كل منها لا استثناء في شيء منها ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ، حديث رقم «٥١٦١» ،  
«٥١٦٢» ، «٥١٦٣» ، «٥١٦٥» مطولا ، و٢٢٦/٣ ، حديث رقم «٥١٦٤» بمعناه ، وابن الجارود في  
المنتقى في باب ما جاء في الأثرية ص/٢١٩ ، حديث رقم «٨٦٣» مطولا ، والبيهقي في مسند ابن الجعد  
٧٨٠/١ ، ٧٨١ ، حديث رقم «٢٠٧٥» ، «٢٠٧٦» ، «٢٠٧٧» بمعناه ، وابن حبان في صحيحه - كما في  
الإحسان كتاب الجنائز ، فصل في زيارة القبور ٤٣٩/٧ ، حديث رقم «٣١٦٨» - مطولا - والإحسان في  
كتاب الأثرية ٢١٢/١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، حديث رقم «٥٣٩٠» ، «٥٣٩١» ، «٥٤٠٠» - مطولا  
، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٢ ، حديث رقم «١١٥٢» مطولا ، وفي مسند الشاميين ٣٤٧/٣ ، حديث  
رقم «٢٤٤٢» مطولا ، و٣٥١/٣ ، ٣٥٢ ، حديث رقم «٢٤٥٠» بمعناه ، والبيهقي في السنن الكبير في  
كتاب الجنائز باب زيارة القبور ١٢٨/٤ ، حديث رقم «٧١٩٣» ، «٧١٩٤» مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب  
الرخصة في الأكل من لحوم الضحايا ، والإطعام ، والادخار ٤٩١/٩ ، حديث رقم «١٩٢١٤» مطولا ، وفي  
كتاب الأثرية باب الرخصة في الأوعية بعد النهي ٥٤٠/٨ ، حديث رقم «١٧٤٨٦» .  
\* والظرف هو الوعاء ؛ قال صاحب العين : الظرف ؛ وعاء كل شيء ، حتى الإبريق ظرف لما فيه . كتاب  
العين ١٥٧/٨ «ظرف» .



قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ ؟ قَالَ : «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ ، أَوْ عَصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ» <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ ، وَالْمَيْسِرَ ، وَالْكَوْبَةَ » ، وَقَالَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » (٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥١/٣ حديث رقم «٢٠٠٢» بلفظه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر ما أعد الله عز وجل لشارب الخمر من الذل والهوان والعذاب الأليم ٢٣٧/٨ ، ٢٣٨ حديث رقم «٥٧٠٩» بنحوه ، وأحمد في المسند بلفظه ، والنسائي في الكبرى في كتاب الأشربة باب ذكر ما أعد الله عز وجل لشارب الخمر من الذل والهوان والعذاب الأليم ٢٣٨/٣ ، ٢٣٩ حديث رقم «٥٢١٨» بنحوه ، وفي كتاب الأشربة المحظورة باب تحريم كل شراب أسكر ١٨٦/٤ حديث رقم «٦٨١٨» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأشربة ١٨٣/١٢ حديث رقم «٥٣٦٠» — مختصر ١ ، والطبراني في المعجم الأوسط ٢٥٨/٨ حديث رقم «٨٤٤٦» مختصراً ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٥٠٧/٨ حديث رقم «١٧٣٦٤» بنحوه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأشربة باب ١٧/١٣ حديث رقم «١٧٣١٢» بنحوه ، وفي التاسع والثلاثين من شعب الإيمان ؛ وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منهما ٧/٥ حديث رقم «٥٥٧٩».

(٢) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٦» بإسناد صحيح مطولا ، وأحمد في المسند ٢٧٤/١ ، وفيه قصة ، و٢٨٩/١ ، ٣٥٠ بلفظه ، وفي الأثرية ص/٧٩ حديث رقم «١٩٣» ، «١٩٤» مختصرا ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١١٤/٥ ، ١١٥ حديث رقم «٢٧٢٩» مطولا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٦/٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٨٧/١٢ حديث رقم «٥٣٦٥» — مطولا ، والطبراني في المعجم الكبير ١٠١/١٢ ، ١٠٢ حديث رقم «١٢٥٩٨» ، «١٢٥٩٩» مطولا ، و١٠٢/١٢ حديث رقم «١٢٦٠١» بألفاظ مختلفة ، و١٠٢/١٢ حديث رقم «١٢٦٠٠» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٥/٨ حديث رقم «١٧٤٣١» مطولا ، وفي كتاب الشهادات باب ما يدل على رد شهادة من قامر بالحمام أو بالشرطنج أو بغيرهما ٣٦٠/١٠ حديث رقم «٢٠٩٤٣» بنحوه ، وفي باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير ونحوها ٣٧٤/١٠ حديث رقم «٢٠٩٩٠» ، «٢٠٩٩١» ، وفي السنن الصغير باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين ٣٦٢/٤ ، ٣٦٣ حديث رقم «٤٧٠١» .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(٢)</sup>.

= والميسر: القمار قال صاحب العين: والميسر كل نعت، وفعل يُقَمَرُ عليه، فهو القمار. العين ٢٥٥/٧ «مسر».

والكوبة: اختلف فيها، فقال أبو عبيد: أما الكوبة، فإن محمد بن كثير أخبرني أن الكوبة الترد في كلام أهل اليمن، وقال الجوهري: الكوبة: الطبل الصغير المخصر، وقال صاحب العين: الكوبة الشطرنجة، وصحح الأزهري أنها الترد، وهي لغة يقال لها التردشير، وتعرف الآن بالطاوله، وهي لفظ فارسي معرب أصله كويه.

العين ٤١٧/٥، غريب الحديث لأبي عبيد ٣٠٤/٥، الصحاح ٢١٥/١، لسان العرب ٣٧٥٩/٥، الألفاظ الفارسية المعربة ص/١٣٩، محيط المحيط للبيهقي ص/٧٩٦ «كوب»، الموسوعة العربية العالمية ٥١١/١٥.

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب لأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٨» بإسناد حسن بلفظه، و٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٩» بزيادة فيه، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن نبيذ الأوعية ١١٢٧/١ حديث رقم «٣٤٠١» بزيادة فيه، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر، وقال: هو حرام، ونهى عنه ١٦٥/١٢، ١٦٦ حديث رقم «٢٤٢١٣» بلفظه، وأحمد في المسند ٤٢٩/٢ بلفظه، و٥٠٢/٢ بزيادة فيه، وفي الأشربة ص/٦١، ٨٨ حديث رقم «١١٦»، «١٩٦» بلفظه، والبخاري في مسنده ٣٢٦/١٤ حديث رقم «٧٩٩١» بزيادة فيه، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٣/٣ حديث رقم «٥٠٩٨» بلفظه، و«٥٠٩٩» بزيادة فيه، وابن الجارود في المنتقى في الأشربة ص/٢١٨ حديث رقم «٨٥٨» بزيادة فيه، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٤٨/١٠ حديث رقم «٥٩٤٤» بزيادة فيه، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٥/٤، ٢١٦، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢٢٨/١٢، ٢٢٩ حديث رقم «٥٤٠٨» - بزيادة فيه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٨٥/٢ بإسناد حسن بلفظه، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر، وقال: هو حرام ونهى عنه ١٦٦/١٢ حديث رقم «٢٤٢١٤» بلفظه، والطبراني في المعجم الأوسط ٨٥/٧، ٨٦ حديث رقم «٦٨٢٣» مطولا، وفي المعجم الصغير ص/٣٦٨ حديث رقم «٨٨٠» مطولا، وفيه ص/٤٠٨ حديث رقم «٩٨٤» بلفظه، وفي مسند الشاميين ٢١٥/٢ حديث رقم «١٢١٣» بزيادة فيه، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٤٤/٤، ١٤٥ حديث رقم «٤٦٠٨» بزيادة فيه، و١٤٦/٤، ١٤٧ حديث رقم «٤٦٢٤»، «٤٦٢٥» بنحوه، وفيه قصة.



وعن الدَّيْلَم أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّا بِأَرْضٍ بَارِدَةٍ ،  
وإِنَّا لَنَسْتَعِينُ بِشَرَابٍ يُصْنَعُ لَنَا مِنَ الْقَمْحِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ : «أَيُّسْكِرُ؟» ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : «فَلَا تَشْرَبُوهُ» ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَيُّسْكِرُ؟» ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : «فَلَا  
تَشْرَبُوهُ» ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الثَّلَاثَةَ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
«أَيُّسْكِرُ؟» ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : «فَلَا تَشْرَبُوهُ» ، قَالَ : فَإِنَّهُمْ لَا يَصْبِرُونَ عَنْهُ  
، قَالَ : «فَإِنْ لَمْ يَصْبِرُوا عَنْهُ ، فَاقْتُلْهُمْ» (١) .  
وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (٢) .

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٣/٢ ، ٥٣٤ ، حديث رقم  
«٣٦٨٣» بمعناه ، وابن سعد في الطبقات الكبرى في ترجمة فيروز بن الديلمي ٦٣/٦ بلفظه ، وابن أبي  
شيبه في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٤/١٢ ، حديث رقم  
«٢٤٢١١» بمعناه ، وفي مسنده ٦٩/٢ ، حديث رقم «٥٧٣» بمعناه ، وأحمد في المسند ٢٣١/٤ ، ٢٣٢ ،  
بإسناد صحيح بلفظه ، وفي نفس الموضع بمعناه ، وفي الأشربة ص/٨٢ ، ٨٣ ، حديث رقم «٢٠٩» بمعناه  
، وص/٨٣ ، حديث رقم «٢١٠» بنحوه ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني في ترجمة ديلم الحميري  
٥/١٤٤ ، ١٤٥ ، حديث رقم «٢٦٨٣» ، «٢٦٨٤» بمعناه ، والبيهقي في معجم الصحابة في ترجمة ديلم  
الحميري ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ ، حديث رقم «٦٣٨» ، «٦٣٩» بنحوه ، والطبراني في المعجم الكبير ٤/٢٢٧ ،  
٢٢٨ ، حديث رقم «٤٢٠٥» ، «٤٢٠٦» بمعناه ، و٤/٢٢٨ ، حديث رقم «٤٢٠٦» مختصراً ، وأبو نعيم في  
معركة الصحابة في ترجمة ديلم بن فيروز الحميري ٢/١٠١ ، ١٠١١ ، حديث رقم «٢٥٧٢» بلفظه ،  
و٢/١٠١ ، ١٠١١ ، حديث رقم «٢٥٧٣» بمعناه ، و٢/١٠١ ، ١٠١١ ، حديث رقم «٢٥٧٤» مختصراً ، والبيهقي في السنن  
الكبرى في كتاب الأشربة باب تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٨/٥٠٧ ، ٥٠٨ ، حديث رقم «١٧٣٦٦» بمعناه ،  
و٨/٥٠٧ ، ٥٠٨ ، حديث رقم «١٧٣٦٧» مختصراً ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأشربة باب ما  
أسكر كثيره فقليله حرام ١٣/١٩ ، ١٩ ، حديث رقم «١٧٣١٩» بمعناه .  
(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣/١١٢ ، بإسناد صحيح ، مطولا ، و٣/١١٩ بلفظه ، وفي الأشربة ص/٧٨  
حديث رقم «١٩٠» مطولا ، والبخاري في مسنده ٢٠/١٣ ، ٢٠ ، حديث رقم «٦٣١٨» ، و١٤/٥٢ ، ٥٢ ، حديث رقم  
«٧٤٩٣» بنحوه ، و١٣/٢١ «٦٣١٩» بلفظه ، و١٤/٥٢ ، ٥٢ ، حديث رقم «٧٤٩٤» بزيادة فيه ، وأبو يعلى  
الموصلی في مسنده ٧/٥٠ ، ٥٠ ، حديث رقم «٣٩٦٦» مطولا ، و٦/٢٧٩ ، ٢٧٩ ، حديث رقم «٣٥٨٩» بزيادة فيه ،  
و٧/٤٢ ، ٤٢ ، حديث رقم «٣٩٥٤» بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الانتباه في  
الدباء والحنتم والنقير والمزفت ٤/٢٢٦ بزيادة فيه .

وذكر ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> أخبارا عن جماعة من الصحابة في تحريم كل مسكر ثم قال : فهذه الآثار المتظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين ، وأبي هريرة ، وأبي موسى ، وابن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله ، والنعمان بن بشير، والديلم بن الهوشع كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يحتمل التأويل ، ولا يقدر فيه على حيلة ، بل بالنص على تحريم الشراب نفسه إذا أسكر وتحريم شراب العسل ، وشراب الشعير ، وشراب القمح إذا أسكر ، وشراب الذرة إذا أسكر ، وتحريم القليل من كل ما أسكر كثيره بخلاف ما يقول من خذله الله تعالى ، وحرمة التوفيق<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر طرق حديث «كل مسكر حرام» في فتح الباري<sup>(٣)</sup> ، ثم قال : فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر ، وأبي موسى ، وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جيا ، ومضمونها أن المسكر لا يحل تناوله بل يجب اجتنابه . هـ ، وقال ابن رجب : وقد تواترت الأحاديث بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

وقال المناوي : قال السيوطي : الحديث متواتر<sup>(٥)</sup>.

قلت : قد ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة<sup>(٦)</sup> ، وأورده عن أربعة عشر صحابيا ، وذكره الكتاني في نظم المتناثر<sup>(٧)</sup> ، وزاد عليه أربعة من الصحابة.

(١) ٤٩٩/٧ ، ٥٠٠.

(٢) المحلى ٥٠٠/٧.

(٣) ٤٦/١٠ ، ٤٧.

(٤) جامع العلوم والحكم ١٢٢٦/٣.

(٥) فيض القدير ٥٣٠.

(٦) ص/٣٢٩ حديث رقم «٨٥».

(٧) ص/١٥٣ حديث رقم «١٦٥».



قال أبو العباس القرطبي : هذه الأحاديث على كثرتها تبطل مذهب أبي حنيفة ، والكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب وما كان من غيره ، لا يُسمَّى خمرًا ، ولا يتناولهُ اسم الخمر ، وإنما يُسمى نبيذًا وهذا مخالف للغة ، والسنة ألا ترى : أنه لما نزل تحريم الخمر فهمت الصحابة جميعهم من ذلك تحريم كل ما يُسكر نوعه ؛ فسوّوا في التحريم بين المعتصر من العنب وغيره ، ولم يتوقفوا في ذلك ، ولا سألوا عنه ؛ لأنهم لم يشكل عليهم شيء من ذلك ، فإنَّ اللسان لسانهم ، والقرآن نزل بلغتهم ولو كان عندهم في ذلك شكٌ ، أو توهمٌ لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ، ويسألوا ، لا سيما وكان النبيذ عندهم مالا محترماً منهياً عن إضاعته قبل التحريم ، فلما فهموا التحريم نصّاً ترجّح عندهم مقتضى الإراقة والإتلاف على مقتضى الصيانة والحفظ ثم كان هذا من جميعهم من غير خلاف من أحد منهم ، فصار القائل بالتفريق سالكاً غير سبيلهم ثم إنه قد ثبتت أحاديث نصوص في التسوية بين تلك الأشياء ، وأن كل ذلك خمر على ما يأتي بعد هذا وقد خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فقال : ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل ، وهي من خمسة أشياء : من الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والعسل والخمر : ما خامر العقل وهذه الخطبة بمحضر الصحابة رضوان الله عليهم وهم أهل اللسان ، ولم ينكر ذلك عليه أحد ، وهو الذي جعل الله الحق على لسانه وقلبه وإذا ثبت أن كل ذلك يقال عليه : خمر ؛ فيلزمه تحريم قليله وكثيره ، ولا يحل شيء منه تمسكاً بتحريم مُسمّى الخمر ، ولا مخصص ، ولا مفصل يصح في ذلك <sup>(١)</sup>.

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣.

• **والقول الثاني** : أن الخمر لا تكون إلا من النِّءِ<sup>(١)</sup> من عصير العنب إذا غَلَى<sup>(٢)</sup> ، واشتد<sup>(٣)</sup> ، وقذف بالزَّبْدِ<sup>(٤)</sup> ، والمحرم من غيرها هو السُّكْرُ ، وبه قال الإمام أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> ، وجماعة من فقهاء الكوفة<sup>(٦)</sup> ، ولم يشترط أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن في عصير العنب أن يقذف بالزَّبْدِ ، وألحق أبو

(١) النِّءُ : بكسر النون ، وسكون الياء ، وآخره همزة ، هو الذي لم يطبخ. المسائل السفريّة في النحو لابن هشام ص/٣٣ ، لسان العرب لابن منظور ٤٥٩١/٦ .

(٢) أي ارتفع أسفله ، وقار ، قال ابن فارس : الغين ، واللام ، والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ في الأمر يدلُّ على ارتفاع ، ومجاوِزةً قَدْرُ ١٠ هـ ، ويقال : غَلَتِ القَدْرُ ونحوها غَلِيًا وَغَلِيَانًا ؛ فارت. معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣٨٧/٤ ، المعجم الوسيط ٦٦٠/٢ .

وغليان عصير العنب هنا من غير نار ، ولو كان بنار لصار مطبوخا ، وهو غير مراد هنا ، فالمراد النِّءُ من عصير العنب.

(٣) قال ابن عابدين : أي قوي بحيث يصير مسكرا. رد المحتار ٢٧/١٠ .

(٤) وقذف بالزَّبْدِ : أي رماه وأزاله فاتكشف عنه وسكن ، وقال ابن عابدين : أي بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد ، فيصفو ، ويروق. المغرب في ترتيب المعرب ٢٧١/١ ، رد المحتار ٢٧/١٠ .

(٥) هذا هو المشهور عن أبي حنيفة ، حكاه عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٢/٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ونقله عنه أعلام المذهب الحنفي ، والرويات في بحر المذهب ١٣٧/١٣ ، ١٣٩ ، وقيل : إن أبا حنيفة يرى أن الخمر من ثمرات النخيل ، والأعناب ، وقد نسب هذا القول لأبي حنيفة المازري في المعلم بقوائد مسلم ١٠٢/٣ ، وتابعه النووي في شرح صحيح مسلم ١٦٥/٧ ، والمعروف عن أبي حنيفة في كتب المذهب الحنفي خلافه كما سلف ، والله أعلم.

(٦) قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : سمعت يحيى بن معين يقول : ترك النبيذ خير من شربه ، ومن رخص فيه فيما أسكر كثيره ، شريك ، وسفيان ، وحسن بن حي ، ووكيع ، وابن نمير... ، وكل نبيذ يجوز ثلاثة أيام فلا خير فيه عندهم. وعند سفيان ، وشريك ، وابن حي ، وابن نمير ، ووكيع ، وأبي معاوية ، كلهم يكرهه .

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٣٤ «٩٨» .

وقال ابن رشد : قال العراقيون : إبراهيم النخعي من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن ثبرمة ، وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن المحرم من سائر الأنبذة المسكرة هو السكر نفسه لا العين. بداية المجتهد ٤٧١/١ ، وينظر : أحكام القرآن للجصاص ١٢٢/٤ ، المحرر الوجيز لابن عطية ٢٩٢/١ ، تفسير القرطبي ٤٣٥/٣ .

ونسب العيني هذا الرأي أيضا إلى سويد بن غفلة ، وزر بن حبيش ، والحسن البصري ، وعلقمة بن قيس ، وعمرو بن ميمون ، ومرة الهمداني ، وعامر الشعبي ، وقال : وروي ذلك عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وجابر ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم . نخب الأفكار ٨٧/١٦ .

قلت : لا يصح هذا القول عن المذكورين من الصحابة ، والتابعين ، فقد أخرج النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية ، باب ذكر الاختلاف على إبراهيم في النبيذ ٢٤٤/٨ حديث رقم «٥٧٥١» من طريق أبي أسامة عن ابن المبارك أنه قال : مَا وَجَدْتُ الرُّخْصَةَ فِي الْمُسْكِرِ عَنْ أَحَدٍ صَحِيحًا إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . وإسناده صحيح .



حنيفة بالخمير في الحرمة عصير الغنـب إذا طبخ ، وذهب أقل من ثلثيه ،  
والنيء من ماء الرطب ، والنيء من ماء الزبيب إذا غلى — في الثلاثة —  
واشتد ، وقذف بالزبد ، مع أنه لم يسم ذلك خمرا <sup>(١)</sup> ، وما سوى ذلك من  
النيـذ <sup>(٢)</sup> ، فهو حلال عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وإن غلى ، واشتد ،

(١) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص/٤٨٥ ، الهداية شرح بداية المبتدي ٢٩٠/٧ - ٢٩٢ ، رد المحتار لابن عابدin ٣١/١٠ ، ٣٢ ، الباب في شرح الكتاب اللغويي ٢١٣/٣ ، ٢١٤ .

(٢) **تعريف النبيذ في اللغة** : **وسبب تسميته** : النبيذ مأخوذ من نَبَذَ ، يَنْبِذُ ، من باب ضرب يضرب ، ومادته موضوعة للطح ، والإلقاء ، قال ابن فارس : نَبَذَ : النُّونُ ، والْبَاءُ ، وَالذَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى طَرَحِ وَإِلْقَاءِ ، وَنَبَذْتُ الشَّيْءَ أَنْبَذُهُ نَبْذًا : أَلْقَيْتُهُ مِنْ يَدِي ، وَالنَّبِيذُ : التَّمْرُ يُلْقَى فِي الْآتِيَةِ ، وَيُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ، وقال ابن فارس أيضا : نبذت الشيء أنبذه ، إذا ألقيته من يدك ، ومنه سمي النبيذ ، لأن التمر يلقى في الآتية ، ويصب عليه الماء ، وقال الأصمعي : النَبْذُ : طرَحَ الشَّيْءَ أَمَامَكَ ، أَوْ وَرَاءَكَ ، وَكَلَّ طَرَحَ نَبْذًا ، نَبْذَةً يَنْبِذُ نَبْذًا ، وقال صاحب العين ، والصاحب بن عباد : النَبْذُ : طَرَحَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِكَ أَمَامَكَ أَوْ خَلْفَكَ ، وقال ابن دريد : نبذت الشيء أنبذه نَبْذًا إذا ألقيته من يدك ، وبه سمي النبيذ ؛ لِأَنَّ التَّمْرَ كَانَ يُلْقَى فِي الْجَرِّ ، وَفِي غَيْرِهِ ، وقال أبو بكر بن الأتباري : قال أهل اللغة : إنما سمي النبيذ نبيذا ، لأنه منبوذ في الظرف ؛ أي طَرَحَ فِي ظَرْفِهِ ، وَأَلْقِيَ ، فَالْأَصْلُ فِيهِ : الْمُنْبُذُ فَصُرِفَ عَنِ الْمُنْبُذِ إِلَى النَّبِيذِ ، كَمَا قَالُوا : هَذَا مُقْتُولٌ ، وَقَتِيلٌ ، وَمَجْرُوحٌ ، وَجَرِيحٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَظَلَ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضُجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ  
أَرَادَ : مَقْدُورٌ ، فَصَرَفَهُ عَنْ مَفْعُولٍ إِلَى فَعِيلٍ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ : قَدْ نَبَذْتَ الشَّيْءَ أَنْبَذَهُ نَبْذًا وَنَبْذَةً ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ  
وَجَلَّ : ﴿ فَتَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ أَي طَرَحُوهُ ، وَالْقَوَهُ ، وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ :  
وَحَبَّرَنِي مَنْ كُنْتُ أُرْسَلْتُ إِنَّمَا  
نَظَرْتُ إِلَى عَنَوَاتِهِ فَنَبَذْتُهُ  
أَرَادَ : فَطَرَحْتَهُ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا  
 نِيدُوا كِتَابَكَ وَاسْتَحِلَّ الْمَخْرَمَ  
 وَيُقَالُ: نَبَيْذُ النَّبِيذِ ، بِغَيْرِ أَلْفٍ ، أَنْبَيْذُهُ نَبَيْذٌ ، وَقَالَ الْقَرَاءُ : حَكَى أَبُو جَعْفَرٍ الرَّوَاسِي ، وَكَانَ ثَقَّةً مَأْمُونًا ،  
 عَنِ الْعَرَبِ : أَنْبَيْذُ النَّبِيذِ ، بِأَلْفٍ ، وَقَالَ الْقَرَاءُ : لَمْ أَسْمَعْهَا أَنَا مِنَ الْعَرَبِ بِأَلْفٍ ، وَيُقَالُ : هُوَ مِنْهُ نَبَيْذَةٌ ،  
 وَنَبَيْذَةٌ : إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ .

وَقَالَ الْكَاهِنُ : التَّبِيدُ مَعْرُوفٌ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ نَبِيذًا لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَّخِذُهُ يَأْخُذُ تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا ، فَيَتَبِيدُهُ ، أَيْ يُلْقِيهِ فِي وَعَاءٍ أَوْ سِقَاءٍ ، وَيَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَيَتْرَكُهُ حَتَّى يَفُورَ ، وَيَهْدَرُ ، فَيَصِيرُ مُسْكِرًا ، وَالتَّبِيدُ الطَّرْحُ ، وَمَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا خَلَالَ ، فَإِذَا أَسْكِرَ ، فَهُوَ حَرَامٌ ، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : التَّبِيدُ طَرْحُكَ الشَّيْءَ أَمَامَكَ ، =

= أو وراعه ، وكل طَرَحَ نَبَذَ ، والنَّبِذُ الشَّيْءُ الْمَتَبُذُ ، والنَّبِذُ ما نُبِذَ من عَصِيرٍ ، ونَحَوِه ، وقال الراغب : النَّبَذُ : إلقاء الشيء ، وطرحه ، لقلة الاعتداد به ، ولذلك يقال : نَبَذْتُ نَبَذَ النَّعْلِ الْخَلْقَ ، وقال ابن الأثير : النَّبِذُ ؛ هُوَ مَا يُفْعَلُ مِنَ الْأَشْرَبَةِ مِنَ التَّمْرِ ، وَالزَّبِيبِ ، وَالْفَصْلِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، يُقَالُ : نَبَذْتُ التَّمْرَ ، وَالْعِنَبَ ، إِذَا تَرَكْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ لِيَصِيرَ نَبِيزًا ، فَصْرِيفٌ مِنْ مَقْعُولٍ إِلَى فَعِيلٍ ، وَانْتَبَذْتُهُ : اتَّخَذْتُهُ نَبِيزًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُسْكِرًا ، أَوْ غَيْرَ مُسْكِرٍ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ نَبِيزٌ ، وَيُقَالُ لِلْخَمْرِ الْمُعْتَصَرِ مِنَ الْعِنَبِ : نَبِيزٌ ، كَمَا يُقَالُ لِلنَّبِيزِ : خَمْرٌ.

العين ١٩١/٨ ، جمهرة اللغة ٢٥٣/١ «نبذ» ، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأثيري ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، تهذيب اللغة ٤٤٢/١٤ ، المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٨٧/١٠ ، معجم مقاييس اللغة ٣٨٠/٥ ، مجمل اللغة لابن فارس ٨٥١/٢ ، المحكم والمحيط الأعظم ٨٣/١٠ «نبذ» ، المخصص ١٥٨/١٣ باب اطراح الشيء وتفريقه ، المفردات في غريب القرآن ص/٤٨٠ ، النهاية في غريب الحديث ٧/٥ ، تاج العروس ٤٨٠/٩ «نبذ».

#### • تعريف النبيذ في الشرع :

قال ابن قتيبة : وأما النبيذ ؛ فاختلفوا في معناه ، فقال قوم : هو ماء الزبيب ، وماء التمر من قبل أن يغليا ، فإذا اشتد ذلك ، وصلب ، فهو خمر ، وقالوا : إنما كان الأولون من الصحابة والتابعين يشربون ذلك يتخذونه في صدر نهارهم ، ويشربونه في آخره ، ويتخذونه من أول الليل ، ويشربونه على غداهم ، وعشائهم ، وقالوا : سمي نبيذا لأنهم كانوا يأخذون القبضة من التمر أو الزبيب ، فينبذونها في السقاء ؛ أي يلقونها فيه.

وقال آخرون : النبيذ ؛ ما اتخذ من الزبيب ، والتمر ، وغيرهما من المستخرج بالماء ، وترك حتى يغلي ، وحتى يسكن ، ولا يسمى نبيذا حتى ينتقل عن حاله الأولى ، كما لا يسمى العصير خمرًا حتى ينتقل عن حلاوته ، ولا تسمى الخمر خلا حتى تنتقل عن مرارتها ، ونشوتها ، وإنما سمي نبيذا ؛ لأنه كان يتخذ ، وينبذ أي ؛ يترك ، ويعرض عنه حتى يبلغ ، وهذا هو القول ؛ لأن النبيذ لو كان ماء الزبيب لما وقع فيه الاختلاف ، ولأجمع الناس جميعا على أنه حلال من قبل أن يغلي ، فقيم اختلاف المخلوقون ، وعم سأل السائلون ؟ قال الشاعر :

تقطر أو خرَّ الذُّبابُ وقبذا

نبيذ إذا مرَّ الذباب بدنه

وقال ابن شبرمة :

فهو للخمر والطلاء نسيب

ونبيذ الزبيب ما اشتد منه

وقال الآخر :

وصرت حديثا لمن عابه

تركت النبيذ وشربته

ويفتح للشر أبوابه

شرابا يضل سبيل الرشاد

قال ابن قتيبة : فسماه نبيذا ، وهو يفعل هذا الفعل ، ولا يجوز أن يكون أراد ماء الزبيب ، ولا ماء التمر قبل أن يغليا . الأثرية وذكر اختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/٣١ ، ٣٢ . =



وقذف بالزبد ، قال صاحب الهداية من الحنفية : الخمر ؛ هي النبيء من ماء العنب إذا صار مسكرا ، وهذا عندنا ، وهو المعروف عند أهل اللغة (١) ، وأهل العلم ، وقال بعض الناس : هو اسم لكل مسكر لقوله عليه الصلاة

= قلت : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شرب النبيذ ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٥/٣ حديث رقم «٢٠٠٨» من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس - رضي الله عنه - ، قال : «لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ ؛ الْعَسَلَ ، وَالنَّبِيذَ ، وَالْمَاءَ ، وَاللَّبَنَ . فلو لم يكن النبيذ إلا ما استخرج بالماء من الزبيب ، والتمر ، وغيرهما ، وترك حتى يغلي ، وحتى يسكن - كما قال ابن قتيبة - لكان في هذا رمي للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه شرب هذا النبيذ ، وهو باطل ، ومستحيل ، إنما شرب النبي صلى الله عليه وسلم النبيذ الحلو الطيب ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٢/٣ - ٤٥٤ حديث رقم «٢٠٠٤» ، «٢٠٠٥» من طريق شعبة ، عن يحيى بن عبيد أبي عمر النهري ، قال : سمعت ابن عباس ، يقول : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْتَبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، فَيُشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ ، وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى ، وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمَ ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ» ، ومن طريق القاسم بن الفضل الحضائي ، عن ثمامة بن حزن القشيري ، قال : لقيت عائشة ، فسألتها عن النبيذ ، فدعت عائشة جارية حبشية ، فقالت : سل هذه ، فإنها كانت تنبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت الحبشية : «كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوْكِيهِ وَأَعْلَقُهُ ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ» .

وإذا تقر هذا ، فيطلق النبيذ على أشربة ثلاثة ؛ أحدها : النبيذ الحلو ، وهو ما كان يشربه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضي الله أجمعين ، كما ثبت عنهم ، وهو حلال بالإجماع ، والثاني : النبيذ الحامض ، وهو ما ثبت عن عمر - رضي الله عنه - أنه كسره بالماء ، وشربه كما سيأتي بيانه ، والثالث : النبيء من ماء الرطب ، والنبيء من ماء الزبيب إذا غلى ، واشتد ، ولم يقذف بالزبد ، فهو حلال عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، حرام عند محمد ، وجمهور العلماء ، فإن قذف بالزبد حرم اتفاقا ، عند الأئمة الثلاثة ، أما ما سوى ذلك من الأشربة كنبيذ العسل ، والتين ، والحنطة ، والشعير ، والذرة ، ونحوها ، فحلال ، وإن غلى ، واشتد ، وقذف بالزبد ، هذا عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، أما عند محمد ، فهذه الأشربة كلها حرام ، كما قال جمهور العلماء ، لأن كثيرها يسكر ، فيحرم قليلها ، ورأي محمد هو المفتى به عند الحنفية كما تقدم .

الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص/٤٨٥ ، ٤٨٦ ، الهداية شرح بداية المبتدي ٢٩١/٧ - ٢٩٣ ، رد المحتار لابن عابدين ٣٢/١٠ - ٣٤ ، الباب في شرح الكتاب للغنيمي ٢١٣/٣ - ٢١٦ .  
(١) لأهل اللغة قولان في حقيقة الخمر كما سبق ، وقد أخذ منهما ما وافق مذهبه ، وليس هذا من الإتيان .

والسلام : «كل مسكر خمر» <sup>(١)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام : «الخمر من هاتين الشجرتين» <sup>(٢)</sup> وأشار إلى الكرمة والنخلة ، ولأنه مشتق من مخامرة العقل ، وهو موجود في كل مسكر <sup>(٣)</sup>.

وقيل : إن بعض فقهاء الشافعية وافقوا الكوفيين في بعض قولهم ، قال الحافظ ابن حجر : وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب ، مع مخالفتهم لهم في تفرقتهم في الحكم ، وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيرة من كل شراب ، فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب ، مجاز في غيره <sup>(٤)</sup> ، وخالفه ابن الرفعة ، فنقل عن المزني ، وابن أبي هريرة ، وأكثر الأصحاب أن الجميع يُسمّى خمرا حقيقة ، قال : وممن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب ، والروياتي <sup>(٥)</sup> ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعقبه النووي في الروضة لكن كلامه في شرح مسلم يوافقه <sup>(٦)</sup> ، وفي

(١) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر ، وغيره.

(٢) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة.

(٣) الهداية شرح البداية ٢٨٤/٧ ، ٢٨٥ ، وينظر أيضا : أحكام القرآن للجصاص ٥/٢ - ١٠ ، بدائع الصنائع للكاظمي ١١٢/٥ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده تكملة فتح القدير لابن الهمام ١٥٢/٨ - ١٦٩ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٤٤/٦ - ٤٩ ، البناية شرح الهداية للعيني ٣٩٣/١١ - ٣٩٦ ، رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٢٦/١٠ - ٤٥ .

(٤) العزيز شرح الوجيز للرافعي ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، وقال مثله صاحب البيان في مذهب الإمام الشافعي ٥٢١/١٢ .

(٥) بحر المذهب للروياتي ١٣٩/١٣ ، ١٤٠ .

(٦) ١٨٩/٧ ، وقال النووي ثم : اتفق أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبذة خمرا لكن قال أكثرهم هو مجاز ، وإنما حقيقة الخمر عصير العنب ، وقال جماعة منهم : هو حقيقة لظاهر الأحاديث ، والله أعلم .



تهذيب الأسماء يخالفه <sup>(١)</sup> ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني ، فقال ابن المنذر : قال إن الخمر من العنب ، ومن غير العنب عمر ، وعلي... وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية وقد أجاب بهذا ابن عبد البر ، وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم <sup>(٣)</sup>.

\* أدلة الكوفيين على مذهبهم :

استدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة كثيرة ، وسأذكرها — إن شاء الله تعالى — مع ذكر الجواب عنها :

**الدليل الأول :** قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> قال السرخسي : والرزق الحسن شرعا ؛ ما هو حلال ، وحكم المعطوف ، والمعطوف عليه سواء <sup>(٥)</sup> .

(١) ٩٠/١/٣ ، وقال فيه : وأما حدها — يعني الخمر — فقد اختلف العلماء فيه ، فقال سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأهل الرأي : الخمر ما اعتصر من العنب ، والنخلة ، فيغلي بطبعه دون عمل النار ، وما سوى ذلك ليس بخمر ، وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأهل الأثر — رضي الله عنهم — : إن الخمر كل شراب مسكر ، فسواء كان عصيرا ، أو نقيعا مطبوخا كان ، أو نينا ، واللغة تشهد لهذا.

(٢) التمهيد ١٤١/٤ ، وقد قال ابن عبد البر فيه : إن ما يعصر من العنب يسمى خمرا في لسان العرب ، لكن الاسم الشرعي لا يقع عليها إلا أن تغلي ، وترمي بالزبد ، ويسكر كثيرها ، أو قليلها ، وفي اللغة قد يسمى العنب خمرا ، لكن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي.

(٣) فتح الباري ٥١/١٠ ، ٥٢ .

(٤) سورة النحل من الآية رقم «٦٧» .

(٥) المبسوط للسرخسي ٣/٢٤ ، ٤ .

وقال ابن رشد : أما احتجاجهم بالآية ، فإنهم قالوا : السكر ؛ هو المسكر (١) ، ولو كان محرم العين ، لما سماه الله رزقا حسنا (٢) .

وقال الرازي : قيل : إن السكر هو النبيذ ، وهو عصير العنب والزبيب والتمر إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ثم يترك حتى يشتد ، وهو حلال عند أبي حنيفة رحمه الله إلى حد السكر ، ويحتج بأن هذه الآية تدل على أن السكر حلال لأنه تعالى ذكره في معرض الإنعام والمنة ، ودل الحديث على أن الخمر حرام ، وهذا يقتضي أن يكون السكر شيئا غير الخمر ، وكل من أثبت هذه المغايرة قال إنه النبيذ المطبوخ (٣) .

وقال القرطبي قال الحنفيون : المراد بقوله : « سَكْرًا » ؛ ما لا يسكر من الأنبذة ، والدليل عليه أن الله سبحانه وتعالى امتن على عباده بما خلق لهم من ذلك ، ولا يقع الامتنان إلا بمحل لا بمحرم ، فيكون ذلك دليلا على جواز شرب ما دون المسكر من النبيذ ، فإذا انتهى إلى السكر لم يجز (٤) .

\* الجواب : قال الجمهور : إن السكر هنا هو الخمر ، قلت : وهو مبني على أن العطف في قوله تعالى : « تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا » عطف متغايرات ، وهو الظاهرُ الراجح (٥) ، فقد ذكر أبو عبيد السكر من أسماء الخمر (٦) ؛ قال الشاعر :

بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرَبُهُمْ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمَزَاءُ وَالسَّكْرُ

(١) يعني : النبيذ المسكر كثيره .

(٢) بداية المجتهد ٤٧٢/١ .

(٣) تفسير الفخر الرازي ٧٠/٢٠ .

(٤) تفسير القرطبي ٣٥٩/١٢ ، وينظر : الباب في علوم الكتاب ٢٩/٤ .

(٥) الدر المصون ٢٦١/٧ ، ٢٦٢ .

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٢/١ .



وممن قال بأن السكر في هذه الآية هو الخمر ابن مسعود ، وابن عمر ،  
والحسن ، وسعيد بن جبیر ، ومجاهد ، وإبراهيم ، وابن أبي ليلى ، والزجاج ،  
وابن قتيبة ، وروى عمرو بن سفيان ، عن ابن عباس قال : السَّكْرُ : ما  
حرّم من ثمرتها ، وقال هؤلاء المفسرون : وهذه الآية نزلت إذ كانت الخمرة  
مباحة ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ، وممن ذكر أنها منسوخة ،  
سعيد بن جبیر ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي <sup>(١)</sup> ، وقال أبو جعفر  
النحاس : الأولى أن تكون الآية منسوخة ؛ لأن تحريم الخمر كان بالمدينة ،  
والنحل مكية <sup>(٢)</sup> ، وقال البغوي : وأولى الأقاويل أن قوله : ﴿ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ  
سَكْرًا ﴾ منسوخ <sup>(٣)</sup> ، وقال ابن العربي : أما هذه الأقاويل فأسدها قول ابن  
عباس : إن الرزق الحسن ما أحله الله بعدها من هذه الثمرات <sup>(٤)</sup> ، فإن قيل  
: الخمر محرمة ، فكيف ذكرها الله في معرض الإتيان ؟ قال ابن العربي :  
ويخرج ذلك على أحد معنيين : إما أن يكون ذلك قبل تحريم الخمر ، وإما أن  
يكون المعنى أنعم الله عليكم بثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه ما حرم  
الله عليكم اعتداء منكم ، وما أحل الله لكم ، اتفاقا أو قصدا إلى منفعة أنفسكم  
، والصحيح أن ذلك كان قبل تحريم الخمر ؛ فإن هذه الآية مكية باتفاق من  
العلماء ، وتحريم الخمر مدني <sup>(٥)</sup> .

وقال الرازي : أجابوا عن ذلك من وجهين :

(١) جامع البيان للطبري ٢٧٥/١٤ - ٢٨١ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤/٤٦٤ .

(٢) معاني القرآن للنحاس ٨٢/٤ .

(٣) معالم التنزيل للبغوي ٢٩/٥ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٣/٣ .

(٥) المصدر السابق ١٣٣/٣ .

الأول : أن هذه السورة مكية ، وتحريم الخمر نزل في سورة المائدة ، فكان نزول هذه الآية في الوقت الذي كانت الخمر فيه غير محرمة .  
الثاني : أنه لا حاجة إلى التزام هذا النسخ ، وذلك لأنه تعالى ذكر ما في هذه الأشياء من المنافع ، وخاطب المشركين بها ، والخمر من أشربتهم ، فهي منفعة في حقهم ، ثم إنه تعالى نبه في هذه الآية أيضا على تحريمها ، وذلك لأنه ميز بينها ، وبين الرزق الحسن في الذكر ، فوجب أن لا يكون السكر رزقا حسنا ، ولا شك أنه حسن بحسب الشهوة ، فوجب أن يقال الرجوع عن كونه حسنا بحسب الشريعة ، وهذا إنما يكون كذلك إذا كانت محرمة <sup>(١)</sup> .

\* قلت : ما اختاره الحنفية هو أحد الأقوال في تفسير السكر ، وهو مبني على أن العطف هنا من باب عطف الصفات بعضها على بعض <sup>(٢)</sup> ، وقد أنكره بعضهم ، قال أبو علي الفارسي : لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد ، فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجزئتها على اسم واحد ، فحكمه أن يكون قد عُرف بالصفة التي عطف الصفة عليها بالواو <sup>(٣)</sup> .

وقيل هو جائز لغة لكنه مخصوص بالواو <sup>(٤)</sup> ، ويكون المعنى على هذا :  
تتخذون منه ما يجمع بين السكر ، والرزق الحسن كقول الشاعر :  
إلى الملك القرم <sup>(٥)</sup> وابن الهمام  
وليث الكتبية في المزمع

(١) تفسير الفخر الرازي ٧٠/٢٠ .

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٢٦٢/٧ .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٣٧/١ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٣٥٩/٤ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ص/١٤٠ ، ١٤٢ .

(٥) القرم من الرجال : السيد المعظم ، على المثل ، فالقرم في الأصل الفحل من البابل الذي قد أفرم أي ترك من الركوب والعمل ، ووُدع للفحلة وأجمع قروم ، وإنما سمي الرئيس السيد من الناس المقرم لأنه شبه بالمقرم من البابل . المحكم والمحيط الأعظم ٤٠٢/٦ ، مادة «ق ر م» المخصص ٨٦/٧ باب إعداد الإبل وإقرامها .



فابن الهمام ، وليث الكتبية ، وصفان للملك ، وقد عطا على الصفة الأولى ؛ وهي القرم ، ومنه قولك : جاعني محمد الظريف ، والعافل ، وأنت تريد شخصا واحدا.

وتم أقوال أخرى في تفسير السكر : فقال أبو عبيد : هو نقيع التمر الذي لم تمسه النار ، وفيه يروى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال : السكر خمر <sup>(١)</sup> ، وهذا راجع إلى القول الأول. وقيل : إنه في الأصل مصدر ، ثم سمي به الخمر ، يقال : سكر يسكر سكرًا وسكرًا ؛ نحو : رشد يرشد رشدًا ورشدًا ؛ قال الشاعر : وجاؤنا بهم سكرًا علينا فأجلى اليوم والسكران صاحي قاله الزمخشري <sup>(٢)</sup> ، قلت : وهذا راجع إلى الأول أيضا . وقيل : إنه خمور الأعاجم ، قاله قتادة ، قال ابن العربي : وهذا راجع إلى الأول <sup>(٣)</sup>.

وقيل : إنه اسم للخل بلغة الحبشة ؛ قاله ابن عباس <sup>(٤)</sup> ، لكن قال صاحب القاموس : وقال بعض المفسرين : السكر في التنزيل هو الخل ، قال : وهذا شيء لا يعرفه أهل اللغة <sup>(٥)</sup>.

وقيل : السكر العصير الحلو الحلال ، وسمي سكرًا لأنه يصير مسكرًا إذا بقي ، فإذا بلغ الإسكار حرم <sup>(٦)</sup>.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٢/١ ، وأما أثر ابن مسعود فأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف في كتاب

الأشربة باب السكر ما هو ؟ ٢٠٢/١٢ حديث رقم «٢٤٢٩٦» ، والطبري في جامع البيان ٢٨٢/١٤ .

(٢) الكشف ٤٤٩/٣ ، وينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص/٨٦ ، ٨٧ ، المخصص ١٤٣/١٤ ، جامع البيان للطبري ٢٨٥/١٤ .

(٣) تفسير الطبري ٢٨٠/١٤ ، ٢٨١ ، أحكام القرآن لابن العربي ١٣٣/٣ .

(٤) تفسير الطبري ٢٨١/١٤ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤/٤٦٤ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥٨/١٢ .

(٥) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢٣٤/٣ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥٧/١٢ ، اللباب في علوم الكتاب ١٠٨/١٢ .

وقيل : إنه اسم للطَّعم ، قاله أبو عبيدة ، وأنشد :

جَعَلَتْ عَيْبَ الْأَكْرَمِينَ سَكْرًا <sup>(١)</sup>

قال الزجاج : أي جعلت ذمَّهم طعما لك ، وهذا بالتفسير الأول أشبهه <sup>(٢)</sup> ،  
المعنى : جعلت تتخمر بأعراض الكرام ، وهو أبين فيما يقال للذي يتبرك في  
أعراض الناس <sup>(٣)</sup> .

وقال أبو جعفر النحاس : قال الزجاج : وقول أبي عبيدة هذا لا يعرف ،  
وأهل التفسير على خلافة ولا حجة له في البيت الذي أنشده ؛ لأن معناه عند  
غيره أنه يصف أنها تتخمر بعيوب الناس <sup>(٤)</sup> .

وقيل : إنه ما يسد الجوع ، مأخوذ من سكرت النهر ، إذا سدته <sup>(٥)</sup> .

ورجح ابن جرير الطبري أن المراد بالسكر كل ما كان حلالا شربه ، كالنبيذ  
الحلال والخل والرطب ، والرزق الحسن : التمر والزبيب ، قال : وعلى هذا  
التأويل ، الآية غير منسوخة ، بل حكمها ثابت ، وهذا التأويل عندي هو  
أولى الأقوال بتأويل هذه الآية ، وذلك أن السَّكَرَ في كلام العرب على أحد  
أوجه أربعة : أحدها : ما أسكر من الشراب ، والثاني : ما طعم من الطعام ،  
كما قال الشاعر : «جَعَلَتْ عَيْبَ الْأَكْرَمِينَ سَكْرًا» ؛ أي طعما ، والثالث :  
السُّكُونُ ، من قول الشاعر : «جَعَلْتُ عَيْنَ الْحُرُورِ تَسْكُرُ» ، والرابع :  
المصدر من قولهم : سَكَرَ فلان ، يَسْكُرُ ، سَكْرًا ، وَسَكْرًا ، وَسَكْرًا ، قال :  
فإذا كان ذلك كذلك ، وكان ما يُسَكَّر من الشراب حراما بما قد دللنا عليه في  
كتابنا المسمى : لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام ، وكان غير جائز لنا

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦٣/١ .

(٢) يعني تفسير السكر بالخمير .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٩/٣ .

(٤) معاني القرآن للنحاس ٨٣/٤ .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٣/٣ .



أن نقول : هو منسوخ ، إذ كان المنسوخ هو ما نفى حكمه الناسخ ، وما لا يجوز اجتماع الحكم به وناسخه ، ولم يكن في حكم الله تعالى ذكره بتحريم الخمر دليل على أن السكر الذي هو غير الخمر ، وغير ما يسكر من الشراب ، حرام ، إذ كان السكر أحد معانيه عند العرب ، ومن نزل بلسانه القرآن هو كل ما طعم ، ولم يكن مع ذلك ، إذ لم يكن في نفس التنزيل دليل على أنه منسوخ ، أو ورد بأنه منسوخ خبر من الرسول ، ولا أجمعت عليه الأمة ، فوجب القول بما قلنا من أن معنى السكر في هذا الموضع : هو كل ما حلّ شربه ، مما يتخذ من ثمر النخل والكرم ، وفسد أن يكون معناه الخمر أو ما يسكر من الشراب ، وخرج من أن يكون معناه السكر نفسه ، إذ كان السكر ليس مما يتخذ من النخل والكرم ، ومن أن يكون بمعنى السكون <sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي : فعلى هذا أن السكر الخل أو العصير الحلو لا نسخ ، وتكون الآية محكمة ، وهو حسن ، إلا أن الجمهور على أن السكر الخمر <sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن قوله : « تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا » خبر معناه الاستفهام ؛ بمعنى الإنكار ، والتوبيخ ، أي أتتخذون منه سكرا ، وتدعون رزقا حسنا ؛ الخل ، والزبيب ، والتمر ، كقوله : « فَهُمْ أَلْخَلِدُونَ » <sup>(٣)</sup> ؛ أي أفهم الخالدون ، والله أعلم <sup>(٤)</sup>.

قلت : وبناء على قول الجمهور أن السكر الخمر ، وأن الآية منسوخة ، وقول الطبري أن المراد بالسكر الشراب الحلال الطيب وأن الآية محكمة ، يسقط استدلال الكوفيين بهذه الآية على مذهبهم.

(١) تفسير الطبري ٢٨٤/١٤ ، ٢٨٥ .

(٢) تفسير القرطبي ٣٥٨/١٤ .

(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم « ٣٤ ».

(٤) المبسوط للسرخسي ٢٤/٤ ، تفسير القرطبي ٣٥٨/١٤ ، روح المعاني ١١٣/٢ .

• **الدليل الثاني :** استدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال السرخسي : دل قوله تعالى على أن الخمر هو النبيء من ماء العنب المشتد بعد ما غلى ، وقذف بالزبد ، اتفق العلماء رحمهم الله على هذا قال : والمعني أي عنباً يصير خمراً بعد العصر <sup>(٢)</sup>.

• **الجواب :** قال ابن عبد البر : ليس في هذا دليل على أن الخمر ما عصر من العنب لا غير ؛ لأن الخمر المعروفة عند العرب ما خمر العقل ، وخامره ، وذلك اسم جامع للمسكر من عصير العنب ، وغيره.

وقال الشيخ محمد رشيد رضا : وقد استدل بعضهم على كون الخمر مما يعصر ، أي لا مما ينبذ ويقطر ، بقوله تعالى حكاية عن أحد صاحبي يوسف صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السجن : ﴿ إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ قال الشيخ : وهو استدلال ضعيف وسخيف ، فإن اتخاذ الخمر من العصير لا ينافي اتخاذها من غيره ، وليس في العبارة ما يدل على الحصر ، دع ما يمكن أن يقال من أن هذا القول حكاية عن أعجمي في بيان ما رآه في نومه مما هو معهود في بلاده ، فليس بحجة في لغة العرب ولا صناعتهم وصناعة غيرهم للخمر ، وبالأولى لا يكون حجة في الشرع <sup>(٣)</sup>.

قلت : ليس في الآية ما ينفي اتخاذ الخمر من غير العنب ، فليس فيها قصر للخمر على العنب ، غاية ما فيها أن الحق سبحانه وتعالى سمى العنب خمراً مجازاً باعتبار ما سيكون أو ما سيؤول إليه ، وقيل : لا مجاز فيها ، فإن الخمر العنب بعينه بلغة عمان ، قال الضحَّاك : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرْنِيَّ

(١) سورة يوسف من الآية رقم «٣٦».

(٢) المبسوط للسرخسي ٢٤/٢ بتصرف .

(٣) تفسير المنار ٨١/٧.



أَعَصِرُ خَمْرًا<sup>ط</sup> ، فَالْخَمْرُ : الْعِنْبُ ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى أَهْلُ عُمانَ الْعِنْبَ : الْخَمْرُ<sup>(١)</sup> ، وقال فخر الدين الرازي : قال أبو صالح : أهل عمان يسمون العنب بالخمير ، ف وقعت هذه اللفظة إلى أهل مكة ، فنطقوا بها ، قال الضحاك : نزل القرآن بألسنة جميع العرب<sup>(٢)</sup> .

وقال الزجاج : قال أهل اللغة : الخمرُ في لغة عُمان اسم للعنب ، فكأنه قال : أراني أعصر عنبًا ، ويجوز أن يكون عَنَى الخمرَ بعينها ، لأنه يُقَالُ للذي يَصْنَعُ من التمرِ الدبسَ هذا يَعْمَلُ دبسًا ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ التمرَ حتَّى يصيرَ دبسًا ، وكذلك كل شيء نُقِلَ مِنْ شيء ، وكذلك قوله : «أَعَصِرُ خَمْرًا<sup>ط</sup>» ، أي أعصِرُ عِنْبَ الخمرِ ؛ أي العنب الذي يكونُ عَصِيرُهُ خمرًا<sup>(٣)</sup> .

وأما دعواه اتفاق العلماء على أن الخمر هو النية من ماء العنب المشتد بعد ما غلى ، وقذف بالزبد ، فهي دعوى باطلة ؛ لأن أئمة المذهب الحنفي أنفسهم لم يتفقوا على هذا ، فضلا عن غيرهم من العلماء .

**الدليل الثالث :** قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي : أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ ، وَلَا تَسْكُرُوا»<sup>(٤)</sup> ، استدلل الكوفيون بهذا الحديث

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره في تفسير سورة يوسف ٢١٤٢/٧ حديث رقم «١١٦٠٠» بلفظه .

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣٧/١٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٩/٣ .

(٤) أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٢/٨ حديث رقم «٥٦٧٧» بلفظه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية ، باب في الشراب في الظروف ٢٣٠/١٢ ، ٢٣١ حديث رقم «٢٤٤١١» عن أبي الأحوص به بلفظه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ حديث رقم «٥١٨٧» عن هناد به بلفظه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الانتباه في الدباء

=والحنتم ، والنقير ، والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق علي بن معبد ، ويحيى بن عبد الحميد ، كلاهما ، عن أبي الأحوص به بمعناه ، وابن قانع في معجم الصحابة في ترجمة أبي بردة بن نيار ؛ اسمه هاتي بن نيار بن عمرو بن عبيد بن غنم ، وهو خال البراء ٢٠٤/٣ «١١٨٣» عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن هناد به بلفظه ، والطبراني في المعجم الكبير ١٩٨/٢٢ ، ١٩٩ حديث رقم «٥٢٢» من طريق محمد بن عيسى الطباع ، وسهل بن عثمان ، ومسدد ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، كلهم ، عن أبي الأحوص به بلفظه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٧/٤ ، ١٤٨ حديث رقم «٤٦٣٠» من طريق أبي غسان عن أبي الأحوص به ، بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره ، والجواب عنه ٥١٧/٨ حديث رقم «١٧٤٠٨» من طريق أبي داود الطيالسي عن أبي الأحوص به بلفظه ، والجورقاني في الأبطال في كتاب الأطعمة والأشربة ، باب شرب الخمر ٢٧٥/٢ حديث رقم «٦١٤» من طريق أبي بكر ابن السني عن أبي عبد الرحمن النسائي به بلفظه.

\* قلت : هذا الحديث ضعفه الحفاظ ، وأنكره على أبي الأحوص ، قال أبو زرعة : سمعتُ أحمد بن حنبل رحمه الله ، يقول : حديث أبي الأحوص ، عن سمالك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة خطأ الإسناد ، والكلام ، فأما الإسناد : فإن شريكاً ، وأيوب ، ومحمد ابني جابر ، روه عن سمالك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى الناس : «فانتبذوا في كل وعاء ، ولا تشربوا مسكراً» ، قال أبو زرعة : كذا أقول : هذا خطأ ، أما الصحيح : حديث ابن بريدة ، عن أبيه . العلل لابن أبي حاتم ٤٤٢/٤ - ٤٤٤ حديث رقم «١٥٥١» .

وقال ابن أبي حاتم : سألتُ أبا زرعة عن حديث : أبي الأحوص ، عن سمالك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اشربوا في الطرُوف ، ولا تسكروا» ، قال أبو زرعة : فوهب أبو الأحوص ، فقال : عن سمالك ، عن القاسم ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، قلب من الإسناد موضعاً ، وصحف في موضع : أما القلب : فقوله : عن أبي بردة ، أراد : عن ابن بريدة ، ثم احتاج أن يقول : ابن بريدة ، عن أبيه ، فقلب الإسناد بأسره ، وأفحش في الخطأ ، وأفحش من ذلك ، وأشنع تصحيحه في متبه : اشربوا في الطرُوف ، ولا تسكروا ، وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة ، عن أبيه : أبو سنانٍ ضرار بن مرة ، وزبيد اليامي ، عن محارب بن دثار ، وسمالك بن حرب ، والمغيرة بن سبيع ، وعلقمة بن مرثد ، والزبير بن عدي ، وعطاء الخراساني ، وسلمة بن كهيل كلهم عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : «نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فامسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية ، ولا تشربوا مسكراً» ، وفي حديث بعضهم ، قال : «واجتنبوا كل مسكر» ، ولم يقل أحد منهم : «ولا تسكروا» ، وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من اتفاق هؤلاء المسمين على ما ذكرنا من خلافه . العلل لابن أبي حاتم ٤٣٨/٤ - ٤٤٠ حديث رقم «١٥٤٩» .



=وقال الأثرم : روى قوم يستحلون بعض ما حرم الله عز وجل أحاديث لا أصول لها ، فمنها حديث أبي بردة بن نيار ، فتأولوا هذا الحديث على ما أحبوا فوافقوا أهل البدع في تأويلهم المتشابه وتركهم المحكم ، قال الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ ، وهذا حديث له علل بينة ، وقد طعن فيه أهل العلم قديما ، فبلغني أن شعبة طعن فيه ، وسمعت أبا عبد الله يذكر أن هذا الحديث إنما رواه سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «نهيتكم عن ثلاث : عن الشرب في الأوعية ، وعن زيارة القبور ، وعن لحوم الأضاحي ، فأما لحوم الأضاحي ، فكلوا ، وادخروا ، وأما زيارة القبور ، فزوروها ، وأشربوا في الأوعية ، ولا تشربوا مسكرا» ، قال : فدرس كتاب أبي الأحوص ، فلحقوه الإسناد ، والكلام ، فقلب الإسناد ، والكلام ، ولم يكن أبو الأحوص ، يقول أبي بردة بن نيار : كان يقول أبو بردة ، وإنما هو عن ابن بريدة ، فلحقوه أن أبا بردة إنما هو ابن نيار ، فقال ، وقد سمعت سليمان بن داود الهاشمي يذكر أنه قال لأبي الأحوص من أبو بردة ؟ فقال : أظنه ثم قال : يقولون ابن نيار ، وهذا حديث معروف ، قد رواه غير واحد عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه على ما وصفناه ، ثم جاءت الأحاديث بمثل ذلك عن بريدة ، رواها علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، ورواها محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه ، ورواه أبو فروة الهمداني عن المغيرة بن سبيع عن ابن بريدة عن أبيه ، فلو لم يجيء لهذا الحديث معارض من كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم يكن هذا مما يصح به خبر لبيان ضعفه . نسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢٠٦ - ٢٠٨ .

وقال النسائي : وهذا حديث منكر ، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم ، لا نعلم أن أحدا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب ، وسماك ليس بالقوي ، وكان يقبل التلقين ، قال أحمد بن حنبل : كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ، خالفه شريك في إسناده ، وفي لفظه أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ : أَنبَأَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالتَّقْيِيرِ ، وَالْمَرْقَةِ» المجتبى ٢٣٢/٨ ، ٢٣٣ ، والسنن الكبير ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ .

وقال الدارقطني : وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ، ومثته ، وقال غيره : عن سماك ، عن القاسم ، عن ابن بريدة ، عن أبيه : «ولا تشربوا مسكرا» ، السنن ١٤٨/٤ .

وقال أيضا : يرويه أبو الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، واختلف عن أبي الأحوص ، فقال عنه سعيد بن سليمان : عن سماك ، عن أبي بردة ، عن أبيه ، وهم فيه على أبي الأحوص ، وهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضا ، وإنما روى هذا الحديث سماك ، عن القاسم ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، وهم أيضا في مثته ، في قوله : «ولا تسكروا» ، والمحموظ عن سماك ، أنه قال : «كل مسكر حرام» . العلل للدارقطني ٢٥/٦ ، ٢٦ رقم «٩٥٥» .

\* قلت : وحديث بريدة في صحيح مسلم ، وقد تقدم تخريجه .

على أن المنهي عنه إنما هو السكر ، لا جنس المسكر ، وهو لا يصح ، فهو حديث منكر الإسناد ، والمتن ؛ قال ابن حزم : وهذا - يعني الحديث - لا يصح ؛ لأنه من رواية سماك بن حرب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة ، وسماك يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة <sup>(١)</sup> ، وغيره ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ؛ لأنه إنما فيه النهي عن السكر ، وليس فيه مانع من تحريم ما يصح تحريمه مما لم يذكر في هذا الخبر ، وقد صح تحريم كل ما أسكر كما ذكرنا من أصح طريق ، والله الحمد .هـ - <sup>(٢)</sup> .

**الدليل الرابع :** قال ابن عدي : أخبرنا الساجي ، حدثنا أحمد بن عبد الجبار ، حدثنا أبو بكر بن عيَّاش ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، فقال رجل ، أو رجلان : إنَّ هَذَا الشَّرَابَ إِذَا أَكْثَرْنَا مِنْهُ سَكِرْنَا ، قال : «لَيْسَ كَذَلِكَ ، إِذَا شَرِبَ تِسْعَةً ، فَلَمْ يَسْكُرْ ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِذَا شَرِبَ الْعَاشِرَ ، فَسَكِرَ ، فَذَلِكَ حَرَامٌ» <sup>(٣)</sup> ، قلت : صدر هذا الحديث صحيح ، وأما عجزه فموضوع بلا شك ، فبطل احتجاج الكوفيين به .

(١) قلت : نعم كان سماك يقبل التلقين ، لكن ليس الوهم في هذا الحديث منه ، فقد جزم الحفاظ بأن الوهم فيه من أبي الأحوص ، لا من سماك .

(٢) المحلى ٤٨٢/٧ .

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة محمد بن السائب بن بشر الكلبي ١١٧/٦ عن الساجي به بلفظه ، والجصاص في أحكام القرآن ١٢٥/٤ من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيَّاش به ، وعنده أن قوله «ليس كذلك ، إذا شرب تسعة... إلى آخر الحديث» من قول ابن عباس .

وقال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه فضيحة الدهر موضوع بلا شك ، رواه أبو بكر بن عيَّاش - ضعيف - عن الكلبي - كذاب مشهور - عن أبي صالح - هالك - . المحلى بالآثار ٤٨٤/٧ ، ٤٨٥ .

قلت : العهدة فيه على الكلبي ، فقد رُمي بوضع الحديث كما سلف ، وأما أبو بكر بن عيَّاش ، فهو ثقة يغلط ، من رجال البخاري ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٤٨/٩ رقم «١٥٦٥» ، الكامل لابن عدي ٢٥/٤ رقم «٨٩٠» ، تهذيب الكمال ١٢٩/٣٣ رقم «٧٢٥٢» ، تهذيب التهذيب ٢٠٦/١٠ رقم «٨٠٣٥» ، تهذيب التهذيب ٣٤/١٢ رقم «١٥١» ، وأبو صالح ضعيف ، وليس بهالك كما زعم ابن حزم .



**الدليل الخامس :** قال ابن عدي : حَدَّثَنَا ابْنُ نَاجِيَةَ ، حَدَّثَنَا مَهْدِي بْنُ مِهْرَانَ الْجُرْجَانِي ، حَدَّثَنَا الْمُشْمَعِلُ بْنُ مِلْحَانَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَامَ أَوَّلِ عَنْ هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ أَنْ تَنْتَبِذُوا فِيهَا ، وَلَا تَسْكُرُوا» قَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا قَوْلُكَ : «لَا تَسْكُرُوا ؟» ، قَالَ : «يَا عُمَرُ ! اشْرَبْ ، فَإِذَا خَشِيتَ قَدْعَ»<sup>(١)</sup>.

قلت : وهذا الحديث لا يصح ، قال ابن حزم : وأما خبر ابن عباس : فإنه من طريق المشمعل بن ملحان ، وهو مجهول<sup>(٢)</sup> ، عن النضر بن عبد الرحمن خزاز بصري يكنى أبا بكر منكر الحديث ، ضعفه البخاري وغيره ، وقال فيه ابن معين : لا تحل الرواية عنه ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة ، لأن فيه

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة النضر بن عبد الرحمن الخزاز ٢١/٧ عن ابن ناجية به بلفظه ، وقال : وهذا منكر المتن ، يرويه المشمعل هذا عن النضر ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٨١/٧ حديث رقم «٧٠٩٩» من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، عن المشمعل بن ملحان ولفظه : «كل مسكر حرام» ، فقال عمر : يا رسول الله ! قولك : «كل مسكر حرام» ، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشرب فإذا نش قدع» ، ثم قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن النضر أبي عمر إلا المشمعل ، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة المشمعل بن ملحان ٢٥١/١٣ ، ٢٥٢ رقم «٧٢٠٩» من طريق أحمد بن الحسن بن عبد الجبار عن إسماعيل بن إبراهيم الترمذي به ، ولفظه : «كل مسكر حرام» ، والله أعلم.

وإسناده ضعيف جدا ؛ فيه مشمعل بن ملحان ، وهو لين الحديث. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٤١٧/٨ الترجمة رقم «١٩٠١» ، تهذيب الكمال ١٢/٢٨ رقم «٥٩٧٧» ، تهذيب التهذيب للذهبي ٤٤٦/٨ رقم «٦٧٢٥».

والنضر بن عبد الرحمن الخزاز متروك الحديث. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٤٧٥/٨ الترجمة «٢١٨١» ، الكامل لابن عدي ٢٠/٧ رقم «١٩٦٠» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٦٢/٣ رقم «٣٥٢٩» ، تهذيب الكمال ٣٩٣/٢٩ رقم «٦٤٣٠».

(٢) قلت : المشمعل بن ملحان ليس مجهولا ، فقد روى عنه جمع ، وإنما في حديثه لين كما سلف.

النهى عن السكر ، ويكون قوله : «فإذا خفت فدع» أي إذا خفت أن يكون مسكرا ، فسقط التعلق به (١).

**الدليل السادس :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَمُعَاذَا ، إِلَى الْيَمَنِ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ بَيْنَا شَرَابَيْنِ يُصْنَعَانِ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ ، أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ : الْمِزْرُ ، وَالْآخَرُ يُقَالُ لَهُ : الْبِتْعُ ، فَمَا نَشْرَبُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْرَبَا ، وَلَا تَسْكُرَا» (٢).

(١) المحلى ٤٨٢/٧ .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٠/٤ عن علي بن معبد به بلفظه ، ومن طريق إسرائيل ، والفضيل بن مرزوق ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأثربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ ، ٢١٨ ، حديث رقم «٥٥٩٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا» ، والبخاري في مسنده ١٣٨/٨ ، ١٣٩ ، حديث رقم «٣١٥١» من طريق الفضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق به ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٤/٣ ، ٢١٤ ، حديث رقم «٥١٠٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل جواب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البتّع لما سئل عنه ٤٩٨/١٢ ، ٤٩٩ ، حديث رقم «٤٩٧٣» عن علي بن معبد به ، ولفظه : «اشربوا ولا تشربوا مسكرا ، أو قال : لا تسكروا» ، و٤٩٩/١٢ ، ٥٠٠ ، حديث رقم «٤٩٧٤» ، «٤٩٧٥» من طريق إسرائيل ، والفضيل بن مرزوق ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به ، ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٦٢٤/١ ، ٦٢٤ ، حديث رقم «١٧٥» عن الطحاوي به بلفظه ، و٦٣٥/١ ، ٦٣٥ ، حديث رقم «١٧٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا» .

وإسناده ضعيف ؛ فيه شريك شريك ؛ وهو : ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ، وهو وإن كان صدوقا إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظر ، ولم يتابع على قوله : «اشربا ، ولا تسكرا» .



قال الطحاوي : فلما قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي موسى ومعاذ حين سألا عن البتغ اشربا ولا تسكرا ولا تشربا مسكرا كان ذلك دليلا أن حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم ما لا يسكر منه فدل ذلك على أن ما ذكره أبو موسى عن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما ذكرنا عنه في الفصل الأول من قوله كل مسكر حرام إنما هو على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وقد روينا حديث أبي سلمة عن عائشة في جواب النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للذي سأله عن البتغ بقوله كل شراب أسكر فهو حرام فإن جعلنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيره ضاد جواب النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ وأبي موسى الأشعري وإن جعلناه على تحريم السكر خاصة لا على تحريم الشراب وافق حديث أبي موسى وأولى الأشياء بنا حمل الآثار على الوجه الذي لا يتضاد إذا حملت عليه (١).

قلت : الحديث لا يثبت بهذا اللفظ ؛ قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث أتى من شريك ، في حروف فيه ، وقال ابن حزم : وأما خبر أبي موسى : فلا يصح لأنه من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وشريك مدلس ، وضعيف ، فسقط ، وقد رواه الثقات بخلاف هذا ، كما روينا من طريق عمرو بن دينار ، وزيد بن أبي أنيسة (٢) ، وشعبة بن الحجاج (٣) ، كلهم عن سعيد بن أبي بردة عن

(١) شرح معاني الآثار ٢٢٠/٤.

(٢) حديث عمرو بن دينار ، وزيد بن أبي أنيسة أخرجهما مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٥٠/٣ ؛ حديث رقم «١٧٣٣» ؛ أما حديث عمرو فأخرجه من طريق سفيان عن عمرو به ، وأما حديث زيد فأخرجه من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد به.

(٣) حديث شعبة أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ٩٧٤/٢ ؛ حديث رقم «٤٣٤٤» ، «٤٣٤٥» عن مسلم عن شعبة به ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٥٠/٣ ؛ حديث رقم «١٧٣٣» من طريق وكيع عن شعبة به ، وتقدم تخريج حديث أبي موسى في أوائل هذا البحث.

أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ» ، «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ» ، فهذا هو الحق الثابت ، لا رواية كل ضعيف ، ومدلس ، وكذاب ، ومجهول<sup>(١)</sup>.

قلت : لم ينصف ابن حزم شريكا ، فهو ليس ضعيفا ، بل صدوق ، وإنما نقم النقاد عليه سوء الحفظ ، فقد ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظره ؛ قال صالح جزرة : صدوق ، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه<sup>(٢)</sup> ، وقال الدارقطني : شريك ليس بالقوي فيما ينفرد به<sup>(٣)</sup> ، وأما تدليسه ، فالرجل مقبول التدليس ، فقد ذكره العلاني ، وابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ؛ وهي من احتمال الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك إما لإمامته ، أو لقلته تدليسه في جنب ما روى ، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة<sup>(٤)</sup>.

ولم يتابع شريك على قوله : «اشْرَبَا ، وَلَا تَسْكُرَا» ، فلا يقبل منه هذا اللفظ ، لسوء حفظه ، وقد خالفه إسرائيل بن يونس ، والفضيل بن مرزوق ، فقالا عن أبي إسحاق السبيعي : «ولا تشربا مسكرا» ، وقول اثنين أولى من قول واحد ، وقد أخرج الشيخان هذا الحديث في الصحيحين بلفظ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وما في الصحيح - أصح ، وبهذا يبطل استدلال الكوفيين بهذا الحديث.

(١) المحلى ٤/٤٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢٨٥/٩ في ترجمته.

(٣) السنن ٢٧١/١ عقب الحديث رقم «١٢٩٢».

(٤) جامع التحصيل ص/١١٣ ، طبقات المدلسين لابن حجر ص/٣٣.



**الدليل السابع :** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا مُلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو ، عَنْ عَجْبِيَّةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ عَمِّهِ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : جَلَسْنَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ ، فَقَالَ : مَا لَكُمْ قَدْ اصْفَرَّتْ أَلْوَانُكُمْ ، وَعَظُمَتْ بُطُونُكُمْ ، وَظَهَرَتْ عُرُوقُكُمْ ؟ قَالَ : قَالُوا : أَتَاكَ سَيِّدُنَا ، فَسَأَلَكَ عَنْ شَرَابٍ كَانَ لَنَا مُوَافِقًا ، فَنَهَيْتَهُ عَنْهُ ، وَكُنَّا بِأَرْضِ مُحَمَّةٍ ، قَالَ : «فَاشْرَبُوا مَا طَابَ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حزم : وهذا لا حجة فيه لوجوه : أولها : أنه من رواية عجبية بن عبد الحميد ؛ وهو مجهول ، لا يدري من هو ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ؛ لأن ما طاب لنا هو ما أحل لنا كما قال الله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فليس في شيء من هذا إباحة ما قد صح تحريمه<sup>(٣)</sup>.

قلت : لم يصب ابن حزم في تجهيله عجبية ، فَعَجْبِيَّةٌ ، ثقة ؛ وهو ابن عبد الحميد بن عقبة بن طلق ، روى عن قيس بن طلق ، وروى عنه ملازم بن عمرو وحده ، قال ابن معين<sup>(٤)</sup> ، والعجلي<sup>(٥)</sup> : ثقة .  
وأما قول الذهبي : لا يكاد يعرف<sup>(٦)</sup> ، فلأجل تفرد ملازم بن عمرو بالرواية عنه ، ولا يضره ذلك ، مع توثيق ابن معين ، والعجلي له<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب من رخص في النبيذ ، ومن شربه ٢٢٠/١٢ ، ٢٢١ حديث رقم «٢٤٣٦٨» عن ملازم بن عمرو به بلفظه .

(٢) النساء من الآية رقم «٣» .

(٣) المحلى ٤٨٣/٧ .

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٤٤ رقم «٤٨٨» .

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٢٩ رقم «١١١٣» .

(٦) ميزان الاعتدال ٧٧/٥ رقم «٥٦٣٢» ، المغني في الضعفاء ٥٣/٢ رقم «٤٠٨٣» .

(٧) بناء على ما صححته في بحث الرواة الذين جهلهم ابن حزم ، وأخرج لهم الشيخان أو أحدهما المطبوع ضمن مجلة الدراية ص/٢٦٠ .

والصواب أن يقال في تعليل هذا الحديث : إسناده ضعيف ، فيه قيس بن طلق ، وهو ليس بالقوي ، قال الشافعي : سألنا عن قيس ، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره ، وقد عارضه من وصفنا ثقته ، ورجاحته في الحديث ، وثبته<sup>(١)</sup>.

وقال الخلال عن أحمد : غيره أثبت منه<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين : قد أكثر الناس في قيس بن طلق ، ولا يحتج بحديثه<sup>(٣)</sup>.

وقال عثمان الدارمي قلت : - يعني لابن معين - : فعبد الله ابن نعمان ، عن قيس بن طلق ؟ قال : شيوخ يمامية ثقات<sup>(٤)</sup>.

وقال العجلي : يمامي تابعي ثقة<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه ، وأبي زرعة : قيس بن طلق ، ليس ممن تقوم به حجة ، قال ابن أبي حاتم : ووهناه<sup>(٦)</sup>.

وقال الدارقطني : قيس بن طلق ليس بالقوي<sup>(٧)</sup>.

وقال البيهقي : قيس بن طلق ليس بالقوي عندهم ، غمزه يحيى بن معين بين يدي أحمد بن حنبل ، وقال : لا يحتج به<sup>(٨)</sup>.

---

(١) السنن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥».

(٢) تهذيب التهذيب ٣٩٩/٨ رقم «٧٠٨».

(٣) السنن للدارقطني ١١٣/١ رقم «٥٣٨» ، السنن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥».

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٤٤ رقم «٤٨٦».

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٩٣ رقم «١٣٩٦».

(٦) العلل لابن أبي حاتم ٥٦٨/١ ، ٥٦٩ عقب الحديث رقم «١١١» ، السنن للدارقطني ١١٢/١ عقب

الحديث رقم «٥٣٤» ، السنن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥» ، الخلافيات للبيهقي ٢٨٢/٢ رقم «٥٦٥».

(٧) السنن ١٣٠/٢ عقب الحديث رقم «٢١٦٨».

(٨) الخلافيات للبيهقي ٢٨٢/٢ عقب الحديث رقم «٥٦٤» ، مختصر الخلافيات للبيهقي ٢٨٥/١.



وقال ابن الجوزي : قيس بن طلق ضعفه أحمد ، ويحيى (١).

قلت : تعارض في قيس الجرح والتعديل ، والراجح فيه جانب الجرح ، لأنه رأي جمهور الأئمة ، ولابن معين فيه قولان ، والمختار منهما ، ما وافق فيه أحمد ، وغيره من الأئمة ، وهو جرحه لقيس (٢) ، وخلاصة القول فيه أنه ليس بالقوي.

\* وقد خالف قيسُ بنُ طلق أخته خالدة أو خلة بنت طلق في لفظه ، قال ابن أبي شيبه : حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ سِرَاجِ بْنِ عَفْبَةَ ، عَنْ عَمَّتِهِ خَالِدَةَ بِنْتِ طَلْقٍ ، قَالَتْ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ صُحَّارُ عَبْدِ الْقَيْسِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ، مَا تَرَى فِي شَرَابٍ نَصْنَعُهُ مِنْ ثَمَارِنَا ؟ قَالَ : فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَأَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ قَامَ بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قَالَ : مَنْ السَّائِلُ عَنِ الْمُسْكِرِ ؟ يَا سَائِلًا عَنِ الْمُسْكِرِ ، لَا تَشْرِبْهُ ، وَلَا تَسْقِهِ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، مَا شَرِبْتُهُ قَطُّ رَجُلٌ ابْتِغَاءً لَذَّةٍ سَكْرِهِ ، فَيَسْقِيَهُ اللَّهُ خَمْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٣).

(١) الضعفاء لابن الجوزي ٢٠/٣ رقم «٢٧٧٦» ، العلل المنتهية ٣٦٣/١ عقب الحديث رقم «٦٠٠» .  
(٢) بناء على القاعدة التي أسسها ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة مبارك بن فضالة ٣٣٩/٨ قال : اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة ، والربيع بن صبيح ، وأولاهما أن يكون مقبولا منهما محفوظا عن يحيى ما وافق أحمد ، وسائر نظرائه.  
(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرم المسكر ، وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٤/١٢ ، ١٦٥ عن ملازم به بلفظه ، وأحمد في المسند - طبع المكنز - ٥٧٤٠/١١ حديث رقم «٢٤٤٩» ، وفي الأشربة ص/٤٢ حديث رقم «٣٢» عن عبد الصمد ، والبخاري في معجم الصحابة في ترجمة طلق بن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو ٤٤٠/٣ حديث رقم «١٣٧٣» من طريق عبد الصمد ، وابن قانع في معجم الصحابة في ترجمة طلق ولم ينسبه - كذا عنده وصوابه طلق - ٥٣/٢ من طريق عثمان بن أبي شيبة ، والطبراني في المعجم الكبير ٣٣٧/٨ حديث رقم «٨٢٥٩» من طريق الحسن بن الربيع ، ثلاثتهم ، عن ملازم به بنحوه ، وعندهم «عن خلة».

وهذا إسناد رواته ثقات كلهم ، فملازم بن عمرو ، شيخ ابن أبي شيبه قال فيه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو زرعة الرازي ، وغير واحد : ثقة<sup>(١)</sup>. وشيخه سراج بن عقبة ، روى عن خالدة أو خلدة بنت طلق بن قيس ، وروى عنه ملازم بن عمرو ، وتفرد بالرواية عنه ، قال ابن معين : ليس به بأس ثقة<sup>(٢)</sup>.

وخالدة ، ويقال خلدة بنت طلق ، تابعة ثقة ، روت عن أبيها ، وروى عنها سراج بن عقبة ، وتفرد بالرواية عنها ، قال العجلي يمامية تابعة ثقة<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن خلفون : وثقها ابن صالح<sup>(٤)</sup>.

ورواية خالدة أو خلدة هي الموافقة للأخبار الثابتة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تحريم كل مسكر ، وهي أولى بالصواب من رواية أخيها السالفة ، والله أعلم.

**الدليل الثامن :** قال الإمام مسلم : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا ؟ فَقَالَ : «بَلَى» ،

(١) تهذيب الكمال ١٨٩/٢٩ ، ١٩٠ رقم «٦٣٢٥» ، تهذيب التهذيب ٣٨٤/١٠ ، ٣٨٥ رقم «٦٨٩» .

(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٢٩ رقم «٤٠٦» .

(٣) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٥١٩ رقم «٢٠٩٣» .

(٤) تعجيل المنفعة ٦٥١/٢ رقم «١٦٣٤» .



قَالَ : فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى ، فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَلَا خَمْرَتُهُ ، وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عَوْدًا» ، قَالَ : فَشَرِبَ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٥٧/٣ حديث رقم «٢٠١١» عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وأبي كريب به بلفظه ، ومن طريق جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر ، بنحوه ، دون قوله : «ألا نسقيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، والبخاري في صحيحه في كتاب الأشربة باب شرب اللبن ١٢٨٤/٣ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٥ حديث رقم «٥٦٠٥» ، «٥٦٠٦» من طريق جرير ، وحفص بن غياث ، كلاهما ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر ، بنحوه ، دون قوله : «ألا نسقيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب في إيكاء الآنية ٥٤٦/٢ حديث رقم «٣٧٣٤» عن عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية الضرير به بنحوه ، ومعر بن راشد في جامعه - المطبوع مع مصنف عبد الرزاق - في باب ما يتقى من الجن القائلة ونحو ذلك ٤٥/١١ ، ٤٦ ، ٤٦ حديث رقم «١٩٨٧٠» عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بنحوه ، دون قوله : «ألا نسقيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٠/١٢ ، ٢١١ ، ٢١١ حديث رقم «٢٤٣٣٦» وأحمد في المسند ٣١٣/٣ ، ٣١٤ ، ٣١٤ كلاهما عن أبي معاوية الضرير به بنحوه ، وأحمد أيضا في المسند ٢٩٤/٣ من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر ، و٣٧٠/٣ من طريق معمر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، بنحوه في الموضعين ، دون قوله : «ألا نسقيك نبیذا» ، وفيه أن الإتياء كان من لبن ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/٣١٣ حديث رقم «١٠٢١» من طريق معمر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأطعمة باب الأقداح ١٤٩/٤ حديث رقم «٦٦٣٣» ، وفي كتاب الأشربة المحظورة باب الشرب في الأقداح ١٩٧/٤ حديث رقم «٦٨٨٠» من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر في الموضعين ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٠٨/٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٩ حديث رقم «١٧٧٤» من طريق عبد العزيز بن مسلم القسملي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، و٨/٤ ، ٩ ، ٩ حديث رقم «٢٠٠٥» من طريق جرير عن الأعمش عن أبي سفيان ، وأبي صالح ، كلاهما عن جابر ، وأبو طاهر المخلص في فوائده ١٧/٢ حديث رقم «٩١٣» من طريق القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة في ترجمة عبد الرحمن بن سعيد بن المنذر ص/٢١٩ حديث رقم «١١١» من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن الأعمش عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر كلهم بنحوه ، دون قوله : «ألا نسقيك نبیذا» ، وفيه أن الإتياء كان من لبن.

قلت : تفرد أبو معاوية الضرير عن الأعمش بقوله : «ألا نسقيك نبیذا؟» ، وهم فيه ، فقد خالفه حفص بن غياث النخعي ، وجرير بن عبد الحميد ، ومعر بن راشد ، وعبد العزيز بن مسلم القسملي ، والقاسم بن معن المسعودي ، وأبو أسامة حماد بن أسامة ، فلم يذكر واحد منهم عن الأعمش هذا اللفظ ، وكذلك رواه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي عن جابر دون هذا اللفظ ، فدل ذلك على رجحان رواية

= هؤلاء الجماعة على رواية أبي معاوية عن الأعمش ، وهم أبو معاوية أيضا في قوله : «فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ» ، وتفرد بهذا القول أيضا عن الأعمش ، ولم يتابعه عليه أحد من الرواة المذكورين ، إنما ذكروا عن الأعمش أن القدح كان من لبن ، وكذا قال أبو الزبير المكي عن جابر ، فدل هذا على صحة رواية الجماعة عن الأعمش ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٦/٣ ، ٤٥٧ حديث رقم «٢٠١٠» من طريق ابن جريج ، عن أبي الزبير ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ ، قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ لَيْسَ مُحَمَّرًا ، فَقَالَ : «أَلَا حَمَرْتَهُ ، وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ غُودًا» ، وهو بهذا السياق من مسند أبي حميد الساعدي ، وعندي أنه حديث واحد ؛ رواه جابر تارة عن أبي حميد الساعدي ، وصرح بذلك ، وتارة يرويه ، ولا يذكر أبا حميد في إسناده ، إنما يذكره في المتن مرة صراحة ، وأخرى مبهما ، ولهذا جزم الخطيب في الأسماء المبهمة في الأئباء المحكمة ص/٢١٩ بأن المبهم في بعض روايات هذا الحديث هو أبو حميد الساعدي ، وتابعه على هذا ابن بشكوال في الغوامض والمبهمات ٨٠٦/٢ حديث رقم «٨٤٩» ، وابن العراقي في المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٦٨٣/١ حديث رقم «٢٦٠» ، والله أعلم.

فإن قيل : إن رواية أبي معاوية وحده أرجح من رواية الجماعة عن الأعمش لأن أبا معاوية من أحفظ الناس لحديث الأعمش ، كما قال أحمد بن حنبل : أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش ، قيل له : مثل سفيان قال : لا ، سفيان في طبقة أخرى ، مع أن أبا معاوية يخطيء في أحاديث من أحاديث الأعمش . العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٥٤١/١ رقم «١٢٨١» ، المنتخب من العلل للخلل ص/٣١٣ رقم «٢٣٣» .

قلت : أبو معاوية ليس معصوما ، بل هو بشر يخطيء ، ويصيب ، وهو وإن كان ثقة فهو يخطيء ، كغيره من الثقات ، فليس من شرط الثقة أن لا يخطيء ، وقد تقدم عن أحمد أنه يخطيء في أحاديث من أحاديث الأعمش ، فهذا الحديث مما أخطأ فيه ، ثم إن اتفاق هؤلاء الجماعة على خلاف ما روى أبو معاوية عن الأعمش يضعف رواية أبي معاوية ، ويرجح رواية الجماعة على روايته ، ولهذا السبب أعرض البخاري عن تخريج روايته تلك مع أنه من شرط كتابه .

فإن قيل : يجمع بين الروایتين بتعدد الواقعة ، أوجب بأنه لا يمكن الحمل هنا على التعدد مع اتحاد المخرج ، والقصة ، والسياق ، والله أعلم .

وعلى فرض صحة رواية أبي معاوية ، فتحمل على النبيذ الحلو ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٢/٣ — ٤٥٤ حديث رقم «٢٠٠٤» ، «٢٠٠٥» من طريق شعبة ، عن يحيى بن عنبيد أبي عمر البهراني ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، يَقُولُ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْتَبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، فَيَشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَجِيءُ ، وَالْغَدُ وَاللَّيْلَةُ الْآخَرَى ، وَالْغَدُ إِلَى الْعَصْرِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ» ، ومن طريق القاسم بن الفضل الحداني ، عن ثمامة بن حزن الفشيري ، قَالَ : لَقِيتُ عَائِشَةَ ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيذِ ، فَذَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَبَشِيَّةً ، فَقَالَتْ : سَلْ هَذِهِ ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتِ الْحَبَشِيَّةُ :



قلت : هذا الحديث لا حجة لهم فيه ، فقلوه : «أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا ؟» ، تفرد به أبو معاوية ، ولا يصح ، وقلوه : «فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ» وَهَمَّ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ قَدَحٌ مِنْ لَبَنٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= «كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوْكِيهِ وَأَعْلَقُهُ ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ» ، قال الإمام أبو العباس القرطبي : هذا الحديث وما في معناه يدل على جواز الابتذال ، وشربه حلواً ، وعلى أكثر قدر المدة التي يشرب إليها ، وهي مقدرة في هذا الحديث بيومين وليلتين ، غير أنه جعل غاية اليومين العصر ، ثم سقاه الخادم ، وفي الرواية الأخرى : المساء ، ثم أمر به فأريق ، وظاهر هاتين الروایتين : أنهما مرتان ؛ أما الأولى : فإنه لم يظهر فيه ما يقتضي إراقته ، وإتلافه ، لكن اتقاه في خاصة نفسه أخذاً بغاية الورع ، وسقاه الخادم ؛ لأنه حلال جائز ، كما قال في أجرة الحجّام : «اعلفه ناضحك» ؛ يعني : رقيقك ، وأما في المرة الأخرى : فتبين له فساد ، فأمر بإراقته ، ولا يستبعد أن يقصد النبيذ فيما بين العصر والمغرب في آخر مدته في شدة الحر ، وقد ذكر أبو داود من حديث أبي هريرة ما يبين هذا المعنى ؛ وذلك : أن أبا هريرة تحين فطر النبي صلى الله عليه وسلم بتبيذ صنعه له ، فجاءه به وهو يتش ، فقال له : «اضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر» ، وقول عائشة : «إنها كانت تنبذ له غدوة فيشربه عشاءً ، وتنبذ له عشاءً فيشربه غدوة» ؛ يدل على أقصر زمان يشرب فيه ، فإنه لا تخرج حلاوة التمر ، أو الزبيب في أقل من ليلة ، أو يوم ، والحاصل من هذه الأحاديث : أنه يجوز شرب النبيذ ما دام حلواً ؛ غير أنه إذا اشتد الحر أسرع إليه التغير في زمان الحرّ دون زمان البرد ، فليتنق الشارب هذا ، ويختبره قبل شربه إذا أقام يومين أو نحوهما برائحته ، أو تغيره ، أو ابتداء تشييشه ، فإن رابه شيء فعل كما فعل النبي ويومين صلى الله عليه وسلم . المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٢٧١/٥ - ٢٧٣ .

فنبذه صلى الله عليه وسلم كان حلواً ، وما عداه من النبيذ فلا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم شربه ، فمن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب نبيذاً غير هذا ، فقد كذب عليه صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

**الدليل التاسع :** قال الإمام العقيلي : حدثنا يحيى بن عثمان ، قال : حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح ، قال عبد الحميد بن بهرام ، عن شهر بن حوشب ، أنه قال : سمعت أبا هريرة ، يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اشربُوا مَا طَابَ لَكُمْ ، فَإِذَا خَبَثَ فَذَرُوهُ ، وَكُلْ أَمْرِي حَسِيبٌ نَفْسِيهِ»<sup>(١)</sup> .

قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم ؛ لأنه من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب ، وكلاهما ساقط ، ثم لو صح لكان حجة قاطعة عليهم ؛ لأن معنى «إِذَا خَبَثَ» إذا أسكر ، لا يحتمل غير هذا أصلاً ، وإلا فليعرفونا ما معنى «إِذَا خَبَثَ فَذَرُوهُ»<sup>(٢)</sup> .

قلت : هذا تعنت من ابن حزم - رحمه الله - ، فعبد الحميد بن بهرام قد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو داود ، وعلي بن المديني ، وغيرهم ، وأما قول صالح جزرة : ليس بشيء ، يروي عن شهر ، عنده صحيفة منكورة ، فالحمل فيها على شهر ، قال الحافظ أبو بكر الخطيب : الحمل في الصحيفة التي ذكر صالح أنها منكورة على شهر ، لا على عبد الحميد<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن عدي : هو في نفسه لا بأس به ، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر ، وشهر ضعيف جداً<sup>(٤)</sup> ، وإذا تقرر هذا ، فلا ذنب لعبد الحميد

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة عبد الحميد بن بهرام الفزاري ٧٩٩/٣ رقم «١٠٠١» عن يحيى بن عثمان به بلفظه ، وقال : والرواية في هذا المعنى فيها لين .

وأخرجه أحمد في مسنده ٣٥٥/٢ من طريق حفص بن خالد عن شهر بن حوشب به مطولاً ، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة شهر بن حوشب ٦٤/٦ من طريق جبارة بن المغلس عن عبد الحميد بن بهرام به مطولاً .

وإسناده ضعيف فيه شهر بن حوشب ؛ وهو لين الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث .

(٢) المحلى ٤٨٤/٧ .

(٣) تهذيب الكمال ٤١١/١٦ - ٤١٣ رقم «٣٧٠٦» ، تهذيب التهذيب ١١٠/٦ رقم «٢٢٠» .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢١/٥ رقم «١٤٦٩» .



في هذا الحديث إنما العهدة فيه على شهر بن حوشب ، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، فضعه أكثرهم ، ووثقه بعضهم <sup>(١)</sup> ، وعندي أنه لين الحديث ، لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ، وقد خالفه محمد بن سيرين في بعض ألفاظه ، قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، وَيَزِيدُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ ، حَيْثُ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَاهُمْ عَنِ الْحَنْتَمِ <sup>(٢)</sup> ، وَالنَّقِيرِ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمَرْفَتِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْمَزَادَةِ <sup>(٥)</sup> الْمَجْبُوبَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَقَالَ : «انْتَبِذْ فِي سِقَانِكَ ، وَأَوْكِهِ ، وَاشْرِبْهُ حُلُوءًا طَيِّبًا» ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتَذُنُّ لِي فِي مِثْلِ هَذِهِ ، قَالَ : «إِذَا تَجَعَلَهَا مِثْلَ هَذِهِ» قَالَ يَزِيدُ : وَفَتَحَ هِشَامٌ يَدَهُ قَلِيلًا فَقَالَ : إِذَنْ تَجَعَلَهَا مِثْلَ

- 
- (١) تهذيب الكمال ٥٨١/١٢ - ٥٨٥ رقم «٢٧٨١» ، تهذيب التهذيب ٣٧٠/٤ - ٣٧٢ رقم «٦٢٥» .  
 (٢) الحَنْتَمُ : جِرَارٌ مَذْهُونَةٌ خُضِرَتْ كَانَتْ تُحْمَلُ الْخَمْرُ فِيهَا إِلَى الْمَدِينَةِ ثُمَّ اتُّسِعَ فِيهَا ، فَقِيلَ لِلْخَرْفِ كُلِّهِ : حَنْتَمٌ وَاحِدَتُهَا حَنْتَمَةٌ ، وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنِ الْإِنْتِيَاذِ فِيهَا لِأَنَّهَا تُسْرِعُ الشَّدَّةَ فِيهَا لِأَجْلِ ذَهْنِهَا ، وَقِيلَ : لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ مِنْ طِينٍ يُعْجَنُ بِالْدَّمِ وَالشَّعْرِ فَنُهِِيَ عَنْهَا لِيُتَمَنَعَ مِنْ عَمَلِهَا ، وَالْأَوَّلُ الْوَجْهَ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٤٤٨/١ «حَنْتَمٌ» .  
 (٣) النَّقِيرُ : أَصْلُ النَّخْلَةِ يُنْقَرُ وَسَطُهُ ثُمَّ يُنْبَذُ فِيهِ التَّمْرُ ، وَيُلْقَى عَلَيْهِ الْمَاءُ لِيَصِيرَ نَبِيذًا مُسْكِرًا ، وَالنَّهْيُ وَاقِعٌ عَلَى مَا يُعْمَلُ فِيهِ لَا عَلَى اتِّخَاذِ النَّقِيرِ ، فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ تَقْدِيرُهُ : عَنْ نَبِيذِ النَّقِيرِ ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٠٤/٥ «نَقَرَ» .  
 (٤) الْمَرْفَتُ : هُوَ الْإِنْتَاءُ الَّذِي طُلِيَ بِالزَّقْفِ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقَارِ ثُمَّ انْتَبِذَ فِيهِ . الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٣٠٤/٢ «زَقَفَ» .  
 (٥) الْمَزَادَةُ : هِيَ الَّتِي يُحْمَلُ فِيهَا الْمَاءُ ، كَالرَّأْوِيَةِ ، وَالْقَرْيَةِ ، وَالسَّطِيحَةِ ، وَالْجَمْعُ : الْمَزَاوِدُ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ . الْمُحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ ٨٦/٩ ، «زَيْدٌ» ، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٣٢٤/٤ «مَزَدٌ» .  
 (٦) الْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ : هِيَ الَّتِي قُطِعَ رَأْسُهَا ، وَلَيْسَ لَهَا عِزْلَاءٌ مِنْ أَسْفَلِهَا يَتَنَفَّسُ مِنْهَا الشَّرَابُ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢٣٣/١ «جَبَبٌ» .

هَذِهِ وَقَتَحَ يَدَهُ شَيْئًا أَرْفَعَ مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، قلت : وقول محمد بن سيرين أصح ، وأرجح من قول مئة كشهري ، والله أعلم .

**الدليل العاشر :** قال الدارقطني : قُرِيَءَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا أَسْمَعُ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ قِيَاضٍ ، عَنْ أَبِي عِيَاضٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ ذُكِرَتِ الْأَوْعِيَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ : لَا ظُرُوفَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» <sup>(٢)</sup> ، قلت : لا

(١) أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر به بلفظه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب الإذن في الانتباز ٢٢٥/٨ حديث رقم «٥٦٤٦» ، وفي السنن الكبير في كتاب الأشربة باب الإذن في الانتباز ٢٢٤/٣ حديث رقم «٥١٥٦» من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن هشام بن حسان به بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الانتباز في الدباء ، والحنتم ، والنكير ، والمزفت ٢٢٦/٤ عن حسين بن نصر عن يزيد بن هارون به بنحوه .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٧» عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز به بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الأشربة باب ترخيص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأوعية والظروف بعد النهي ١٢٨٣/٣ حديث رقم «٥٥٩٣» ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٤٩/٣ حديث رقم «٢٠٠٠» كلاهما ، من طريق مجاهد عن أبي عياض به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب في الأوعية ٥٣٨/٢ حديث رقم «٣٧٠٠» عن محمد بن جعفر بن زياد عن شريك به بمعناه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، ورقم «٣٧٠١» من طريق يحيى بن آدم عن شريك به ، ولفظه : «اجْتَنِبُوا مَا أَسْكَرَ» ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٩/٩ حديث رقم «١٦٩٦١» والحميدي في المسند ٢٦٥/١ حديث رقم «٥٨٢» كلاهما ، من طريق مجاهد عن أبي عياض به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الشراب في الظروف ٢٣٢/١٢ حديث رقم «٢٤٤١٥» من طريق مجاهد عن أبي عياض به بمعناه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأحمد في المسند ٢١١/٢ عن أسود بن عامر عن شريك به مطولا ، و١٦٠/٢ من طريق مجاهد عن أبي عياض به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الانتباز في الدباء والحنتم والنكير والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق محمد بن الصباح الدولابي ، والطبراني في المعجم الكبير ٥٣٤/١٣ حديث رقم «١٤٤٢٢» من طريق محمد بن سعيد الأنصهاني ، وزكريا بن يحيى زحموية ،



حجة للكوفيين في هذا الحديث لأمرين : أحدهما : أن قوله : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» فيه نهى عن كل مسكر ، وهو لا يساعدهم فيما ذهبوا إليه ، بل هو حجة عليهم ، والآخر : أن قوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، منكر لا يثبت ، وبهذا يسقط استدلالهم به على مذهبهم.

الحادي عشر : قال الدارقطني : قُرِيَءَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا أَسْمَعُ ، حَدَّثَكُمْ أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا فَرْقَدُ السَّبَخِيُّ ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ نَزُولٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِيهِ : «أَلَا إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا تُذَكِّرْكُمْ آخِرَتَكُمْ ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَضَاجِي أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَكُلُّوا ،

=ثلاثتهم ، عن شريك به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب الرخصة في الأوعية بعد النهي ٥٣٨/٨ ، ٥٣٩ حديث رقم «١٧٤٨٠» من طريق مجاهد عن أبي عبيد بن جعفر بن زياد ، عن شريك به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، و«١٧٤٨١» من طريق محمد بن جعفر بن زياد ، عن شريك به بمعناه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، و«١٧٤٨٢» من طريق يحيى بن آدم عن شريك به ولفظه : «اجْتَنِبُوا مَا أَسْكَرَ» ، والمزي في تهذيب الكمال في ترجمة زياد بن قياض ٥٠٣/٩ من نفس طريق الطبراني به ، وقد وقع في مطبوع المعجم الكبير في أحد طريقي الحديث «عن إسرائيل ، عن زياد بن قياض» ، والمعتمد ما جاء في تهذيب الكمال ، والله أعلم.

\* قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف ، وفي بعض ألفاظه نكارة ، في إسناده شريك ؛ وهو ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ؛ وهو وإن كان صدوقا ، إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظر ؛ كما تقدم ، وقوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» منكر ، تفرد به شريك ، ولا يقبل هذا منه ، وأما صدر الحديث ، فصحيح ، والله أعلم.

وَادْخَرُوا ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ ، وَإِنَّ الْأَوْعِيَةَ لَا تُحَرَّمُ شَيْئًا ، فَاشْرَبُوا ،  
وَلَا تَسْكُرُوا»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٨/٤ حديث رقم «٤٦٣٣» عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز به بلفظه ، وقال : فَرَقَدَ ، وَجَابِرٌ ، ضَعِيفَانِ ، وَلَا يَصِحُّ أ.هـ. ، وأخرجه ابن ماجه = في السنن في كتاب الجنائز باب ما جاء في زيارة القبور ٥٠١/١ حديث رقم «١٥٧١» من طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به مختصرا ، وفي كتاب الأشربة باب كل مسكر حرام ١١٢٣/٢ ، ١١٢٤. حديث رقم «٣٣٨٨» من طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به ، ولفظه «كل مسكر حرام» ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجنائز باب في زيارة القبور ٥٧٢/٣ ، ٥٧٣ حديث رقم «٦٧١٤» من طريق ابن جريج قال : حدثت عن مسروق... فذكره مطولا ، وفيه «كل مسكر حرام» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأحمد في المسند ٤٥٢/١ عن يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به بمعناه ، وفيه «وَأَجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ١٢/٩ حديث رقم «٥٠٧٩» من طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به ، ولفظه «كل مسكر حرام» ، و٢٠٢/٩ حديث رقم «٥٢٩٩» من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به بمعناه ، وفيه «وَأَجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الصيد والذبائح والأضاحي باب أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ١٨٥/٤ مختصرا ، وفي كتاب الأشربة باب الابتذال في الدياء والحنتم والنقير والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به ، ومن طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به مختصرا ، وفيه «وَأَيَّاكُمْ وَكُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، والطبراني في المعجم الكبير ١٥٦/١٠ حديث رقم «١٠٣٠٤» من طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به مختصرا ، وفيه «كل مسكر حرام» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، وابن عدي في الكامل في ترجمة أيوب بن هاتية ٣٥٩/١ من طريقه عن مسروق به ولفظه «كل مسكر حرام» ، ثم قال : وهذا في كتب ابن جريج مرسيل ، وهذا حديث لا يساوي شيئا وأيوب بن هاتية لا أعرفه ، ولا يحضرني له غير هذا الحديث ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجنائز باب زيارة القبور ١٢٩/٤ من طريق أيوب بن هاتية عن مسروق به بمعناه ، وفيه «وإن كل مسكر حرام» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا» ، وفي كتاب الأشربة باب الرخصة في الأوعية بعد النهي ٥٤٠/٨ حديث رقم «١٧٤٨٨» من طريق أيوب أيضا عن مسروق به مختصرا ، وفيه «وكل مسكر حرام» بدل «وَلَا تَسْكُرُوا».

\* قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف فيه فرقد بن يعقوب السبخي ، وهو ضعيف ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٨١/٧ الترجمة رقم «٤٦٤» ، تهذيب الكمال ١٦٤/٢٣ الترجمة رقم «٤٧١٥» .  
وفيه أيضا جابر بن يزيد : راويه عن مسروق بن الأجدع ؛ وهو لا يعرف ، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي : سئل أبو زرعة عنه ، فقال : ليس هو جابر الجعفي ، ولا يعرف أ.هـ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٨/٢ الترجمة رقم «٢٠٤٥» ، وقد ضعفه الدارقطني فيما سلف.



فقد احتج الحنفية بهذا الحديث على أن المحرم من غير الخمر هو السكر ؛ وحجتهم في هذا الحديث قوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، لكنه لا يثبت.

**الثاني عشر :** قال الطبراني : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ ، عَنِ النَّضْرِ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا ، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ ، فَكُلُوا وَأَمْسِكُوا ، وَنَهَيْتُكُمْ أَنْ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْقَتِ ، وَالنَّقِيرِ ، فَاشْرَبُوا ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ ، فَقَالَ : «اشْرَبُهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ» (١).

قلت : لا يصح استدلال الحنفية بهذا الحديث ؛ فحجتهم فيه قوله : «فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ فَقَالَ : «اشْرَبُهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ» ؛ وهو لا يصح.

---

=وأما متنه فصحيح دون قوله : «ولا تسكروا» فهو منكر ، والمعروف قوله : «وَأَجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» ، كما جاء في مسند أحمد ، وغيره ، وله شاهد بمعناه من حديث بريدة عند مسلم ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم ٩٧٧ ، وفيه : «وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» ، والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي ٢٠٤/٣ حديث رقم «٢٧٣٠» عن إبراهيم به بلفظه.

وهذا الحديث إسناده ضعيف جدا فيه النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عَمْرِو الْخَزَّازِ ، وهو متروك. له ترجمة في الجرح والتعديل ٤٧٥/٨ الترجمة رقم «٢١٨١» ، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠/٧ رقم «١٩٦٠» ، تهذيب الكمال ٣٩٣/٢٩ رقم «٦٤٣٠».

ومتنه صحيح دون قوله : «فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ فَقَالَ : «اشْرَبُهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ» ، قلل الحديث شاهد بمعناه من حديث بريدة عند مسلم في صحيحه ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم ٩٧٧ دون هذه الزيادة.

**الثالث عشر:** أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن ربيعة ، عن عطاء بن أبي مسلم ، عن ابن المسيب قال : قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمْر من العنب ، والسَّكَّر من التمر ، والمِزْر من الذرة ، والغُبْرَاء من الحنطة ، والبِتْع من العسل ، كل مسكر حرام ، والمكر والخديعة في النار ، والبيع عن تراض»<sup>(١)</sup>.

استدل الكوفيون بهذا الحديث على أن الخمر لا تكون إلا من العنب ، وما عداها فليس بخمر ، كما هو ظاهر الحديث ، ولا حجة لهم فيه ، قال ابن حزم : وهذا لا شيء ، لأنه لا حجة في مرسل ، ثم هو أيضا من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن فيه «كل مسكر حرام» وهو خلاف قولهم وليس في قوله : «إن الخمر من العنب» مانع من أن تكون من غير العنب أيضا إذا صح بذلك نص ، وقد صح قوله عليه السلام : «كل مسكر خمر» ، فسقط تعلقهم به<sup>(٢)</sup>.

**الرابع عشر:** قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٣٤/٩ حديث رقم «١٧٠٥٤» عن إبراهيم بن أبي يحيى به بلفظه.

قلت : وإسناده تالف فيه إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك الحديث ، ورماه ابن معين وغيره بالكذب. له ترجمة في الجرح والتعديل ١٢٥/٢ الترجمة رقم «٣٩٠» ، الكامل لابن عدي ٢١٧/١ رقم «٦١» ، تهذيب الكمال ١٨٤/٢ رقم «٢٣٦».

وهو أيضا مرسل كما ذكر ابن حزم فقد رواه سعيد بن المسيب عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا واسطة ، وسعيد من كبار التابعين.

(٢) المحلى ٤٨٥/٧.



عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنِ الْخَمْرِ ،  
وَالْمَيْسِرِ ، وَالْكُوبَةِ ، وَالْغُبِيرَاءِ ، وَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (١).

قال ابن حزم : قالوا : فقد فرق عليه السلام بين الكوبة ، والغبيراء ،  
والخمر ، فليس خمرًا ، قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٤/٢ حديث رقم «٣٦٨٥» عن  
موسى بن إسماعيل به بلفظه ، وقال : قَالَ ابْنُ سَلَامٍ أَبُو عُبَيْدٍ : الْغُبِيرَاءُ : السُّكْرُكَةُ تَعْمَلُ مِنَ الذَّرَّةِ ،  
شَرَابٍ يَغْمَلُهُ الْخَبَثَةُ ، وأخرجه أحمد في المسند ١٥٨/٢ من طريق ابن لهيعة ، و١٧١/٢ من طريق عبد  
الحميد بن جعفر ، كلاهما ، عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو بنحوه ،  
والبزار في مسنده ٤٢٤/٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٥ حديث رقم «٢٤٥٤» من طريق محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن  
إسحاق به ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/١٤ حديث رقم «١٤٦٠٤» من طريق عبد الحميد بن جعفر ،  
عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو ، و٢٣/١٤ حديث رقم  
«١٤٦٠٥» من طريق يونس بن يزيد عن محمد بن إسحاق به ، و٩٥/١٤ ، ٩٦ ، ٩٦ حديث رقم «١٤٧١١»  
من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، والبيهقي في السنن  
الكبير في كتاب الشهادات باب ما جاء في ذم الملاحى من المعازف والمزامير ونحوها ٣٧٤/١٠ حديث رقم  
«٢٠٩٩٢» من طريق الحجاج بن منهال عن حماد به ، ومن طريق عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن  
أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو.

وهذا الحديث إسناده ضعيف ، لجهالة الوليد بن عبدة ، فقد تفرد بالرواية عنه يزيد بن أبي حبيب ، واختلف  
عن يزيد في إسناده ، فقليل : عنه عن الوليد بن عبدة ، عن عبد الله بن عمرو ، وقيل : عن يزيد ، عن  
عمرو بن الوليد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال أبو حاتم : الوليد بن عبدة ؛ مولى عمرو بن العاص روى  
عن عبد الله بن عمرو حديثًا متكررًا ، وهو مجهول ، وتابعه الذهبي وقال : والخبر معطل في الكوبة  
والغبيراء ، وقال أبو سعيد بن يونس : وليد بن عبدة ؛ مولى عمرو بن العاص روى عنه يزيد بن أبي  
حبيب ، والحديث معطل ، ويقال : عمرو بن الوليد بن عبدة ، وقال الدارقطني : اختلف على يزيد بن أبي  
حبيب في اسمه ، فقليل : عمرو بن الوليد ، وقيل : الوليد بن عبدة . الجرح والتعديل ١١/٩ الترجمة  
«٤٩» ، الإكمال لابن ماكولا ٢٩/٦ ، تهذيب الكمال ٤٥/٣١ ، ميزان الاعتدال ١٣٣/٧ ، ١٣٤ ، رقم  
«٩٣٨٨».

وأما متابعة إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، فهي ضعيفة ؛ فبعد  
الرحمن بن رافع ضعيف ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٨٣/١٧ الترجمة رقم «٣٨١١» ، وابنه إبراهيم قال  
فيه الحسيني : مجهول. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة للحسيني ٢٦/١ الترجمة رقم «٧٥».

ومتنه صحيح دون قوله : «وَالْغُبِيرَاءُ» فهو ضعيف.

عليهم لأنه من طريق الوليد بن عبدة وهو مجهول ، وأما كونه حجة عليهم فإنه لو صح لكان عليه السلام قد ساوى بين كل ذلك في النهي والخمر وسائر الأشربة سواء في النهي عنها وهذا خلاف قولهم ، وأيضا : فليس التفريق في بعض المواضع في الذكر دليلا على أنهما شيان متغايران ، فقد قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ <sup>(١)</sup> لم يكن هذا موجبا أنهما عليهما السلام ليسا من الملائكة ، وهكذا إذا صح أن الخمر هي كل مسكر لم يكن ذكر الخمر والكوبة والغبيراء مانعا من أن تكون الكوبة والغبيراء خمرا ، وقد صح «أن كل مسكر خمر» وأيضا : ففي آخر هذا الحديث «كل مسكر حرام» وهذا خلاف قولهم ، فما رأينا أقبح مجاهرة من احتجاجهم بما هو حجة عليهم <sup>(٢)</sup>.

**الخامس عشر :** قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ؛ يَعْنِي أَبَا زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ ، ذَكَرَ أَنَّ الَّذِي يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْنَى فِي النَّبِيذِ بَعْدَمَا نَهَى عَنْهُ ، مُنْذِرُ أَبُو حَسَّانَ ، ذَكَرَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ <sup>(٣)</sup>. قال ابن حزم : ولا حجة فيه لأنه من طريق المنذر أبي حسان ؛ وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان معناه أدنى في النبيذ في الظروف بعدما نهى عنه ، وهذا

(١) سورة البقرة من الآية رقم «٩٨» .

(٢) المحلى ٤٨٣/٧ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٢/٥ عن عبد الصمد به بلفظه .

وإسناده ضعيف جدا فيه منذر أبو حسان قال ابن عدي : قال لنا ابن حماد : يرمى بالكذب ، فلا أدري حكاه عن البخاري أو عن النسائي ، قال ابن عدي : ومنذر هذا مجهول. الكامل في ضعفاء الرجال ٣٦٨/٦ للترجمة رقم «١٨٥٠» .



حق وليس فيه أنه عليه السلام نهى عن الخمر ، ثم أذن فيها ، وقد صح أنه عليه السلام قال : «كل مسكر خمر» ، فبطل تعلقهم به ، والله الحمد (١).

**المصدر مشهور:** أخرج عبد الرزاق عن الثوري ، عن سعيد الجريري ، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشربة ، قال : فقيل له إنه لا بد منها أو نحو هذا قال : «فاشربوا ما لم يفسد أخلامكم ، ولا يذهب أموالكم» (٢).

(١) المحلى ٤٨٤/٧.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب ما ينهى عنه من الأشربة ٢٢٣/٩ حديث رقم «١٧٠١٢» عن الثوري به بلفظه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢٢٠/١٢ حديث رقم «٢٤٣٦٦» عن حفص بن غياث ، وأخرجه سعيد بن منصور - كما في المحلى لابن حزم ٤٨٥/٧ ، ٤٨٦ - عن إسماعيل بن علية ، كلاهما ، عن الجريري ، عن أبي العلاء بن الشخير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل بنحوه ، والطبراني في المعجم الكبير - كما في جامع المسانيد والسنن ٣٣١/٥ حديث رقم «٦٦١١» - عن عidan بن أحمد ، عن الحسين بن مهدي ، عن عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن الجريري ، عن يزيد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٤٧٩/٩ حديث رقم «٤٦٢» من طريق محمد بن ربيعة عن الطبراني عن Eidan بن أحمد به.

وإسناده ضعيف لإرساله ؛ فيزيد بن عبد الله بن الشخير تابعي ، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ، وإسناده الطبراني وإن كان متصلا إلا أنه معل ، فقد أخرج الطبراني هذا الحديث متصلا من طريق عبد الرزاق ، وقد أخرجه عبد الرزاق نفسه في المصنف عن الثوري ، عن سعيد الجريري ، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وهذا هو الصحيح عن عبد الرزاق ، لأنه هو الثابت في مصنفه ، وعبد الرزاق وإن كان ثقة حافظا ، إلا أنه تغير بعد ما عي ، فكان يتلقن ، فيلقن ، فمن سمع منه قبل المنين فسماعه صحيح ، ومن سمع منه بعد المنين فسماعه ضعيف ، وأما كتبه فهي صحيحة ، ونحن لا نعلم تاريخ سماع الحسين بن مهدي من عبد الرزاق ، ثم إن حديثه يخالف ما في المصنف ، وما في المصنف أصح لما سلف ، وقد رواه كذلك مرسل حفص بن غياث ، وإسماعيل بن علية ، كلاهما ، عن الجريري به ، وهو الراجح ، وقد اغتر الضياء باتصال إسناده عند الطبراني ، فأخرجه في المختارة من طريقه ، والله أعلم ، ومثله ضعيف.

قال ابن حزم : وهذا مرسل ، ثم لو انسند لكان حجة لنا ، لأنه نهى عن النوع الذي من طبعه أن يسفه الحلم ، ويذهب المال ، لا يحتمل غير ذلك أصلاً ؛ إذ ليس شيء منه ينفرد بذلك دون سائره <sup>(١)</sup>.

**المابع عشر :** قال العقيلي : حدثنا عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح ، حدثنا يوسف بن عدي ، حدثنا محمد بن الفرات الكوفي ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن الحارث ، عن علي - رضي الله عنه - قال : طاف النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الصفا والمروة سبوعاً ، ثم استند إلى حائط من حائط مكة ، فقال : «هل من شربة» ، فأتى بقعب من نبيذ ، فذاقه ، فقطب ، قال : فرده قال : فقام إليه رجل من آل حاطب ، فقال : يا رسول الله ! هذا شراب أهل مكة ، قال : فرده ، قال : فصب عليه الماء حتى رغا ، ثم شرب ، ثم قال : «حرمت الخمر بعينها ، والسكر من كل شراب» <sup>(٢)</sup>.

(١) المحلى ٤٨٦/٧ .

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة محمد بن الفرات الكوفي ١٢٧٨/٤ ، ١٢٧٩ رقم «١٦٨٥» عن عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح به بلفظه ، وقال : لا يتابع عليه ، وأخرجه في ترجمة عبد الرحمن بن بشر الغطفاني ٧٣٠/٢ ، ٧٣١ رقم «٩١٦» من طريق عبد الرحمن بن بشر الغطفاني عن أبي إسحاق به دون القصة ، وقال : غير محفوظ ، وليس له من حديث أبي إسحاق أصل ، وهذا إنما يعرف عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابن عباس قوله ، وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٦/٢ ، ١٢٥/٤ من طريق عبد الرحمن بن بشر الغطفاني عن أبي إسحاق به دون القصة ، ومن طريق محمد بن الحنفية عن علي ، ولم يسق لفظه ، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه في ترجمة عبد الرحمن بن بشر الغطفاني ٥٥٥/١ حديث رقم «٣٣٧» من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي إسحاق به دون القصة ، وقال الخطيب : العباس بن يكار غير ثقة ، وعبد الرحمن بن بشر مجهول.

وإسناده ضعيف جداً فيه الحارث بن عبد الله الكوفي الأعور ، وهو شيعي متهم بالكذب ، له ترجمة في : أحوال الرجال للجوزجاني ص/٤٦ رقم «١١» ، التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٣/٢ رقم «٢٤٣٧» ، الجرح والتعديل ٧٨/٣ رقم «٣٦٣» المجروحين لابن حبان ٢٢٢/١ ، الكامل لابن عدي ١٨٥/٢ ، تهذيب الكمال ٢٤٤/٥ .

وأبو إسحاق السبيعي ، وإن كان ثقة إلا أنه اختلط بآخرة ، وهو أيضاً مشهور بالتدليس ، ولم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث ، كما قال شعبة ، وقال العجلي : وسائر ذلك إنما هو كتاب أخذه .هـ .



قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه من طريق محمد بن الفرات الكوفي ، وهو ضعيف باتفاق ، مطرح ، ثم عن الحارث ؛ وهو كذاب ، ومن طريق شعيب بن واقد وهو مجهول ، عن قيس بن قطن ؛ ولا يدرى من هو ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن الكلام فيه كالكلام فيه من طريق ابن عباس وقد ذكرناه (١).

**الثامن عشر :** قال الجصاص : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُمَارَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْخُمْرُ بَعِيْنُهَا

---

=قلت : ولم يصرح أبو إسحاق بسماعه من الحارث هذا الحديث فهو مما أخذه من كتابه. تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيتمي ص/٣٦٦ رقم «١٢٧٢» ، الجرح والتعديل ١/١٣٢ ، ١٤٨ .  
وقد جزم العقيلي بأنه ليس له من حديث أبي إسحاق أصل ، وفيه محمد بن الفرات التميمي الكوفي قال فيه أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث ، يروي عن أبي إسحاق أحاديث منكورة. الجرح والتعديل ٨/٥٩ الترجمة رقم «٢٧٠» .  
وتابعه عبد الرحمن بن بشر ، وقيل : ابن بشير ، فرواه عن أبي إسحاق به ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، جهله العقيلي ، والخطيب ، وقال العقيلي : حديثه غير محفوظ .  
ومتابعة محمد بن الحنفية عن علي لا تثبت ؛ لأنها من رواية محمد بن زكريا الغلابي ، عن شعيب بن واقد ، عن قيس بن قطن ، عن منذر ، عن محمد بن الحنفية ، عن علي ، ومحمد بن زكريا الغلابي قال فيه الدارقطني : بصري يضع. الضعفاء للدارقطني ص/١٥٥ الترجمة رقم «٤٨٤» .  
وشعيب بن واقد لا يكتب حديثه ، قال أبو حاتم الرازي : ضرب أبو حفص الصيرفي على حديث هذا الشيخ حيث رآه في كتابي. الجرح والتعديل ٤/٣٥٣ الترجمة رقم «١٥٤٤» .  
وقيس بن قطن جهله ابن حزم .  
(١) المحلي ٧/٤٨٤ .

حَرَامٌ وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»<sup>(١)</sup> ، قلت : هذا الحديث ضعيف ، فلا يصح احتجاج الحنفية به على مذهبهم.

**التاسع عشر:** ويروى عن سوار بن مصعب ، عن عطية العوفي عن أبي سعيد ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «حرمت الخمر بعينها قليلها ، وكثيرها ، والسكر من كل شراب»<sup>(٢)</sup>.

ولا حجة للكوفيين في هذا الحديث ؛ قال ابن حزم : وسوار مذكور بالكذب ، وعطية هالك ، ثم لو صح لم تكن فيه حجة لأن رواية شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله ابن شداد عن ابن عباس التي ذكرنا أنفا زائدة على هذه الرواية ، وزيادة العدل لا يجوز ردها<sup>(٣)</sup>.

**العشرون:** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا رَبِيعُ الْمُؤَدَّنُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ

(١) أخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٦/٢ عن ابن قانع به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه سعيد بن عمار ، والحرث بن النعمان الليثي ؛ وكلاهما ضعيف ، تنظر ترجمة سعيد في الضعفاء لابن الجوزي ٣٢٣/١ الترجمة رقم «١٤٢٥» ، تهذيب التهذيب ٦٦/٤ رقم «١١٢» ، وتنظر ترجمة الحرث في الضعفاء الصغير للبخاري ص/٢٨ الترجمة رقم «٦١» ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩١/٣ رقم «٤٢٥» ، تهذيب الكمال ٢٩١/٥ ، تهذيب التهذيب ١٥٩/٢ رقم «٢٧٧».

(٢) ذكره ابن حزم في المحلى ٤٨٣/٧ بلا إسناد ، ولو أسند لما كانت فيه حجة لأنه من رواية سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد ، وسوار متروك الحديث. له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧١/٤ الترجمة رقم «١١٧٥» ، الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٤/٣ رقم «٨٧١» ، تاريخ بغداد ٢٠٨/٩ رقم «٤٧٨٧».

وعطية بن سعد العوفي ضعيف ، وليس هالكا كما زعم ابن حزم. له ترجمة في : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٢/٦ الترجمة رقم «٢١٢٥» ، تهذيب الكمال ١٤٥/٢٠ رقم «٣٩٥٦».

وقال ابن الجوزي : وأما حديث أبي سعيد ، فهو موقوف ، وما يتصل إلى أبي سعيد ، ووافقه الذهبي ، فقال : قلنا : الصحيح أنه موقوف. التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ٣٣٣/١٠ ، تنقيح التحقيق للذهبي المطبوع مع التحقيق ٣٢٧/١٠ حديث رقم «٢٣٩٧».

(١) المحلى ٤٨٢/٧ ، ٤٨٣.



أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، فَأَطْعَمَهُ طَعَامًا ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ ، وَلَا يَسْأَلْ عَنْهُ ، فَإِنْ أَسْقَاهُ شَرَابًا ، فَلْيَشْرَبْ مِنْهُ ، وَلَا يَسْأَلْ عَنْهُ ، فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ»<sup>(١)</sup> ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث إباحة شرب النبيذ ،

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٢/٤ عن ربيع المؤذن به بنقطه ، وأحمد بن حنبل في المسند ٣٩٩/٢ عن حسين بن محمد بن بهرام المروزي ، عن مسلم بن خالد به دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٣٩/١١ حديث رقم «٦٣٥٨» عن عبيد الله بن عمر القواريري عن مسلم بن خالد الزنجي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بمعناه دون قوله «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» ، وأبو القاسم البغوي في مسند علي بن الجعد ١٠٦٣/٢ حديث رقم «٣٠٧١» عن علي بن الجعد عن مسلم بن خالد به بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي ١١٠/٣ حديث رقم «٢٤٦١» من طريق عبد الله بن رجاء ، وفي ترجمة محمد بن يحيى المروزي ٤٢٧/٥ حديث رقم «٥٣٠٥» من طريق علي بن الجعد ، كلاهما ، عن مسلم بن خالد به ، بمعناه ، دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» ، وقال لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا مسلم بن خالد ، وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة مسلم بن خالد الزنجي ٣٠٩/٦ الترجمة رقم «١٧٩٧» من طريق علي بن الجعد عن مسلم بن خالد الزنجي به ، بنحوه ، دون قوله «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» ، وقال ابن عدي : وهذا بهذا الإسناد ليس يرويه عن زيد بن أسلم عن سمي غير الزنجي بن خالد ، وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة ، من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، وأخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٩» من طريق علي بن الجعد عن مسلم بن خالد الزنجي به بنحوه ، وعنده فليكسره بالتماء ، والحاكم في المستدرک في كتاب الأطعمة ١٤٠/٤ حديث رقم «٧١٦٠» عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن الربيع بن سليمان المؤذن به بنحوه ، دون قوله «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ١٢٦/٤ ، فقال : صحيح. هـ ، وأخرجه البيهقي في التاسع والثلاثين من شعب الإيمان ، وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منهما ٦٧/٥ حديث رقم «٥٨٠١» ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة محمد بن علي الخزاز المالكي ٨٧/٣ ، ٨٨ الترجمة رقم «١٠٧٥» كلاهما ، من طريق عبد الله بن رجاء عن مسلم بن خالد الزنجي به بمعناه ، دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِشَيْءٍ» .

\* قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف ، فيه مسلم بن خالد الزنجي ، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، والراجح فيه أنه ضعيف لأنه رأي جمهور الأئمة ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٨٣/٨ رقم «٨٠٠» ، الكامل لابن عدي ٣٠٨/٦ رقم «١٧٩٧» ، تهذيب الكمال ٥٠٨/٢٧ رقم «٥٩٢٥» ، ميزان الاعتدال ٦ =

=/٤١٣ رقم «٨٤٩١»، إكمال تهذيب الكمال ١٧١/١١ رقم «٤٥٣٥»، تهذيب التهذيب ١٢٨/١٠ رقم «٢٢٨».

وقال ابن عدي : وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة ، من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، قلت : لم أقف على هذه المتابعة ، وهي إن وجدت ، لا يفرح بها ، لأن فيها عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٢٣٣/٥ الترجمة رقم «١١٠٧» ، تهذيب الكمال ١١٤/١٧ رقم «٣٨٢٠» ، وقال الحاكم : وله شاهد صحيح على شرط مسلم وحده حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، أَنبَأَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، - رضي الله عنه - رَوَايَةً قَالَ : «إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَخِيكَ الْمُسْلِمِ ، فَأَطْعَمْكَ طَعَامًا ، فَكُلْ ، وَلَا تَسْأَلُهُ ، وَإِذَا سَقَاكَ شَرَابًا ، فَاشْرَبْهُ ، وَلَا تَسْأَلُهُ» ، ووافقه الذهبي في التلخيص ١٢٦/٤ ، لكنه قال في سير أعلام النبلاء ١٧٨/٨ في ترجمة مسلم بن خالد الزنجي : هذا حديث منكر ، قلت : متابعه سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، لَا تَفِيدُ شَيْئًا ، لَأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ ، فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ ، وَهُوَ إِنْ كَانَ ثَقَّةً إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِهِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَظَرٌ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانُ : سَمِعْتُ ابْنَ عَجَلَانَ يَقُولُ : كَانَ سَعِيدُ الْمَقْبَرِيِّ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَاجْتَلَطَ عَلَيَّ ، فَجَعَلْتُهَا كُلُّهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبَخَارِيِّ ١٩٦/١ رقم «٦٠٣» ، وله ترجمة أيضا في : الجرح والتعديل ٤٩/٨ رقم «٢٢٨» ، الثَّقَاتُ لِابْنِ حِبَانَ ٣٨٦/٧ ، تهذيب الكمال ١٠١/٢٦ رقم «٥٤٦٢» ، سير أعلام النبلاء ٣١٧/٦ رقم «١٣٥» ، ميزان الاعتدال ٢٥٦/٦ رقم «٧٩٤٤» ، تهذيب التهذيب ٣٤١/٩ رقم «٥٦٤».

وقد أعلَّ حديث المقبري عن أبي هريرة أيضا بالوقف ، فقد سنل الدارقطني عن حديث المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَخِيكَ فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ... الحديث ، فقال : يرويه ابن عجلان ، واختلف عنه ؛ فرواه يحيى بن عجلان ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقال عبد الجبار بن العلاء بهذا الإسناد رواية ، ووقفه غيرهما ، عن ابن عيينة ، والموقوف أصوب. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ٣٩٢/١٠ رقم «٢٠٧٦».

قلت : قد رَوَى هذا الحديث ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من قال إذا دخلت على أخيك المسلم فكل من طعامه ٣٨٠/١٢ حديث رقم «٢٤٩١٨» عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِهِ ، مَوْقُوفًا ، وَفِي هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضًا ابْنُ عَجَلَانَ ، وَقَدْ سَلَفَ بَيَانُ حَالِهِ فِي سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ بَابِ الْحَدِّ فِي نَبِيذِ الْأَسْقِيَةِ ، وَلَا يَشْرَبُ بَعْدَ ثَلَاثٍ ٢٢٧/٩ حديث رقم «١٧٠٢٣» عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِهِ مَوْقُوفًا ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا فِي نَفْسِ الْبَابِ حَدِيثٌ رَقْمٌ «١٧٠٢٤» عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، بِهِ مَوْقُوفًا ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ أَبُو مَعْشَرٍ ؛ وَهُوَ نَجِيجٌ بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ ،



فإن قال قائل : إنما أباحه بعد كسره بالماء ، وذهب شدته ، قيل له : هذا كلام فاسد ، لأنه لو كان في حال شدته حراما ، لكان لا يحل ، وإن ذهب شدته بصب الماء عليه ، ألا ترى أن خمرًا لو صب فيها ماء ، حتى غلب الماء عليها ، أن ذلك حرام ، فلما كان قد أبيح في هذا الحديث الشراب الشديد ، إذا كسر بالماء ، ثبت بذلك أنه قبل أن يكسر بالماء غير حرام ، فثبت بما روينا في هذا الباب ، إباحة ما لا يسكر ، من النبيذ الشديد ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى.

لكن حديثه يصلح في المتابعات ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٤٩٣/٨ رقم «٢٢٦٣» ، الكامل لابن عدي ٥٢/٧ رقم «١٩٨٤» ، تاريخ بغداد ٤٥٧/١٣ رقم «٧٣٠٤» ، تهذيب الكمال ٣٢٢/٢٩ رقم «٦٣٨٦» ، ميزان الاعتدال ١٢/٧ رقم «٩٠٢٤» ، تهذيب التهذيب ٤١٩/١٠ رقم «٧٥٨» .

وقد روي هذا الحديث أيضا موقوفا من طريقين آخرين عن أبي هريرة ، فرواه أبو كثير الحنفي ، وسالم الدوسي ، كلاهما ، عن أبي هريرة ، فأما حديث أبي كثير الحنفي عن أبي هريرة ، فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فاكسره بالماء ٣٠٦/١٢ حديث رقم «٢٤٦٩٣» قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ الْحَنْفِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : «مَنْ رَأَى مِنْ شَرَابِهِ شَيْءً فَلْيَكْسِرْهُ بِالمَاءِ» ، وإسناده حسن ، وقيل : روي عن عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير ، عن أبي هريرة ، مرفوعا ، ولم أره ، قال البيهقي : ورأيت في حديث عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير السحيمي ، عن أبي هريرة مرفوعا : «إِذَا رَأَيْتَ مِنْ شَرَابِكَ رَيْبًا ، فَشُنْ عَلَيْهِ المَاءَ ، أَمْطِ عَنْكَ حَرَامَهُ ، وَاشْرَبْ خَلَالَهُ» ، قال : وهذا ضعيف ، عكرمة بن عمار اختلط في آخر عمره ، وساء حفظه ، فروى ما لم يتابع عليه ، وقد رواه عبد الله بن يزيد المقرئ ، عن عكرمة بن عمار قال : وقوله : «إِذَا رَأَيْتَ» ، قاله أبو هريرة ، وذكره إسحاق الحنظلي في مسنده. السنن الكبير للبيهقي ٥٢٦/٨ ، ٥٢٧ ، مختصر الخلافيات للبيهقي ٢٢/٥ ، ٢٣ .

قلت : لعل الحمل فيه على من دون عكرمة بن عمار ، فقد رواه ، وكيع عنه موقوفا ، وكذلك رواه المقرئ عنه — كما ذكر البيهقي — ، وهذان ثقتان ، والله أعلم.

وأما حديث سالم الدوسي عن أبي هريرة فأخرجه ابن أبي شيبة في نفس الباب ٣٠٦/١٢ حديث رقم «٢٤٦٩٢» قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ سَالِمِ الدَّوْسِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، يَقُولُ : «مَنْ رَأَى مِنْ نَبِيذِهِ ، فَلْيَشْنِ عَلَيْهِ المَاءَ ، فَيَذْهَبَ حَرَامَهُ وَيَبْقَى خَلَالَهُ» ، وهذا إسناده حسن.

\* وبناء على ما سبق يكون هذا الحديث عن أبي هريرة ضعيف مرفوعا ، صحيح موقوفا ، والله أعلم.

قلت : هذا إن صح الحديث ، لكنه لا يصح مرفوعا ، والصواب أنه موقوف على أبي هريرة - رضي الله عنه - ، ويكون معنى قول أبي هريرة كما تقدم عن البيهقي أنه قال : وإنما أراد بالكسر بالماء في هذا ، وفي غيره إذا خشي شدته ، قبل بلوغه حد الإسكار بدليل قوله : «وكل مسكر حرام» والحرام لا يحله دخول الماء فيه <sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم : ولا حجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه إباحة نبيذ المسكر لا بنص ولا بدليل ، ولا إباحة ما حرم الله من المأكَل كالخنزير وغيره ، ولا إباحة الخمر وإنما فيه أن لا تفتش على أخيك المسلم ، وأن يشج النبيذ إذا خيف أن يسكر بالماء ، وهم لا يقولون بهذا ، وهو موافق لقولنا إذا كان الماء يحيله عن الشدة إلى إبطالها ، وقد صح عن أبي هريرة تحريم المسكر جملة <sup>(١)</sup>.

الحادي والعشرون : قال النسائي : أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا الْعَوَّامُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، وَهُوَ عِنْدَ الرُّكْنِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْقَدَحَ ، فَرَفَعَهُ إِلَى فِيهِ ، فَوَجَدَهُ شَدِيدًا ، فَرَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَحَرَامٌ هُوَ ؟ ، فَقَالَ : «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ» ، فَأَتَى بِهِ ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْقَدَحَ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ ، فَصَبَّهُ فِيهِ ، فَرَفَعَهُ إِلَى فِيهِ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ أَيْضًا ، فَصَبَّهُ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : «إِذَا اغْتَلَمْتَ عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْأَوْعِيَةُ ، فَاكْسِرُوا مُتُونَهَا بِالْمَاءِ» <sup>(٢)</sup> ، احتج الحنفية

(١) السنن الكبير للبيهقي ٥٢٥/٨.

(١) المحلى ٤٨٨/٧.

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٥/٨ حديث رقم «٥٦٩٤» عن زياد بن أيوب به بلفظه ، و٢٣٦/٨ حديث رقم «٥٦٩٥» من طريق أبي إسحاق الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع به ، ولم يسق لفظه ، وقال : عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور



=، ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته ، ثم أخرج من طرق عن ابن عمر ما يدل على ضعف هذه الرواية عنه ، ثم قال : وهؤلاء أهل الثبوت ، والعدالة مشهورون بصحة النقل ، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ، ولو عاضده من أشكاله جماعة ، وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية باب الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٢/١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، حديث رقم «٢٤٣٣٨» ، «٢٤٣٥٩» من طريق قرة العجلي ، وأبي إسحاق الشيباني ، كلاهما ، عن عبد الملك بن القعقاع به بمعناه ، وفي باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فاكسره بالماء ٣٠٥/١٢ ، ٣٠٦ ، حديث رقم «٢٤٦٩١» من طريق قرة العجلي عن عبد الملك بن القعقاع به بمعناه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أياح شراب المسكر ٢٣٥/٣ ، ٢٣٦ ، حديث رقم «٥٢٠٤» عن زياد بن أيوب به بلفظه ، و٢٣٦/٣ ، حديث رقم «٥٢٠٥» من طريق أبي إسحاق الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع به ، ولم يسق لفظه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٩/٤ من طريق ليث ، وقرة العجلي ، وأبي إسحاق الشيباني ، ثلاثتهم ، عن عبد الملك بن أخي القعقاع به بمعناه ، ولم يسق لفظ حديث قرة العجلي ، وقال الطحاوي : ففي هذا إباحة قليل النبيذ الشديد ، وأولى الأشياء بنا إذ كان قد روي عنه هذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وروي عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كل مسكر حرام» أن نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر ، فيكون قوله : «كل مسكر حرام» على المقدار الذي يسكر منه من النبيذ ، ويكون ما في الحديث الآخر على إباحة قليل النبيذ الشديد ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة عبد الملك بن نافع ابن أخي القعقاع بن شور ٧٩٤/٣ من طريق العوام بن حوشب عن عبد الملك بن نافع به بمعناه ، وقال : ولا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله ، وأخرجه ابن حبان في المجروحين في ترجمة عبد الملك بن نافع ابن أخي القعقاع ١٣٢/٢ من طريق قرة العجلي عن عبد الملك بن القعقاع به بمعناه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٥١/٤ ، حديث رقم «٤٦٤٨» من طريق أبي إسحاق الشيباني عن مالك بن القعقاع عن ابن عمر بمعناه ، وقال الدارقطني : كذا قال مالك بن القعقاع ، وقال غيره : عن عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع ، وهو رجل مجهول ضعيف ، والصحيح عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «ما أسكر كثيره فقتله حرام» ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٩/٨ ، حديث رقم «١٧٤٤٥» ، «١٧٤٤٦» من طريق سليمان الشيباني ، وقرة العجلي ، كلاهما ، عن عبد الملك بن نافع به بمعناه ، وقال البيهقي : فهذا حديث يعرف بعبد الملك بن نافع هذا ، وهو رجل مجهول اختلفوا في اسمه واسم أبيه ، فقيل : هكذا ، وقيل : عبد الملك بن القعقاع ، وقيل ابن أبي القعقاع ، وقيل مالك بن القعقاع ، وأخرجه الجورقاني في الأباطيل في كتاب الأطعمة والأشربة باب شرب الخمر ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ ، حديث رقم «٦١٨» من طريق أبي بكر ابن السني عن أبي عبد الرحمن النسائي به بلفظه ، وقال : هذا حديث باطل.

\* قلت هذا حديث ضعيف ، مداره على عبد الملك بن نافع ، وهو ضعيف ، قال ابن أبي مريم : قلت ليحيى بن معين : أرأيت حديث عبد الملك بن نافع ؛ الذي يروي عنه إسماعيل بن أبي خالد في النبيذ ؟ قال : هم

بهذا الحديث على إباحة قليل النبيذ الشديد ، قال الطحاوي : ففي هذا إباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الأشياء بنا إذ كان قد روي عنه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام أن نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام على المقدار الذي يسكر منه من النبيذ ويكون ما في ويكون ما في الحديث الآخر على إباحة قليل النبيذ الشديد (١) .

قلت : هذا إن صح الخبر ، لكنه لا يصح ، قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأنه من طريق عبد الملك بن نافع ، وعبد الملك بن أخي القعقاع كلاهما عن ابن عمر مسندا وكلاهما مجهول ، وضعيف سواء كانا اثنين ، أو كانا واحدا (٢) .

وقال أبو جعفر النحاس : ثم رجعا إلى متن الحديث ، فقلنا : لو صح ما كانت فيه حجة لمن احتج به ، بل الحجة عليه به بينة ، وذلك أن قوله : «إذا اغتلمت عليكم» ، وبعضهم يقول «إذا رابكم من شرابكم ريب ، فاكسروا متنه بالماء» ، والريب في الأصل الشك ، ثم يستعمل بمعنى المخافة والظن

=بضعفونه ، وقال البخاري : لم يتابع عليه ، حديثه في الكوفيين ، وقال أبو حاتم : شيخ مجهول ، لم يرو إلا حديثا واحدا ، قطع الشيباني ذلك الحديث فجعله حديثين ، لا يثبت حديثه ، منكر الحديث ، وقال أبو حاتم أيضا : هذا حديث منكر ، وعبد الملك بن نافع شيخ مجهول ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به بحال ، ولا أعلم له شيئا مرويا غير هذا الخبر الواحد ، وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر الثقات مثل سالم ، ونافع ، ونويهما ، ولا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرا واحدا على جماعة ثقات خالفوه ، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى ، وإزاق الخطأ به أخرى ، لا يجوز الاحتجاج به بحال. التاريخ الكبير ٤/٣٤٤ الترجمة رقم «١٤١٣» ، الجرح والتعديل ٥/٣٧٢ «١٧٣٩» ، العلل لابن أبي حاتم ٤/٤٧٥ حديث رقم «١٥٧٩» ، المجروحين ٢/١٣٢ ، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٦ رقم «١٤٥٤» .

(١) شرح معاني الآثار ٤/٢١٩ ، نخب الأفكار ١٦/١٠٠ .

(٢) المحلى ٧/٤٨٣ ، وقال ابن حزم أيضا : وعبد الملك بن نافع قد قدمنا أنه مجهول ، لا يدرى من هو ؟ ، و أيضا ليس في هذا اللفظ إباحة لشرب المسكر. المصدر السابق ٧/٤٨٩ ، ٤٩٠ .



مجازا ، فاحتجوا بهذا ، وقالوا : معناه إذا خفتم أن يسكر كثيره فاكسروه بالماء ، قال أبو جعفر : وهذا من قبيح الغلط ، لأنه لو كان كثيره يسكر لكان قد زال الخوف وصار يقينا ، ولكن الحجة فيه لمن خالفهم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر ألا يُقَرَّ الشراب إذا خيف منه أن ينتقل إلى الحرام ، حتى يكسر بالماء الذي يزيل الخوف ، ومع هذا فحجة قاطعة عند من عرف معاني كلام العرب ، وذلك أن الشراب الذي بمكة لم يزل في الجاهلية والإسلام لا يطبخ بنار ، وإنما هو ماء يجعل فيه زبيب أو تمر ليطيب ، لأن مياههم فيها ملوحة وغلظ ، ولم يتخذ للذة ، وقد أجمع العلماء منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد أن ما نقع ، ولم يطبخ بالنار ، وكان كثيره يسكر ، فهو خمر <sup>(١)</sup> ، والخمر إذا صب فيها الماء أو صبت على الماء ، فلا اختلاف بين المسلمين أنها قد نجست الماء إذا كان قليلا ، فقد صار حكم هذا حكم الخمر ، وإذا أسكر كثيره ، فقليله حرام بإجماع المسلمين ، فزالت الحجة بهذا الحديث لو صح <sup>(٢)</sup>.

**الثاني والعشرون :** قال النسائي : أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : أَنبَأَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ مَتَّصُورٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ : عَطِشَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَأَتَى بَنِيذَ مِنَ السَّقَايَةِ ، فَشَمَّهُ ، فَقَطَّبَ ، فَقَالَ : «عَلَيَّ بِذُنُوبٍ مِنْ زَمَزَمَ» ، فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «لا» <sup>(٣)</sup> ، قلت : هذا حديث ضعيف جدا .

(١) قلت : في حكايته الإجماع نظر فالخمر عند الحنفية لا يكون إلا من عصير العنب خاصة ، وعدوا ما سواه نبيذاً .

(٢) الناسخ والمنسوخ للنحاس ١/٦٢١ ، ٦٢٢ .

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٦/٨ حديث رقم «٥٧٠٣» عن الحسن بن إسماعيل به بلفظه ، وقال : هذا خبر ضعيف لأن يحيى بن

=يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه ؛ لسوء حفظه ، وكثرة خطئه ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب المناسك باب في الشرب في الطواف ٥٠٠/٨ حديث رقم «١٤٨٤٩» عن يحيى بن يمان به مختصرا ، وفي كتاب الأثرية ٢١٣/١٢ حديث رقم «٢٤٣٣٩» عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٧/٣ حديث رقم «٥٢١٢» عن الحسن بن إسماعيل به بلفظه ، والفاكهي في أخبار مكة ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ حديث رقم «٥٨٥» عن علي بن حر بالموصلي عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٩/٤ من طريق محمد بن سعيد عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة يحيى بن يمان ١٥٤١/٤ من طريق أبي خيثمة عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وقال : وتابعه عبد العزيز بن أبان وهو دونه ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٤٣/١٧ حديث رقم «٦٧٥» من طريق عثمان بن أبي شيبة ، ويحيى الحماني ، ومحمد بن أيوب الواسطي ، ثلاثتهم ، عن يحيى بن يمان به مختصرا ، وابن عدي في الكامل في ترجمة خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري ٢٩/٣ من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وفي ترجمة يحيى بن يمان العجلي الكوفي ٢٣٥/٧ من طريق أبي معمر عن يحيى بن يمان به بلفظ مختلف ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيره ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ١٥٢ حديث رقم «٤٦٤٩» ، «٤٦٥٠» من طريق الحسين بن إسماعيل بن أبي المجالد المصيصي ، ويوسف بن موسى القطان ، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، وعلي بن حرب ، أربعتهم ، عن يحيى بن يمان به بنحوه ، و١٥٢/٤ حديث رقم «٤٦٥١» من طريق زيد بن الحباب عن الثوري به بنحوه ، وفي آخره زيادة وهي «إذا اغتلمت عليكم الأئمة فأكسروها بالماء» ، ثم قال الدارقطني : لا يصح هذا عن زيد بن الحباب ، عن الثوري ، ولم يروه غير اليسع بن إسماعيل ، وهو ضعيف ، وهذا حديث معروف بيحيى بن يمان ، ويقال إنه اتقلب عليه الإسناد ، واختلط عليه بحديث الكلبي عن أبي صالح ، و١٥٢/٤ حديث رقم «٤٦٥٢» من طريق عبد العزيز بن أبان عن الثوري به بلفظ مختلف ، وقال الدارقطني : عبد العزيز بن أبان متروك الحديث ، وأخرجه في العلل ١٩٣/٦ ، ١٩٤ من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب عن يحيى بن يمان به مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٧/٨ حديث رقم «١٧٤٣٨» من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والجورقاني في الأباطيل ٢٧٦/٢ حديث رقم «٦١٦» من طريق أبي بكر عن النسائي به بلفظه ، وقال : هذا حديث منكر وليس بصحيح ، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في كتاب الأثرية ٦٧٥/٢ ، ٦٧٦ ، ٦٧٦ حديث رقم «١١٢٤» من طريق علي بن حرب عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وقال هذا حديث منكر .

\* وهذا الحديث ضعيف جدا ، في إسناده يحيى بن يمان ، وهو ضعيف ، له ترجمة مطولة في تاريخ بغداد ١٢٠/١٤ ، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان ، فرواه عن الثوري به ، وتابعه أيضا اليسع بن إسماعيل ، فرواه عن زيد بن الحباب ، عن الثوري به ، كما تقدم أثناء التخريج ، وكلنا المتابعين واهية ، فالمتابعة الأولى ، فيها عبد العزيز بن أبان ، وهو متروك ، رماه ابن معين ، وغيره بوضع الحديث ، له ترجمة في



=تهذيب الكمال ١٠٧/١٨ رقم «٣٤٣٤»، ميزان الاعتدال ٣٥٧/٤ رقم «٥٠٨٧»، والمتابعة الثانية فيها اليسع بن إسماعيل، وهو ضعيف ضعفه الدارقطني، له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٥٨/١٤ رقم «٧٦٨٤». وقال أبو موسى محمد بن المثنى الزمن: ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث سفيان عن منصور: في النبيذ فقال: لا تحدث بهذا. الضعفاء للعقيلي ١٥٤٠/٤ الترجمة رقم «٢٠٦٩»، السنن الكبير للبيهقي ٥٢٨/٨ رقم «١٧٤٤١».

وقال الإمام أحمد: هذا منكر. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ص/٤٠٣ رقم «١٩٠٣». \* وقد وهم فيه يحيى بن يمان، والصواب أنه عن الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطالب بن أبي وداعة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما صرح بذلك الحفاظ، قال البخاري: قال يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنبيذ فصب عليه ماء، ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا، قال الأشجعي، وغيره: عن سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطالب أن النبي صلى الله عليه وسلم بنبيذ، ولم يثبت، لما قال الكلبي: قال لي أبو صالح: كل شيء حدثك، فهو كذب، وتابع عبد العزيز بن أبان، والواقدي يحيى بن يمان على وهمه. التاريخ الصغير ٥٢/٢، التاريخ الكبير ١٥٣/٣ رقم «٥٢٥».

وقال ابن نمير: أخطأ ابن يمان على الثوري، فقال: عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، وإنما هو الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطالب قال: عطش النبي صلى الله عليه وسلم، فذكره. الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩/٣ الترجمة رقم «٥٩٢».

وقال أبو زرعة: هذا إسناد باطل، عن الثوري، عن منصور، وهم فيه يحيى بن يمان، وإنما ذكروهم سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطالب بن أبي وداعة مرسلا، ولعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستنكرا على الكلبي. العلل لابن أبي حاتم ٤٤٠/٤ - ٤٤٢ حديث رقم «١٥٥٠».

وقال أبو حاتم: والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث رواه الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود، عن أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجر، وعن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يطوف بالبيت الحديث، فسقط عنه إسناد الكلبي، فجعل إسناد منصور، عن خالد، عن أبي مسعود متن حديث الكلبي. العلل لابن أبي حاتم ٤٤٤/٤، ٤٤٥ حديث رقم «١٥٥٢».

وقال الأثرم: هذا حديث يحتج به من لا فهم له في العلم، ولا معرفة بأصوله، وقد سمعت من أبي عبد الله، ومن غيره من أئمة أهل الحديث في هذا الحديث كلاما كثيرا، وبعضهم يزيد على بعض في تفسير قصته، فقال بعضهم: هذا حديث لا أصل له، ولا فرع، وقال: إنما أصل هذا الحديث الكلبي، والكلبي متروك عند أهل العلم، وكان يحيى بن اليمان عندهم ممن لا يحفظ الحديث، ولا يكتبه، وكان يحدث من حفظه بأعاجيب، وهذا من أنكر ما روى، وأما الذي روى عنه فإنه قد عثر عليه بما هو أعظم من الغلط مما قد كنينا عنه لصعوبته وسماجة ذكره. ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢٠٩.

**الثالث والمشرون :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ  
بْنِ عَيْسَى الْبَزَّازُ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ ، عَنْ  
الْكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ ، قَالَ : طَافَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي يَوْمٍ قَائِظٍ ، شَدِيدِ الْحَرِّ ،  
فَاسْتَسْقَى رَهْطًا مِنْ فُرَيْشٍ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَرَابٍ فَيُرْسِلُ  
إِلَيَّ ؟ » ، فَأَرْسَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ نَبِيذٌ  
زَبِيبٍ ، فَلَمَّا رَأَاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَا خَمْرَتِيهِ وَلَوْ بَعُودَ  
تَعْرِضِيهِ عَلَيْهِ » ، فَلَمَّا أَدْنَى الْإِنَاءَ مِنْهُ وَجَدَ لَهُ رَائِحَةً شَدِيدَةً ، فَقَطَّبَ ، وَرَدَّ  
الْإِنَاءَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَكُنْ حَرَامًا لَمْ نَشْرَبْهُ ، وَاسْتَعَادَ الْإِنَاءَ  
، وَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَقَالَ الرَّجُلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَدَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ ، فَصَبَّهُ

=وقال الدارقطني : يقال : إن يحيى وهم فيه ، وإنما روى الثوري ، يعني هذا ، عن الكلبي ، عن أبي  
صالح ، عن المطلب بن أبي وداعة ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والكلبي متروك الحديث ، ولا يحفظ  
هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان ، عن الثوري ، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان ، وهو  
متروك ، عن الثوري ، وتابعهما أيضا اليسع بن إسماعيل ، وهو ضعيف ، عن زيد بن الحباب ، عن  
الثوري ، وإنما حديث الكلبي الذي عند الناس ، والثوري ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي  
مسعود : أنه كان يمسح على الجوريين ، فيقال : أن يحيى بن يمان انقلب عليه هذا الحديث ، ودخل عليه  
في حديث الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب ، والله أعلم . العلل للدارقطني ١٩٣/٦ رقم «١٠٦١» .  
قلت : فرجع الحديث إلى الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب ، وهذا إسناد تالف ، فالكلبي  
؛ هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، وهو متروك ، متهم بالكذب ، وقد قال سفيان الثوري : قال لنا  
الكلبي : ما حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فهو كذب ، فلا ترووه عني ، وقال الحاكم أبو عبد الله :  
الكلبي أحاديثه عن أبي صالح موضوعة . ينظر : الجرح والتعديل ٢٧٠/٧ ، ٢٧١ الترجمة رقم «١٤٧٨»  
، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٩٥ رقم «١٧١» .  
وأبو صالح ؛ هو باذان ، ويقال : باذان مولى أم هانئ ، وهو ضعيف ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٦/٤  
رقم «٦٣٦» ، ميزان الاعتدال ٣/٢ رقم «٢٤٠٠» .  
\* ومعنى قَطَّبَ : أي قَبَضَ ما بين عينيه كما يفعل الغبوسُ ويخفف ويثقل . لسان العرب ٣٦٦٧/٥  
«قطب» .



عَلَى الْإِتَاءِ ، وَقَالَ : «إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْكُمْ شَرَابُكُمْ ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» (١) ، وهو حديث ضعيف جدا.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٦» عن أبي بكر يعقوب بن إبراهيم البراز به بلفظه ، وقال : الكلبي ؛ متروك ، وأبو صالح ؛ ضعيف ، واسمه باذان مولى أم هانئ ، و١٥١/٤ حديث رقم «٤٦٤٧» من طريق شبيب بن خالد عن الكلبي به بنحوه ، والواقدي في المغازي في شأن غزوة الفتح ٨٦٤/٢ عن سفيان بن سعيد الثوري به ، بنحوه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب المناسك باب الشرب في الطواف ٤٩٩/٨ حديث رقم «١٤٨٤٧» من طريق ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل الوداع ؛ وهو المطلب بألفاظ مختلفة ، والفاكهي في أخبار مكة في الشرب في الطواف ٢٨٧/١ حديث رقم «٥٨٦» من طريق عمر بن علي عن الكلبي به مختصرا ، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده - كما في بغية الباحث كتاب الأشربة ، باب تغطية الإتياء ٥٨٧/٢ حديث رقم «٥٤٥» - من طريق ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل وداعة ؛ وهو المطلب بألفاظ مختلفة ، وابن قانع في معجم الصحابة في ترجمة المطلب بن أبي وداعة ١٠٠/٣ رقم «١٠٦٧» من طريق الأعمش عن أبي صالح به مختصرا ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٩١/٢٠ حديث رقم «٦٨٩» من طريق الأعمش عن أبي صالح به مختصرا ، و٢٩١/٢٠ ، ٢٩٢ حديث رقم «٦٩٠» من طريق سفيان الثوري عن الكلبي به دون قوله : «، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَكُنْ حَرَامًا لَمْ تُشْرِبْهُ..» إلى آخر الحديث ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٧/٨ حديث رقم «١٧٤٣٦» عن أبي بكر بن الحارث الفقيه ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، كلاهما ، عن الدارقطني به بلفظه ، و٥٢٧/٨ حديث رقم «١٧٤٣٧» من طريق سفيان الثوري عن الكلبي به بنحوه ، وقال البيهقي : فهذا إنما رواه الكلبي ، والكلبي متروك ، وأبو صالح باذان ضعيف ، لا يحتج بخبرهما ، وأخرجه الجورقاني في الأباظيل في كتاب الأطعمة والأشربة باب شرب الخمر ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ حديث رقم «٦١٩» من طريق أبي منصور محمد بن عيسى الصوفي عن الدارقطني به بلفظه ، وقال هذا حديث باطل ، والكلبي ، وأبو صالح متروكان .

\* وهذا الحديث ضعيف جدا ، في إسناده الكلبي ؛ وهو متروك ، متهم بالكذب ، وأبو صالح ، وهو ضعيف ، كما تقدم في الحديث السابق.

وأما متابعة ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن المطلب ، فهي ضعيفة ، لضعف ابن أبي ليلى ، وهو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، له ترجمة في الضعفاء للعقيلي ١٢٥٤/٤ رقم «١٦٥٨» ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ رقم «١٧٣٩» ، الكامل لابن عدي ١٨٣/٦ رقم «١٦٦٣» ، تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥ رقم «٥٤٠٦» ، ميزان الاعتدال ٢٢١/٦ رقم «٧٨٣١» ، تهذيب التهذيب ٣٠١/٩ رقم «٥٠١» .

ومتابعة الأعمش عن أبي صالح ضعيفة أيضا ، لأن الأعمش مدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، ولم يسمع من أبي صالح ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لم يسمع الأعمش من أبي صالح ؛ مولى أم

**الرابع والعشرون :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ ، وَالْجَرِّ الْأَحْمَرِ ، فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ ، فَقَالَ : «لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَلَا فِي الْمَرْفَتِ ، وَلَا فِي النَّقِيرِ ، وَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ» ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ فِي الْأَسْقِيَةِ ؟ قَالَ : «صُوبُوا عَلَيْهِ مِنْ الْمَاءِ» ، وَقَالَ لَهُمْ فِي الثَّالِثَةِ ، أَوِ الرَّابِعَةِ : «فَأَهْرِيقُوهُ» <sup>(١)</sup>.

=هاتيء قيل له : إن ابن أبي طيبة يحدث عن الأعمش ، يحدث عن أبي صالح ؛ مولى أم هاتيء ، فقال : هذا هو مدلس عن الكلبي. المراسيل لابن أبي حاتم ص/٨٢ ، ٨٣ رقم «١٣٠» ، وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : هو يدلس ، وربما دلس عن ضعيف ، ولا يدري به ، فمتى قال : «حدثنا» ، فلا كلام ، ومتى قال : «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم ، وأبي وائل ، وأبي صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال ، قال ابن المديني : الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء ، وقال جرير بن عبد الحميد : سمعت مغيرة يقول : أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق ، وأعمشكم هذا ، قال الذهبي : كأنه عن الرواية عن جاء ، وإلا فالأعمش عدل صادق ثبت ، صاحب سنة وقرآن ، ويحسن الظن بمن يحدثه ، ويروى عنه ، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه ، فإن هذا حرام. ميزان الاعتدال ٣/٣١٦.

والحديث إنما يعرف من رواية الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب ، كما سلف ، وهذا إسناد تالف ، والله أعلم.

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢٢١/٤ عن أبي بكره به بلفظه ، ومن طريق إسرائيل عن علي بن بزيمة به ، ولم يسبق لفظه ، وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٦» عن محمد بن بشار عن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري به بنحوه ، إلا أن فيه زيادة وهي : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ ، أَوْ حَرَّمَ الْخَمْرَ ، وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوفَةَ» ، قَالَ : «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وأحمد في المسند ٢٧٤/١ عن أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة السابقة ، وفي الأشربة ص/٧٩ حديث رقم «١٩٢» عن أبي أحمد الزبيري به مختصراً ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١١٤/٥ ، ١١٥ حديث رقم «٢٧٢٩» عن زهير عن محمد بن عبد الله أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ١٨٧/١٢ حديث رقم «٥٣٦٥» - من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب عن أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة ، والطبراني في المعجم الكبير ١٠١/١٢ ، ١٠٢ حديث رقم «١٢٥٩٨» ، «١٢٥٩٩» من طريق إسرائيل ، وقيس بن الربيع ، كلاهما ، عن علي بن بزيمة به ، بنحوه ، بزيادة «وكل مسكر حرام» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٥/٨ حديث رقم «١٧٤٣١» من طريق إسرائيل عن علي بن بزيمة به بزيادة فيه.



قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أباح لهم أن يشربوا من نبيذ الأسقية ، وإن اشتد ، فإن قال قائل : فإن في أمره إياهم بإهراقه بعد ذلك دليلا على نسخ ما تقدم من الإباحة ، قيل لهم : وكيف يكون ذلك كذلك ؟ وقد روي عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب» ، وهو الذي روى عنه ما ذكرت ، فدل ذلك أن التحريم في الأشربة كان على الخمر بعينها قليلا ، وكثيرها ، والسكر من غيرها ، وكيف يجوز على ابن عباس مع علمه ، وفضله أن يكون قد روى عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ، ثم يقول : «حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب» ، فيعلم الناس أن قليل الشراب من غير الخمر ، وإن كان كثيره يسكر حلال ، هذا غير جائز عليه عندنا ، ولكن معنى ما أراد بإهراق النبيذ في حديث قيس أنه لم يأمنهم عليه أن يسرعوا في شربه ، فيسكروا ، والسكر محرم عليهم ، فأمرهم بإهراقه لذلك<sup>(١)</sup>.

ورد ابن حزم هذا الحديث ، فقال : فهذا من طريق قيس بن حبتر ؛ وهو مجهول<sup>(٢)</sup> ، ثم لو صح لكان أعظم حجة لنا عليهم ، لأنه مخالف كله لقولهم ، موافق لقولنا في الأمر بهرقه ، وقوله : «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» كفاية لمن كان له مُسْكَةٌ عقل ، فاعجبوا لقوم يحتجون بما هو نص مخالف لقولهم ، إن الحياء ههنا لعدم<sup>(٣)</sup>.

قلت : قال البغوي : حدثنا علي ، أخبرنا شعبة ، عن أبي جمرة ، قال : كنت أقعد مع ابن عباس ، فكان يجلسني معه على سريره ، فقال لي : أقم عندي

(١) شرح معاني الآثار ٢٢١/٤.

(٢) قلت : قيس بن حبتر ليس مجهولا ، بل هو ثقة ، فإن أراد جهالة عينه ، فقد روى عنه جمع منهم عبد الكريم بن مالك الجزري ، وعلي بن بزيمة ، وغالب بن عباد ، وإن أراد جهالة حاله ، فقد وثقه أبو زرعة الرازي ، والنسائي ، له ترجمة في : تهذيب الكمال ١٧/٢٤ رقم «٤٨٩٧».

(٣) المحلى ٨٥/٧.

حتى أجعل لك سهما من مالي ، قال : فأقمت معه شهرين ، فقالت لي امرأة : سله عن نبيذ الجر ، قال : وكانت عليّ يمين أن لا أسأله عن نبيذ الجر ، فسأله عن ذلك ، فنهاهم عنه ، فقلت : يا أبا العباس إني أنتبذ في جرة لي خضراء ، فأشرب نبيذا حلوا يتقرر منه بطني ، قال : لا تشربه ، وإن كان أحلى من العسل ، قال فقلت : إن وفد عبد القيس يشربون نبيذا شديدا ، قال : اكسره بالماء إذا أحسست شدته... ، ثم ذكر حديث وفد عبد القيس بطوله<sup>(١)</sup>.

وفيه أن الكسر بالماء من كلام ابن عباس - رضي الله عنه - ، وقد عارض البيهقي بهذه الرواية رواية قيس بن حبتر عن ابن عباس ، ثم قال : وإنما أراد بالكسر بالماء في هذا ، وفي غيره إذا خشي شدته ، قبل بلوغه حد الإسكار بدليل قوله : «وكل مسكر حرام» والحرام لا يحله دخول الماء فيه<sup>(٢)</sup>.

الخامس والعشرون : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّقَايَةُ ، فَقَالَ : «أُسْقُونِي مِنْ هَذَا» ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَلَا نَسْقِيكَ مِمَّا نَصْنَعُ فِي الْبُيُوتِ ؟ قَالَ : «لا ، وَلَكِنْ اسْقُونِي مِمَّا يَشْرَبُ النَّاسُ» ، قَالَ : فَأَتَيْتُ بِقَدَحٍ مِنْ نَبِيذٍ ، فَذَاقَهُ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ قَالَ : «هَلُمُّوا مَاءً» ، فَصَبَّهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «زِدْ فِيهِ» ، مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : «إِذَا أَصَابَكُمْ هَذَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) مسند ابن الجعد ٥٨٤/١ حديث رقم «١٣١٩».

(٢) السنن الكبير للبيهقي ٥٢٥/٨ ،

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١١/١٢ ، ٢١٢ حديث رقم «٢٤٣٣٧» عن عبد الرحيم بن سليمان به بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الحج باب سقاية الحاج ٣٦٩/١ حديث رقم «١٦٣٥» ، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب المناسك باب



= استحبنا الاستيقاء من ماء زمزم إذ النبي صلى الله عليه وسلم قد أعلم أنه عمل صالح ، وأعلم أن لو لا أن يغلب المستقي منها على الاستيقاء لنزع معهم ٣٠٦/٤ حديث رقم «٢٩٤٦» ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢١٤/١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٥ حديث رقم «٥٣٩٢» - ، والحاكم في المستدرک في كتاب المناسك ٦٤٨/١ حديث رقم «١٧٤٧» والطبراني في المعجم الكبير ٣٤٥/١١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٦ حديث رقم «١١٩٦٣» والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الحج باب سقاية الحاج والشرب منها ، ومن ماء زمزم ٢٣٩/٥ حديث رقم «٩٦٥٣» خمستهم من طريق خالد الحذاء عن عكرمة به ، دون قوله : «فأتى بقدح من نبيذ... إلى آخر الحديث» ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي في التلخيص ٤٧٥/١ ، ٤٧٦ فقال : رواه البخاري ، فما حاجة إلى استدراكه ، وأخرجه أحمد في المسند ٢١٤/١ ، ٢١٥ من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد به دون قوله : «فأتى بقدح من نبيذ... إلى آخر الحديث».

\* وهذا الحديث بعضه صحيح ، وبعضه ضعيف ، فاما الصحيح منه فقوله : «أتى النبي صلى الله عليه وسلم السقاية ، فقال : «أسقوني من هذا» ، فقال العباس : ألا نسقيك مما تصنع في النبوت ؟ قال : «لا ، ولكن أسقوني مما يشرب الناس» ، وهو ما أخرجه البخاري في الصحيح ، وأما الضعيف : فقوله : «فأتى بقدح من نبيذ ، فذاقه ، فقطب... إلى آخر الحديث» ، فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد عن ابن عباس ، ومثله لا يحتمل تفرد به ، فقد ضعفه ابن معين ، وغيره ، له ترجمة في تهذيب التهذيب ٣٢٩/١١ ، وقال البيهقي : يزيد بن أبي زياد ضعيف ، لا يحتج به ، لسوء حفظه ، وقد روى خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قصة طواف النبي صلى الله عليه وسلم ، وشربه ، ولم يذكر فيها ما ذكر يزيد بن أبي زياد ، وإنما تعرف هذه الزيادة من رواية الكلبى كما مضى ، وزاد يزيد شربه منه قبل خلطه بالماء ، وهو بخلاف سائر الروايات ، وكيف يُظنُّ بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يشرب المسكر ، إن كان مسكرا على زعمهم قبل أن يخلطه بالماء ، فدل على أنه لا أصل له ، والله أعلم. السنن الكبير للبيهقي ٥٢٨/٨ ، ٥٢٩.

وقال ابن حزم : ويزيد ضعيف ، وقد روينا عنه في الرايات السود خبرا موضوعا على النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس فيه أحد يتهم غيره ، وقد ضعفه شعبة ، وأحمد ، ويحيى. المحلى ٤٨٤/٧ . وقال ابن بطل : استدلل أهل الكوفة بهذا الخبر على جواز شرب المسكر ، قالوا : وقد روي عن عمر ، وعلي مثل ذلك ، قال الطبري : فيقال لهم : إن تقطيبه منه لم يكن لأجل أنه كان مسكرا ، ولا أن قوله : «إذا اشتد نبيذكم فاكسروا بالماء» أن معناه : إذا اشتد ، فصار يسكر شرب كثيره ؛ لأن ذلك لو كان معناه ، لكان ذلك إباحة منه عليه الصلاة والسلام شرب الخمر إذا صب عليه الماء ؛ لأن الخمر لا تصير حلالا بصب الماء عليها ، بل تفسد الماء الذي يخالطها ، ويحول عن حد الطهارة ، فدل أن تقطيبه منه عليه السلام إنما كان من حموضته لا من إسكره ، وأن قوله : «إذا راكبكم منه شيء» ؛ يعنى إذا خفتم تغييره إما إلى حموضة ، وإما إلى إسكر ، فاكسروه قبل تغييره إلى ذلك ؛ كي لا يفسد عليكم ، وهذا من أدل الدليل على تحريم شرب ما أسكر كثيره ؛ لأنه أمر بكسره بالماء إذا صار إلى حد يريب شربه ، فلو حل شربه بعدما يصير مسكرا لم يأمر بعلاجه بالماء قبل مصيره مسكرا ، بل كان يقول عليه السلام : إذا راكبكم منه شيء فانتفخوا به واشربوه ، ولا تكسروه ، وإنما أمر بكسره ؛ لأنه كان قد بدت فيه الاستحالة إلى الخلية بما حدث فيه من الفساد ، والحموضة ، وذلك موجود في الأشربة التي تنتقل إلى الحموضة قبل دخول

قال الإمام فخر الدين الرازي : وجه الاستدلال به أن التقطيب لا يكون إلا من الشد يد ، ولأن المزج بالماء كان لقطع الشدة بالنص <sup>(١)</sup>.

=الحال التي تصير بها خمراً ، فكسره بالماء ليهون عليه شربه ، ومثل هذا المعنى ما روى عن عمر ، وعلي في ذلك ، حدثنا الربيع بن سليمان ، حدثنا ابن وهب ، عن أسامة بن زيد ، أنه سمع نافعاً يقول : إن عمر قال ليرفأ : اذهب إلى إخواننا الثقيين فالتمس لنا عندهم شراباً ، فأتاهم ، فقالوا : ما عندنا إلا هذه الإداوة ، وقد تغيرت ، فدعا بها عمر ، فذاقها ، فقبض وجهه ، ثم دعا بالماء ، فصب عليه ، فشرب ، قال نافع : والله ما قبض وجهه إلا أنها تخللت ، قال ابن وهب : وحدثنا عمرو بن الحارث ، أن سلام بن حفص أخبره ، أن زيد بن أسلم ، أخبره أن أصحاب النبي عليه السلام كانوا إذا حمض عليهم النبيذ كسروه بالماء ، وروى إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال : حدثنا عتبة بن قرقد قال : دعا عمر بعس من نبيذ قد كاد يكون خلا ، فقال لي : اشرب ، فأخذته ، فجعلت لا أستطيع شربه ، فأخذته من يدي ، فشرب حتى قضى حاجته. شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣١٤/٤ ، ٣١٥.

وقال ابن حزم : ثم لو صحت - يعني الأخبار التي جاء فيها كسر النبيذ بالماء - لكانت أعظم حجة عليهم ، لأن فيها كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم مزجه بالماء ، ثم شربه ، وهذا لا يخلو ضرورة من أحد وجهين : إما أن لا يكون ذلك النبيذ مسكراً ، فهي كلها موافقة لقولنا ، وإما أن يكون مسكراً كما يقولون ، فإن كان مسكراً ، فصب الماء على المسكر عندهم لا يخرجهم عندهم عن التحريم إلى التحليل ، ولا ينقله عن حاله أصلاً إن كان قبل صب الماء حراماً ، فهو عندهم بعد صبه حرام ، وإن كان قبل صبه حلالاً ، فهو بعد صبه حلال ، وإن كان قبل صبه مكروهاً فهو بعد صبه مكروه ، فقد خالفوه كلها وجعلوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي حققوه عليه باطلاً عندهم ، ولغوا لا معنى له ، وهذا كما ترى ، وإن كان صب الماء نقله عن أن يكون مسكراً إلى أن لا يكون مسكراً ، فلا متعلق لهم فيه حينئذ أصلاً ، لأنه إذا لم يكن مسكراً ، فلا نخالفهم في أنه حلال ، فعاد عليهم جملة. المحلى ٤٨٤/٧.

وقال الإمام فخر الدين الرازي : لعل ذلك النبيذ كان ماءً نبذت تمرات فيه لتذهب الملوحة ، فتغير طعم الماء قليلاً إلى الحموضة ، وطبعه عليه السلام كان في غاية اللطافة ، فلم يحتمل طبعه الكريم ذلك الطعم ، فلذلك قطب وجهه ، وأيضاً كان المراد بصب الماء فيه إزالة ذلك القدر من الحموضة أو الرائحة - تفسير الفخر الرازي ٤٧/٦.

وأما ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج ٣٩٠/٢ حديث رقم «١٣١٦» من طريق حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني ، قال كنت جالساً مع ابن عباس عند الكعبة ، فأتاه أعرابي ، فقال : ما لي أرى بني عمكم يسقون الغسل ، واللبن ، وأنتم تسقون النبيذ ، أمن حاجة بكم أم من بخل ؟ فقال ابن عباس : الحمد لله ما بنا من حاجة ، ولا بخل قدم النبي صلى الله عليه وسلم على راحتيه ، وخلفه أسامة ، فاستسقى ، فأتيناه ببناء من نبيذ ، فشرب ، وسقى فضله أسامة ، وقال : «أحسنتم ، وأجملتم ، كذا فاصنعوا» ، فلا تريد تغيير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد بين النووي أن النبيذ هنا ماء محلى بزيبب أو غيره بحيث يطيب طعمه ، ولا يكون مسكراً ، فأما إذا طال زمنه ، وصار مسكراً ، فهو حرام. شرح صحيح مسلم للنووي ٧٣/٥.

(١) تفسير الفخر الرازي ٤٦/٦.



قلت : لا يصح استدلال الكوفيون على مذهبهم بهذا الحديث ، لأن قوله : «فَأَتَى بِقَدَحٍ مِنْ نَبِيذٍ ، فَذَاقَهُ ، فَقَطَّبَ... إلى آخر الحديث» ، تفرد به يزيد بن أبي زياد ، عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، ويزيد ضعيف ، ولا يقبل هذا منه ، وأما باقي الحديث ، فصحيح ، والله أعلم.

**المادس والعشرون :** قال أبو داود : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي الْقَمُوصِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ كَانَ مِنَ الْوَفْدِ الَّذِينَ وَقَدُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ يَحْسِبُ عَوْفٌ أَنَّ اسْمَهُ قَيْسُ بْنُ النُّعْمَانِ ، فَقَالَ : «لَا تَشْرَبُوا فِي نَقِيرٍ ، وَلَا مُزْقَةٍ ، وَلَا دُبَاءٍ ، وَلَا حَنْتَمٍ ، وَاشْرَبُوا فِي الْجِلْدِ الْمُوَكَّى عَلَيْهِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ أَعْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه موقوفاً أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٥» عن وهب بن بقية به بلفظه ، وأخرجه مرفوعاً مسنداً في مسنده - كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري في كتاب الأثرية ، باب جامع في الأوعية التي نهى عنها ٣٥٣/٤ ، ٣٥٤ ، حديث رقم «٣٧٣٤» - عن يحيى القطان عن عوف بن أبي جميلة به مطولاً ، وأحمد في المسند ٢٠٦/٤ عن إسماعيل بن إبراهيم بن علية عن عوف الأعرابي به مطولاً دون قوله : «فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ أَعْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ» ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٣٥٢/٥ ، ٣٥٣ ، حديث رقم «٢٩٣٤» من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عوف بن أبي جميلة به مطولاً ، والبقوي في معجم الصحابة في ترجمة قيس بن النعمان ١٠/٥ ، ١١ ، حديث رقم «١٩٦٤» من طريق إسحاق بن يوسف عن عوف بن أبي جميلة به مطولاً ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢١/٤ من طريق عثمان بن الهيثم المؤذن عن عوف بن أبي جميلة به بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٤/٨ ، حديث رقم «١٧٤٢٩» من طريق عثمان بن الهيثم المؤذن عن عوف بن أبي جميلة به بنحوه ، وقال البيهقي : الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذا اللفظة ، وفي هذا الإسناد من يجهل حاله ، وتعقبه العيني ، فقال : رجال هذه الرواية كلهم ثقات ، والزيادة من الثقات مقبولة ، وجهالة الصحابي لا تضر صحة الإسناد على ما عرف. نخب الأفكار للعيني ١١٩/١٦.

استدل الكوفيون بهذا الحديث على جواز شرب النبيذ الشديد الذي يسكر كثيره ، وقالوا : لو كان حراما ما أرشدنا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى كسره بالماء قبل شربه ، لأن الحرام لا يحله دخول الماء فيه .  
وقد نقض ابن حزم استدلالهم به على مذهبهم فقال : أبو القموص مجهول ، ثم لو صح لكان حجة قاطعة موافقة لقولنا مفسدة لقولهم بما فيه من الأمر بهرقه إن لم يقدر على إبطال شدته بالماء <sup>(١)</sup> .

قلت : أبو القموص ليس مجهولا ، بل هو ثقة ، فإن أراد ابن حزم جهالة عينه ، فهي مندفة عنه ، فقد روى عنه قتادة ، وعوف الأعرابي ، وغيرهما ، وإن أراد جهالة حاله ، فهي مندفة عنه أيضا ، فقد قال العجلي : أبو القموص تابعي ثقة <sup>(٢)</sup> .

والجواب الصحيح عن هذا الحديث من وجهين : الوجه الأول : الجمع بين هذا الحديث ، وبين قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كل مسكر حرام» ، وذلك بأن يقال : إن معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَاكْسِرُوهُ بِالماء» ؛ أي إن اشتد النبيذ بأن صار حامضا ، ولم ينش ، أي لم يبلغ حد الإسكار ، فاكسروه بالماء ، هذا هو المعنى الذي يجب أن يحمل عليه الحديث ، لأن النبيذ إن اشتد ونش ، فلا يحله كسره بالماء ، لأنه حينئذ يكون خمرا ، ويؤكد هذا المعنى قوله : «فَإِنْ أَغْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ» ، أي فإن ضاق عليكم ، فلم تستطيعوا التمييز بين حلاله الذي لم ينش ، وحرامه الذي قد نش ، فأريقوه ، وبهذا تتفق جميع الأخبار .

(١) المحلى ٤٨٥/٧ .

(٢) ترجمت له من التاريخ الكبير للبخاري ٤٠٣/٣ رقم «١٣٤٠» ، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص ٥٠٨ رقم «٢٠١٩» ، الجرح والتعديل ٥٦٨/٣ «٢٥٧٧» تهذيب الكمال ١٠٠/١٠ رقم «٢١٢٣» .



والوجه الثاني : الترجيح : فنقول هذا حديث غريب ، تفرد به أبو القموص زيد بن علي ، عن قيس بن النعمان ، ولم يصرح أحد من النقاد بتوثيق أبي القموص إلا العجلي ، كما سلف ، فحديثه مرجوح لمعارضته الأحاديث الصحيحة في حرمة كل مسكر ، لا سيما وقد جزم بعض العلماء بتواترها ، والله أعلم .

**المابع والعشرون :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ صَاعِدٍ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ فِدَ عَبْدُ الْقَيْسِ : « لَا تَشْرَبُوا فِي نَقِيرٍ ، وَلَا مُقَيْرٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَا دُبَّاءٍ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا حَنْتَمٍ ، وَلَا مَزَادَةٍ ، وَلَكِنْ اشْرَبُوا فِي سِقَاءٍ أَحَدِكُمْ غَيْرَ مُسْكِرٍ ، فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) المقير : هو المزفت ، وقد سلف بيانه .

(٢) الدُبَّاء : القرع ، واحدها دُبَّاءة ، كانوا ينتبذون فيها ، فتسرع الشدة في الشراب ، وتحريم الانتباز في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ، ثم نسخ وهو المذهب ، وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم ، ووزن الدُبَّاء فعلاً ، ولأمه همزة لأنه لم يعرف انقلاب لأمه عن وَاوٍ أو ياء قاله الزمخشري ، وأخرجه الهروي في هذا الباب على أن الهمزة زائدة وأخرجه الجوهري في المعتل على أن همزته منقلبة وكأته أشبه . النهاية في غريب الحديث ٩٦/٢ «دب» .

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٨» عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، وابن صاعد ، والحسين بن إسماعيل به بلفظه ، وقال : لفظ ابن منيع ، يعني البغوي ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٤١/٣ حديث رقم «١٩٩٣» عن نصر بن علي الجهضمي عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ومن طريق أبي سلمة ، وأبي صالح كلاهما ، عن أبي هريرة مختصراً ، وفيه عقب طريق أبي سلمة أن النهي عن الحنتم من قول أبي هريرة ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب في الأوعية ٥٣٦/٢ حديث رقم «٣٦٩٣» عن وهب بن بقية عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٩»

=من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره «وكل مسكر حرام» ، وفي باب ذكر النهي عن نبيذ الدباء والنقير والمقير والحنتم ٢٢٣/٨ حديث رقم «٥٦٣٧» من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن نبيذ الأوعية ١١٢٧/٢ حديث رقم «٣٤٠١» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، ومالك في الموطأ في كتاب الحد في الخمر باب في النهي عن الابتذال ٤٨/٢ حديث رقم «١٨٣٤» من طريق عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة مختصرا ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٠/٩ حديث رقم «١٦٩٢٦» ، والحميدي في المسند ٤٦٣/٢ حديث رقم «١٠٨٠» كلاهما من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وعند الحميدي أن انتهى عن الابتذال في النقير والحنتم من قول أبي هريرة ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٤١/٢ ، ٢٧٩ ، ٥٠١ ، ٥٤٠ ، من طريق أبي سلمة ، و٥١٤/٢ من طريق عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، كلاهما ، عن أبي هريرة مختصرا ، وفي ٢٤١/٢ أن النهي عن الحنتم من قول أبي هريرة ، وجاء في ٥٠١/٢ في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، وأخرجه فيه ٤١٤/٢ من طريق يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين به مختصرا ، والبخاري في مسنده ٢٤٠/١٧ حديث رقم «٩٩١٣» عن نصر بن علي الجهضمي ، عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ورقم «٩٩١٤» عن زياد بن يحيى ، عن نوح بن قيس به ، ولم يسق لفظه ، وقال : بنحوه ، وهذا الحديث لا تعلم رواه عن ابن عون إلا نوح بن قيس ، وأخرجه النسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة المحظورة باب النهي عن نبيذ الجر ١٨٩/٤ حديث رقم «٦٨٣٧» من طريق يزيد النحوي عن ابن سيرين به مختصرا ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٦٣/١٠ حديث رقم «٦٠٧٧» عن أحمد بن إبراهيم الموصلي عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، و٣٤٨/١٠ حديث رقم «٥٩٤٤» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، و٥١١/١٠ حديث رقم «٦١٢٨» من طريق مجاهد عن أبي هريرة مختصرا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الابتذال في الدباء والحنتم والنقير والمزفت ٢٢٦/٤ ، ٢٢٧ من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين به بمعناه ، دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ومن طريق أبي سلمة ، ومجاهد ، وعبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، ثلاثهم ، عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في طريق أبي سلمة أن النهي عن الابتذال في النقير والحنتم من قول أبي هريرة ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢٢٥/١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ،



قلت : هذا الحديث لا يصلح استدلال الكوفيين به على مذهبهم ، فحجبتهم فيه عبارة : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، وهي زيادة لا تثبت في الحديث.

**الثامن والعشرون :** قال إسحاق بن راهويه : أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ ثُمَامَةَ بْنَ كِلَابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَلَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْفَتِ ، وَمَا كَانَ سِوَى

= «١٧٤٧٣» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة هريرة مختصرا ، وفيه أن النهي عن الانتباز في الحنتم من قول أبي هريرة.

\* قلت : هذا الحديث صحيح دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، فقد تفرد بهذا أبو الأُشعث أحمد بن المقدم العجلي عن نوح بن قيس ، وأبو الأشعث ، وإن كان صدوقا إلا أنه لا يقبل هذا منه ، فقد روى هذا الحديث نصر بن علي الجهضمي ، ووهب بن بقية ، وأحمد بن إبراهيم الموصلي ، وزباد بن يحيى - وكلهم ثقات - عن نوح بن قيس ، ولم يذكروا هذه الزيادة ، فدل ذلك على وهم أحمد بن المقدم فيما زاده ، وقد تقدم عن البيهقي أنه قال : يشبه أن تكون - يعني هذه الزيادة - من قول بعض الرواة ، وتعقبه ابن الترمكاني فقال : هذا دعوى ، والراوي إذا كان ثقة قبلت زيادته. الجوهر النقي ٣٠٣/٨.

قلت : هذا إن كان الراوي ثقة ، أما هنا فالراوي صدوق ، فكيف تقبل منه زيادته ، وقد روى الحديث جماعة ثقات ، فلم يوافقوه على ذلك ، ثم إن هذه الزيادة تخالف الأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر ، والنبذ الشديد الذي يسكر كثيره لا يحله صب الماء عليه ، ولو كثر الماء ، والله أعلم.

\* تنبيه : قد تقدم في بعض طرق حديث أبي هريرة أن النهي عن الانتباز في النقيير ، والحنتم من قوله - رضي الله عنه - ، وقد ثبت النهي عنهما مرفوعا في غير حديث أبي هريرة ؛ فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب آداء الخمس من الإيمان ٧٠٧/٢ حديث رقم «٣٠٩٥» من طريق أبي جَمْرَةَ الضَّبْعِيِّ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ قَدْ عَبْدَ الْقَيْسُ : «أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ... الحديث وفيه ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالنَّقِيرِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْفَتِ».

ذَلِكَ مِنَ الْأَسْقِيَةِ فَكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» <sup>(١)</sup> ، قلت : حجة الكوفيين في هذا الحديث قوله : «وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَسْقِيَةِ فَكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» ، وهو لا يصح ، فيسقط احتجاج الكوفيين به على مذهبهم.

**التاسع والعشرون :** أخرج عبد الرزاق من طريق أبان ، عن سعيد بن جببر ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ يَوْمًا ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ نَادَى رَجُلًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ هَذَا رَجُلٌ شَارِبٌ ، فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ ، فَقَالَ : «مَا شَرِبْتَ ؟» ، فَقَالَ : عَمِدْتُ إِلَى زَبِيبٍ ، فَجَعَلْتُهُ فِي جِرِّ حَتَّى إِذَا بَلَغَ ، فَشَرِبْتُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يَا أَهْلَ الْوَادِي أَلَا إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَمَّا فِي الْجَرِّ الْأَحْمَرِ ، وَالْأَخْضَرِ ، وَالْأَبْيَضِ ، وَالْأَسْوَدِ مِنْهُ لِيَنْبِذَ أَحَدُكُمْ فِي سِقَانِهِ ، فَإِذَا خَشِيَهُ فَلْيَشْجُجْهُ» <sup>(١)</sup> بالماء» <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده ٦٥٦/٣ حديث رقم «١٢٤٨» عن أبي عامر العقدي به بلفظه. \* وهذا الحديث إسناده ضعيف ، فيه ثمانية بن كلاب ، قال البيهقي : وثامة بن كلاب هذا مجهول ، والثابت عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي قتادة ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخَلِيطِينَ دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. السنن الكبير للبيهقي ٥٢٦/٨.

وتعقبه ابن الترمذاني فقال : ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين. الجوهر النقي ٣٠٣/٨ ، قلت : هذا التعقب لا يفيد هذا الراوي شيئا ، لأن ذكر ابن حبان له في الثقات لا يرفع من شأنه ، فابن حبان يذكر في كتاب الثقات بجانب الثقات المجاهيل إما عينا ، وإما حالا ، ليس هذا قصيب ، بل إنه يذكر في كتاب الثقات من لا يعرفهم هو ، ومثال ذلك قال في الثقات ٣٧/٤ : أبان ؛ شيخ يروي عن أبي بن كعب روى عنه محمد بن جحادة ، لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو. هـ ، وفيه من هذا شيء كثير. ومثله ضعيف دون قوله : «وَلَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْقَتِ» ، فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس السابق في قصة وفد عبد القيس ، لكنه منسوخ بحديث بريدة عند مسلم ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم «٩٧٧» ، وقد تقدم.

(١) شَجَّ الْخَمْرَ بِالْمَاءِ يَشْجُهَا ، بالكسر ، وَيَشْجُهَا ، شَجًّا : مَرَجَّهَا ، وهو مجاز . المحكم والمحيط الأعظم ١٧٥/٧ ، تاج العروس ٥٥/٦ «شجج».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٦٩٤٩».



قال ابن حزم : وخبر فيه النهي عن النبذ في الجرار الملونة ، والأمر بأن ينبذ في السقاء فإذا خشي فليشجه بالماء ، فهذا من طريق أبان ؛ وهو الرقاشي ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه إذا خشي فليشجه بالماء ، ومعناه إذا خشي أن يسكر بإجماعهم معنا لا يحتمل غير هذا أصلا ، فإذا شج بالماء بطل إسكاره ، وهذا لا نخالفهم فيه وليس فيه أن بعد إسكاره يشج إنما فيه «إذا خشي» ، وهذا بلا شك قبل أن يسكر<sup>(١)</sup>.

**الثلاثون :** قال أبو يعلى الموصلي : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) المحلى ٤٨٥/٧.

قلت : وهم ابن حزم في قوله : أبان الرقاشي ، إنما هو أبان بن أبي عياش فيروز الديلمي أحد المتروكين ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٢٩٥/٢ الترجمة رقم «١٠٨٧» ، الكامل لابن عدي ٣٨١/٣ رقم «٢٠٣» ، تهذيب الكمال ١٩/٣ رقم «١٤٢».

وللحديث علة أخرى ، وهي الإرسال ، فسعيد بن جبيرة تابعي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ، والمرسل لا تقوم به حجة ، وقد روي عن أبان ، عن رجل ، عن ابن عباس ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٦٩٥٠» عن ابن جريج عن أبان عن رجل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا إسناد تالف ، فيه تدليس ابن جريج ، وهو قبيح التدليس ، قال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج ، فإبه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن عبيدة ، وغيرهما. تهذيب التهذيب ٤٠٥/٦ الترجمة رقم «٨٥٥».

وفيه أيضا أبان بن أبي عياش ، وقد سلف بيان حاله ، وفيه أيضا رجل مبهمة بين أبان ، وابن عباس.

وهذا الحديث إسناده ضعيف ؛ فرواية سماك عن عكرمة مضطربة ؛ قال يعقوب بن شيبّة : قلت لعلي بن  
المديني : رواية سماك عن عكرمة ؟ فقال : مضطربة ، سفيان ، وشعبة يجعلونها عن عكرمة ، وغيرهما  
يقول : عن ابن عباس ، إسرائيل ، وأبو الأحرص ، قال يعقوب : وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ،  
وهو في غير عكرمة صالح . تهذيب الكمال ١٢/١٢٠ الترجمة رقم «٢٥٧٩» .

- 101 -



قلت : لا حجة للحنفية في هذا الحديث ؛ فحجتهم فيه قوله «فَإِنْ هَبْتُمْ غُلْمَتَهُ ، فَمُدُّوهُ بِالْمَاءِ» ؛ وهو لا يثبت.

**الحادي والثلاثون :** أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبو هارون العبدي ، قال لي أبو سعيد الخدري : كنا جلوسا عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال : «جاءكم وفد عبد القيس» ، قال : ولا نرى شيئا ، فمكثنا ساعة ، فإذا هم قد جاؤوا ، فسلموا على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال لهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أبقي معكم شيء من تمركم ؟» ، أو قال : «من زادكم» قالوا : نعم... الحديث ، وفيه ، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لا تنبذوا في الدباء ، ولا في النقيير ، ولا في الحنتم ، وانتبذوا في هذه الأسقية التي يلاث على أفواهاها ، فإن رابكم ، فاكسروه بالماء»<sup>(١)</sup>.

قلت : لا يصح استدلال الكوفيين به على مذهبهم ؛ فحجتهم فيه قوله : «فَإِنْ رَابَكُمْ ، فَاكْسُرُوهُ بِالْمَاءِ» ؛ وهو لا يثبت.

**الثاني والثلاثون :** أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرت عن مجاهد ، قال : عمد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى السقاية سقاية زمزم ، فشرب من

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠١/٩ حديث رقم «١٦٩٣٠» عن ابن جريج به مطولا.

وإسناده تالف فيه أبو هارون العبدي عمارة بن جوين ؛ وهو متروك الحديث ، ورمي بالكذب. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٦٣/٦ الترجمة رقم «٢٠٠٥» ، الكامل لابن عدي ٧٧/٥ رقم «١٢٥٦» ، تهذيب الكمال ٢٣٢/٢١ رقم «١٧٨».

ومتنه ضعيف ، دون النهي عن الانتباز في الدباء ، والنقيير ، والحنتم ، فهو صحيح ، فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس في الصحيحين ، وقد تقدم تخريجه.

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٢ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

النبیذ ، فشد وجهه ، ثم أمر به الثانية ، فكسر بالماء ، ثم شرب منه ، فشد وجهه ، ثم أمر به الثالثة ، فكسر بالماء ، ثم شرب (١) .  
قلت : هذا الحديث لا یصح ، فلا حجة للكوفیین فیہ ، قال ابن حزم : وهذا لا شيء ؛ لأنه عن ابن جریج ، عن لم یسمه ، عن مجاهد ، فهو مقطوع (٢) ، ومرسل معاً ، ثم هو مخالف لقولهم كما ذكرنا من أن صب الماء لا ينقله عندهم من تحليل إلى تحريم ولا من تحريم إلى تحليل ولا له عندهم فيه معنى ، فإن نقله إلى أن لا یسكر فهو قولنا فی أنه حلال إذا لم یسكر (٣) .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق فی المصنف فی کتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٢٦/٩ حديث رقم «١٧٠٢١» عن ابن جریج به بلفظه .

وإسناده ضعيف فيه علقان إحداهما : الانقطاع ، فابن جریج لم یسمه من مجاهد كما صرح هو نفسه بذلك ، والعلّة الأخرى : الإرسال ، فمجاهد تابعي ، وقد رواه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا واسطة ، ومثله ضعيف .

(٢) یعنی بالمقطوع المنقطع .

(٣) المحلى ٤٨٦/٧ .



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وهذا آخر ما وقفت عليه من الأدلة التي استدلت بها الحنفية على منهيهم ، من القرآن  
والاحاديث المرفوعة ، وسأذكر فيما يلي ما استدلتوا به على منهيهم من أقوال الصحابة رضي  
الله عنهم أجمعين.

الدليل الأول: قال الإمام النسائي : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَجَّاجٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ قِرْصَافَةَ ؛  
امْرَأَةٍ مِنْهُمْ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكُرُوا» (١) ، وهذا أثر  
ضعيف لجهالة قرصافة ، وللاختلاف عن سِمَاكِ في إسناده ، ومثله.

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر  
٢٣٣/٨ حديث رقم «٥٦٧٩» ، وفي السنن الكبير في نفس الباب ٢٣٢/٣ حديث رقم «٥١٨٩» ، وقال :  
وهذا أيضا غير ثابت ، وقرصافة هذه لا ندري من هي ، والمشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها  
قرصافة أ.هـ ثم أخرج النسائي عن عائشة - رضي الله عنها - ما يدل على وهن رواية قرصافة عنها.  
قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف فيه قرصافة ، وهي مجهولة ، لها ترجمة في : تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٥  
الترجمة رقم «٧٩١٠» ، تهذيب التهذيب ٤٤٦/١٢ رقم «٢٨٧٢».

وهذا الحديث رواه سَمَاكِ ، واختلف عنه في إسناده ، ومثله ، فأما الاختلاف في إسناده ، فقد رواه أبو  
الْأَخْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ ، كما تقدم ،  
ورواه أبو عَوَانَةَ عَنْ سَمَاكِ عَنْ قِرْصَافَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، وَأما الاختلاف في مثله ، فقد أخرجه النسائي من  
حديث أَبِي عَوَانَةَ عَنْ سَمَاكِ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَأخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الظروف  
، والأثرية ، والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٦٩٥٢» عن إسرائيل بن يونس ، عن سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ  
قِرْصَافَةَ ، قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ، فَطَرَحَتْ لِي وَسَادَةً ، فَسَأَلْتُهَا امْرَأَةً عَنْ النَّبِيذِ ، فَقَالَتْ : نَجْعَلُ التَّمْرَةَ  
فِي الْكُوْزِ ، فَتَطْبَخُهَا ، فَتَصْنَعُهُ نَبِيذًا ، فَتَشْرِبُهُ ، فَقَالَتْ : «اشْرَبِي ، وَلَا تَشْرَبِي مَسْكِرًا» ، وَهَذَا اللَّفْظُ أَوَّلَى  
مِنَ الْأَوَّلِ ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي قِرْصَافَةَ : حَدِيثُهَا مُنْكَرٌ ، وَلَا تُعْرَفُ. ميزان الاعتدال ٤٦٩/٥ رقم  
«٦٧٨٧» ، بحر الدم ص/١٩٠ رقم «١٢٨٥».

وقال ابن حزم : سِمَاكِ ضَعِيفٌ ، وَقِرْصَافَةُ مُجْهُولَةٌ ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ إِبَاحَةٌ مَا أَسْكُرَ. المحلى  
٤٨٦/٧.

قلت : سَمَاكِ لَيْسَ ضَعِيفًا ، وَإِنَّمَا هُوَ صَدُوقٌ ، فَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِيهِ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ  
بِآخِرَةٍ فَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي : الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ٢٧٩/٤ رقم «١٢٠٣» ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ  
١١٥/١٢ التَّرْجُمَةُ رَقْمُ «٢٥٧٩».

**الدليل الثاني :** قال النسائي : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا الْقَوَارِيرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ شُبْرَمَةَ يَذْكُرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا ، وَكَثِيرُهَا ، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» <sup>(١)</sup> ، قال أبو جعفر الطحاوي : فأخبر ابن عباس أن

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثربة ، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٣/٨ - حديث رقم «٥٦٨٣» ، وقال النسائي : ابن شُبْرَمَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ . هـ ، ومن طريق ابن شُبْرَمَةَ ، عن الثَّقَلِ عِنْدَهُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، بِهِ بَنَحُوهُ ، وقال النسائي : خَالَفَهُ أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ . هـ ؛ يعني خالفه في لفظه ، وأخرجه من طريق أبي عَوْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، بِهِ بَنَحُوهُ ، وفيه «وَالْمُسْكِرُ» بدل «وَالسُّكْرُ» ، ومن طريق أبي عَوْنٍ أيضا ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، بِهِ بَنَحُوهُ ، وفيه «وَمَا أَسْكُرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» ، بدل «وَالسُّكْرُ» ، وقال النسائي : وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شُبْرَمَةَ ، وهشيم بن بشير كان يدلس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شُبْرَمَةَ ، ورواية أبي عَوْنٍ أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس ، ثم أخرج النسائي ثم أخبارا أخرى عن ابن عباس ، تدل على أن الصواب عنه ، رواية من روى : «والمسكر من كل شراب» ، بدل «وَالسُّكْرُ» ، وأخرجه أبو يوسف في الآثار في باب الأثربة ص/٢٢٨ حديث رقم «١٠١٠» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب ١٢/٢٦٤ حديث رقم «٢٤٥٤٢» كلاهما ، من طريق أبي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ ، عن عبد الله بن شداد به ، بنحوه ، وأحمد بن حنبل في الأثربة ص/٣٨ ، ٣٩ حديث رقم «٢٣» من طريق عياض العامري ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «وما أسكر من كل شراب» بدل «وَالسُّكْرُ» ، وص/٥٩ حديث رقم «١٠٩» من طريق أبي عَوْنٍ ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ» ، وقال أبو القاسم البغوي : قال أحمد بن حنبل : شريك ربما حدث «المسكر» ، وربما حدث «السُّكْرُ» ، واليزار في مسنده ١٠/١٠٠ ، ١٠١ حديث رقم «٤٧١٨» من طريق ابن شُبْرَمَةَ ، عن عمار الدهني ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ» ، وعنده تسمية شيخ ابن شُبْرَمَةَ المبهمة عند النسائي ؛ وهو عمار بن معاوية الدهني ، وأخرجه بحشل في تاريخ واسط في ترجمة أبي سفيان الحميري سعيد بن يحيى بن مهدي بن عبد الرحمن بن عبد كلال ص/١٥٧ من طريق هشيم ، عن ابن شُبْرَمَةَ ، عن عمار الدهني ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٣/٣ حديث رقم «٥١٩٣» ، عن أبي بكر بن علي به بلفظه ، و٢٣٣/٣ حديث رقم «٥١٩٤» من طريق ابن شُبْرَمَةَ عن الثَّقَلِ عِنْدَهُ عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، و٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ حديث رقم «٥١٩٥» من طريق أبي عَوْنٍ ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ» ، وتحرف ثم لفظ «والمسكر» إلى «وَالسُّكْرُ» ، وجاء على الصواب في تحفة الأشراف ٥/٤٠ حديث رقم «٥٧٨٩» ، وأخرجه النسائي أيضا في نفس الباب ٢٣٤/٣ حديث رقم «٥١٩٦» من طريق أبي عَوْنٍ ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «وما أسكر من كل



«شراب» بدل «والسكر» ، وفي كتاب الأشربة المحظورة ، باب ذكر الأشربة المحظورة ١٨٠/٤ حديث رقم «٦٧٧٨» ، «٦٧٧٩» من طريق أبي عوان ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «والسكر» ، و١٨٠/٤ حديث رقم «٦٧٨٠» من طريق أبي عون ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «وما أسكر من كل شراب» بدل «والسكر» ، ووكيع في أخبار القضاة في ترجمة عبد الله بن شبرمة ص/١٧ من طريق حصين بن نمير عن عبد الله بن شبرمة به بلفظه ، ومن طريق هشيم ، عن ابن شبرمة به بنحوه ، ومن طريق هشيم ، عن ابن شبرمة عن الثقة عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال وكيع : حدثني عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني أبو الأحوص عن هشيم أنه قال : لهم في هذا الحديث : سمعت ابن شبرمة ، وخفض صوته هشيم ، ثم قال : عن حدثه ، ثم رفع صوته ، فقال : عن عبد الله بن شداد ، وأخرجه وكيع أيضا من طريق هشيم عن ابن شبرمة عن عمار الدهني عن عبد الله بن شداد بنحوه ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن ابن عباس من قوله في ما حرم من كل شراب هل هو السكر أو المسكر ؟ ٥٠٥/١٢ ، ٥٠٦ من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، ومن طريق ابن شبرمة ، عن الثقة ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال الطحاوي : ولا اختلاف بين أهل الرواية أن الثقة الذي أراده ابن شبرمة هذا في الحديث هو : أبو عون الثقفي ، فقد عاد هذا الحديث من رواية أبي عون التي رواها عنه مسعر بن كدام ، وأبو حنيفة ، وابن شبرمة ، والثوري إلى ذكر «المسكر من كل شراب» ، وقد رواه شعبة عن مسعر بهذا الإسناد ، فقال فيه : «والمسكر من كل شراب» ١. هـ - قلت : تقدم عند البزار أن المبهمة في الإسناد ؛ هو عمار الدهني ، وأخرجه الطحاوي أيضا في نفس الباب ٥٠٧/١٢ ، ٥٠٨ حديث رقم «٤٩٨١» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «والسكر» ، وقال : وكان ما روى وكيع ، وأبو نعيم ، وجريز ، عن مسعر من هذا الحديث أولى مما رواه شعبة ، عن مسعر مما يخالفه ، لأن ثلاثة أحفظ من واحد ، ولأن من سوى مسعر قد رواه عن أبي عون كما رواه هؤلاء الثلاثة عن مسعر ، عن أبي عون ، ولأن شعبة مع جلالة إنما كان يحدث من حفظه ، ولم يكن فقيها ، وكان يحدث بالشيء على ما يظن أنه معناه ، وليس في الحقيقة معناه ، فيحول معناه عن ما عليه حقيقة الحديث إلى ضده ، وأخرجه في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الخمر المحرمة ما هي ؟ ٢١٤/٤ من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة منصور بن دينار ١٣٣٩/٤ من طريق سعيد بن جببر عن ابن عباس بنحوه ، وفي إسناده منصور بن دينار ، وهو ضعيف ضعفه ابن معين ، وأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٦١٧/١ حديث رقم «١٧٠» من طريق أبي عون عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال : وهذا الحديث قد رواه شعبة على إتيانته ، وحفظه ، على غير هذا ١. هـ - ، و١٨٠/٤ حديث رقم «١٧١» من طريق أبي عون أيضا عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «والسكر» ، وقال : وقد بينا أن السكر ليس فعل الإنسان ، وإذا جاء حديث معارض لما قد ثبتت صحته ، وقد اختلفت روايته ، فلا معنى للاحتجاج به ، وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم في ترجمة الحسن بن علي بن عفان العامري ٦٧٩/٢ حديث رقم «١٣٦٠» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد

= بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة الحسن بن سهل المَجَوَز البصري ٨٢/٤ حديث رقم «٣٤٤٠» من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ، بنحوه ، وفي المطبوع «والمسکر» ، وفي طبعة دار الحرمين ٣٧٥/٣ حديث رقم «٣٤٤٠» ، «والمسکر» ، وفي إسناده الطبراني منصور بن دينار ، وهو ضعيف كما سلف ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/٣٣٨ حديث رقم «١٠٨٣٧» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسکر» بدل «والمسکر» ، و١٠/٣٣٨ ، ٣٣٩ حديث رقم «١٠٨٣٩» ، «١٠٨٤٠» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، و١٠/٣٣٩ حديث رقم «١٠٨٤١» من طريق العباس بن نزيح عن عبد الله بن شداد به بنحوه : و١٢/١١٣ حديث رقم «١٢٦٣٣» من طريق يحيى بن عبيد أبي عمر البهراني عن ابن عباس بنحوه ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، في ترجمة موسى بن هارون ٢/٣٤٠ الترجمة رقم «٥٨٧» من طريق عياش العامري ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ٤/١٤٦ حديث رقم «٤٦١٩» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسکر» بدل «والمسکر» ، وقال الدارقطني : قال موسى بن هارون : وحدثننا بعض أصحابنا عن إسماعيل ابن بنت السدي ، عن شريك ، عن عياش العامري ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، مثله سواء ، «والمسکر من كل شراب» ، قال موسى : وهذا هو الصواب عن ابن عباس ، لأنه قد روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كل مسكر حرام» ، وروى عنه طائوس ، وعطاء ، ومجاهد «ما أسكر كثيره ، فقليله حرام» ، ورواه عنه قيس بن حبان ، وكذلك فتيا ابن عباس في المسكر ، وأخرجه أبو طاهر المخلص في فوائد ٢/٣٢٣ حديث رقم «١٦٤٤» من طريق أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، و٤/٣٩ حديث رقم «٢٩٧٥» من طريق هشيم ، عن ابن شبرمة ، عن عمار الأدهني ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والبیهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره والجواب عنه ٨/٥١٦ حديث رقم «١٧٤٠٤» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، و٨/٥١٦ ، ٥١٧ حديث رقم «١٧٤٠٥» ، «١٧٤٠٦» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسکر» بدل «والمسکر» ، وفي كتاب الشهادات باب شهادة أهل الأشربة ١٠/٣٦١ حديث رقم «٢٠٩٤٧» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة محمد بن قدامة الطوسي رقم «١٢٣٢» ٣/١٩٠ من طريق من طريق أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، ووقع في المطبوع «والمسکر» ، وهو خطأ ، وجاء على الصواب في طبعة دار الغرب الترجمة رقم «١٤٩٩» ٤/٣١١ ، وابن عساكر في معجم الشيوخ في ترجمة هلال بن الحسين بن محمود أبو النجم الخياط ٢/١٢٣١ حديث رقم «١٦١٤» من طريق أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد به بنحوه .

وقد رجح الطحاوي فيما سبق رواية وكيع ، وأبي نعیم ، وجریر ، عن مسعر على رواية شعبة ، عن مسعر ، وقال : لأن ثلاثة أحفظ من واحد.



=قلت : إنني لأدهش ، ويطول تعجبي من قول الطحاوي هذا ، فكيف طابت نفسه بهذا القول ، وشعبة لا يقدم عليه هؤلاء ، ولو اجتمعوا ، قال الثوري : كانوا يخالقونني بالكوفة ، فأقول : ما قال شعبة ؟ ما قال مسعر ؟ ، ولا ألتفت إلى خلافهم ، وقال يحيى بن سعيد : ليس أحد أحب إلي من شعبة ، ولا يعدله أحد عندي ، وقال حماد بن زيد : إذا خالفني شعبة في شيء تركته لأنه كان يكرر ، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة. مقدمة الجرح والتعديل ترجمة شعبة ص/١٦٠ ، ١٦١.

وقال الأثرم : هذا حديث روه عن مسعر ، عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، فافهم بيان الحجة عليهم في هذا من وجوه منها : أن شعبة كان أعظم بأبي عون ، وأروى عنه من مسعر ، ولم يسمع شعبة هذا الحديث من أبي عون ، فرواه عن مسعر ، فشعبة كان أحرى أن يؤدي ما سمع من مسعر ، قال شعبة فيه عن مسعر بهذا الإسناد : «حرمت الخمر بعينها ، والمسكر من كل شراب» ، وهم يتأولون ، أن قوله : «والسكر من كل شراب» تحليل لما دون السكر من الشراب ، وقد جاء ما بين هذا حين تركوا ما بان تفسيره ، وأخذوا بما قد تشابه ذكره ، لأن ابن عباس قد روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أن كل مسكر حرام» ، وقال ابن عباس : «من سره أن يحرم ما حرم الله ورسوله فليحرم نبيذ الجر» ، وإنما كره نبيذ الجر لأنه يشتد في الجر حتى يكون مسكرا ليس لأن الظروف تحرمه ، وقال ابن عباس أيضا : «ما أسكر كثيرة فقليله حرام» ، فكفى هذا من تأويل. ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢١٢ ، ٢١٣.

\* وقد رجح ابن حزم رواية شعبة التي جاء فيها «والمسكر من كل شراب» ، فقال : وشعبة بلا خلاف أضيف ، وأحفظ من أبي نعيم ، وقد روى فيه زيادة على ما روى أبو نعيم ، وزيادة العدل لا يحل تركها ، وليس في رواية أبي نعيم ما يمنع من تحريم غير ما ذكرنا في روايته إذا جاء بتحريمه نص صحيح ، وقد صح من طريق ابن عباس تحريم المسكر جملة ، وصح عنه كما ذكرنا أنفا تحريم نبيذ البسر بحتا ، فسقط تعلقهم بهذا الخبر. المحلى ٧/٤٨١ ، ٤٨٢.

وقال ابن حجر : هذا الحديث أخرجه النسائي ، ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله ، وانقطاعه ، وفي رفعه ، ووقفه ، وعلى تقدير صحته ، فقد رجح الإمام أحمد ، وغيره أن الرواية فيه بلفظ «والمسكر» ، بضم الميم ، وسكون السين ، لا السكر بضم ، ثم سكون ، أو بفتحيتين ، وعلى تقدير ثبوتها ، فهو حديث فرد ، ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث ، مع صحتها وكثرتها. فتح الباري ١٠/٤٦.

قلت : وعلى فرض صحة رواية : «والسكر من كل شراب» ، فيكون الصواب فيه لفة السكر - بفتح السين ، والكاف - ، والسكر يطلق على الخمر ، والنبيذ ، وغيرهما ، قال ثعلب عن ابن الأعرابي السكر : الغضب ، والسكر : الامتلاء ، والسكر : الخمر ، والسكر : النبيذ ، وقال ابن سيده : السكر : الخمر نفسها ، وبناء على هذا يكون الأنسب في هذا الحديث حمل السكر على النبيذ الذي يسكر كثيره ، قرارا من التكرار ، وعليه يكون المعنى : حرمت الخمر لعينها ، والنبيذ من كل شراب.

وقيل : السكر : هو المسكر من كل شراب ، قال ابن دريد : السكر : كل شراب أسكر ، وقال الخطابي : يرويه عامة المحدثين : «والسكر من كل شراب» ، مضمومة السين ، فيبيحون به قليل المسكر ، والصواب

الحرمة وقعت على الخمر بعينها ، وعلى السكر من سائر الأشربة سواها ، فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيره قد أبيح شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة تحريم الخمر ، وأن التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر ، والسكر مما في سواها من الأشربة ، فاحتمل أن تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة ، واحتمل أن تكون كل ما خمر من عصير العنب ، وغيره ، فلما احتمل ذلك ، وكانت الأشياء قد تقدم تحليلها جملة ، ثم حدث تحريم في بعضها ، لم يخرج شيء مما قد أجمع على تحليله إلا بإجماع يأتي على تحريمه ، ونحن نشهد على الله عز وجل أنه حرم عصير العنب إذا حدثت فيه صفات الخمر ، ولا نشهد عليه أنه حرم ما سوى ذلك إذا حدثت فيه مثل هذه الصفة ، فالذي نشهد على الله بتحريمه إياه هو الخمر الذي آما بتأويلها من حيث قد آما بتنزيلها ، والذي لا نشهد على الله أنه حرم هو الشراب الذي ليس بخمر ، فما كان من خمر ، فقليله ، وكثيره حرام ، وما كان مما سوى ذلك من الأشربة ، فالسكر منه حرام ، وما سوى ذلك منه مباح ، هذا هو النظر

= أن يُقال : «السكر» ، مفتوحة السين والكاف ، كذلك رواه أحمد بن حنبل ، ومعناه : المُسكر من كل شراب ، قال الشاعر :

يُنَسِّ الصُّحَاةُ وَيُنَسِّ الشَّرْبُ شَرِبُهُمْ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُرَّاءُ وَالسُّكَّرُ  
وقال ابن الأثير : السكر بفتح السين ، والكاف : الخمر المُعْتَصَرُ من العنب ، هكذا رواه الأئمة ، ومنهم من يرويه بضم السين ، وسكون الكاف ، يُريد حالة السكران ، فيجعلون التحريم للسكر ، لا لنفس المُسكر ، فيبيحون قليله الذي لا يسكر ، والمشهور الأول ، قلت : وبناء على تأويله يكون معنى الحديث : حرمت الخمر بعينها ، والخمر المُعْتَصَرُ من العنب من كل شراب ، وهذا المعنى لا يستقيم ، والصواب فيه أحد الوجهين السابقين ، والله أعلم .

جمهرة اللغة ٣٣٥/٢ ، «سكر» ، تهذيب اللغة ٥٨/١٠ «سكر» ، المخصص ١٠٠/١١ ، باب الدبيب والسكر ، المحكم والمحيط الأعظم ٧١٢/٦ «سكر» ، إصلاح غلط المحدثين للخطابي ص/٦٠ حديث رقم «٩٩» ، غريب الحديث للخطابي ٢٥٤/٣ ، النهاية في غريب الحديث ٣٨٣/٢ «سكر» .



عندنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله غير نقيع الزبيب ، والتمر خاصة ، فإنهم كرهوا ، وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لأننا وجدنا الأصل المجمع عليه أن العصير ، وطبيخه سواء ، وأن الطبخ لا يحل به ما لم يكن حلالا قبل الطبخ إلا الطبخ الذي يخرج من حد العصير إلى أن يصير في حد العسل ، فيكون بذلك حكمه حكم العسل ، فرأينا طبخ الزبيب والتمر مباحا باتفاقهم ، فالنظر على ذلك أن يكون فيهما كذلك ، فيستوي نبيذ التمر والعنب النيء والمطبوخ ، كما استوى العصير وطبيخه ، فهذا هو النظر ولكن أصحابنا خالفوا ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة ، وأنس اللذين ذكرنا ١١٦ .

\* قلت : هذا إن ثبتت هذه الرواية ، وقد رجح الحفاظ أحمد بن حنبل ، والنسائي ، وغيرهما رواية : «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا ، وَكَثِيرُهَا ، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» ، وعلى فرض ثبوت الرواية الأولى ، فإن الصواب فيها : «وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» ، ويكون المراد بالسَّكْرِ : المُسْكِرُ من كل شراب ، كما جاء في رواية شعبة ، أو يحمل السَّكْرُ على النبيذ الذي يسكر كثيره ، فبطل احتجاجهم بهذا الحديث .

**الدليل الثالث :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّهَافِيُّ ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مَطَرٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

شرح معاني الآثار ٤/١٦٤ ، ٢١٥ .

، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي أَسْكَرَتْكَ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٥» عن الحسن بن أحمد بن سعيد به بلفظه ، و ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٦» من طريق العباس بن عبيد الله ، عن عمار بن مطر ، عن شريك ، عن أبي حمزة ، عن إبراهيم قوله : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ؛ وَ هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي أَسْكَرَتْكَ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا أَصَحُّ مِنْ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَسْنِدْهُ غَيْرُ الْحَجَّاجِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ ، وَعَمَّارُ بْنُ مَطَرٍ ضَعِيفٌ ، وَحَجَّاجٌ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّخْعِيِّ أ.هـ. ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْأَشْرِبَةِ ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٧» مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِنَحْوِهِ.

ومدار حديث ابن مسعود على الحجاج ؛ وهو ابن أُرْطَاة ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ كَمَا قَالَ الدارقطني ، فرواه عمار بن مطر ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن الحجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، ورواه العباس بن زرارَةَ ، عن جرير ، عن الحجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، وإبراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعمار بن مطر متروك الحديث ، وكذبه أبو حاتم الرازي. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٩٤/٦ الترجمة رقم «٢١٩٨» ، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٧٢/٥ رقم «١٢٥١».

والعباس بن زرارَةَ لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر ، والحجاج مشهور بالتدليس ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النقاد فيه ، وَأَعْدَلَ الْأَقْوَالُ فِيهِ عِنْدِي قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ قَالَ : حَجَّاجُ بْنُ أُرْطَاةٍ ، صَدُوقٌ يَدْلُسُ عَنْ الضَّعْفَاءِ ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ، وَإِذَا قَالَ : حَدَّثَنَا فَهُوَ صَالِحٌ لَا يَرْتَابُ فِي صَدَقِهِ وَحَفَظَهُ إِذَا بَيْنَ السَّمَاعِ ، وَلَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٦/٣ الترجمة رقم «٦٧٣».

وهذه الحديث مما دلّسه الحجاج ، فلا يقبل منه بلا ريب ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ. السنن للدارقطني ١٤١/٤ رقم «٤٥٨٨» ، وَأَخْرَجَ الدارقطني في السنن ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٩» مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرِ بْنِ كَدَامٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» : هُوَ الْقَدَحُ الَّذِي يَسْكُرُ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ الدارقطني : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ حَمَادٍ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ .

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَالَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ؛ هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي تَسْكُرُكَ ، فَإِنَّمَا رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أُرْطَاةٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَجَّاجُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فَقَالَ : هَذَا بَاطِلٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَرَوِي عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْقَقِيصِيِّ ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ عَمْرِو ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا سَكَرَ مِنْ شَرَابٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَعُودَ فِيهِ أَبَدًا فَكَيْفَ يَكُونُ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ هَكَذَا ، ثُمَّ يَخَالِفُهُ ، فَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ مَا رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أُرْطَاةٍ. معرفة السنن والآثار للبيهقي ٣٢/١٣.



قال الطحاوي : فهذا عبد الله بن مسعود قد روى عنه في إباحة قليل النبيذ الشديد من فعله ، وقوله ما ذكرنا ، ومن تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كل مسكر حرام» على ما وصفنا<sup>(١)</sup>.

قلت : هذا إن صح الخبر عن ابن مسعود - رضي الله عنه - في تفسيره لهذا الحديث ، لكنه لا يصح.

**الدليل الرابع :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ لُبَيْدِ بْنِ شِمَاسٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : «إِنَّ الْقَوْمَ لَيَجْلِسُونَ عَلَى الشَّرَابِ ، وَهُوَ يَحِلُّ لَهُمْ ، فَمَا يَزَالُونَ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث لا يحتج به ؛ لأن لبيد بن شماس ، وشريك يقول : شماس بن لبيد لا يعرف ، ولم يرو عنه أحد إلا سعيد بن

---

=وقال ابن حجر : وتعقب الطحاوي بأن هذا الحديث ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومذلس أيضا ، وروى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله. فتح الباري ٤٤/١٠.

قلت : قول ابن المبارك أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الاختلاف عن إبراهيم في النبيذ ٢٤٤/٨ حديث رقم «٥٧٥١» عن عبيد الله بن سعيد عن أبي أسامة عن ابن المبارك.

(١) شرح معاني الآثار ٢٢١/٤.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٠/٤ عن ابن مرزوق به بلفظه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٧/١٢ حديث رقم «٢٤٣٥٢» ، عن أبي الأحوص ، والبخاري في التاريخ الكبير في ترجمة شماس بن لبيد من طريق عمرو ، كلاهما ، سعيد بن مسروق عن شماس عن ابن مسعود بنحوه.

وإسناده ضعيف فيه لبيد بن شماس أو شماس بن لبيد ، وهو مجهول ، تفرد بالرواية عنه سعيد بن مسروق الثوري. له ترجمة في : التاريخ الكبير للبخاري ٢٥٩/٤ الترجمة رقم «٢٧٣٣» ، الجرح والتعديل ٣٨٤/٤ رقم «١٦٧٢» ، الثقات لابن حبان ٣٦٩/٤.

مسروق ، ولا روي عنه إلا هذا الحديث ، والمجهول لا تقوم به حجة ، فلم تقم لهم حجة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا عن أحد من أصحابه (١). وقال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه عن سعيد بن مسروق ، عن شماس بن لبيد ، عن رجل عن ابن مسعود ، شماس بن لبيد مجهول ، ورجل أجهل وأجهل ، ثم لو صح لما كان فيه دليل على قولهم ، ويقال لهم : ما معناه إلا أنهم يقعدون عليه قبل أن يغلي ، وهو حلال فلا يقومون حتى يأخذ في الغليان فيحرم ، فهذه دعوى كدعوى بل هذه أصح من دعواهم لأن قولهم : إن الشراب لا يحرم أصلاً ، وإنما يحرم المسكر وليس في الحديث إلا أن الشراب نفسه يحرم ، فصح تأويلنا وبطل تأويلهم (٢).

وتعقب بدر الدين العيني أبا جعفر النحاس ، وابن حزم فقال : لبيد بن شماس هو شماس بن لبيد ، وكلاهما واحد ، وقد ذكر ابن حبان شماساً في كتاب الثقات (٣) ، فزال الجهالة بذلك (٤).

قلت : كلا ، بل هو مجهول كما قال النحاس ، وابن حزم ، واحتجاج العيني على رفع الجهالة عنه بذكر ابن حبان له في كتاب الثقات لا يفيد شيئاً ، لأن ابن حبان يذكر في كتابه المذكور إلى جانب الثقات المجاهيل إما عينا أو حالا ، كما تقدم (١) ، فزال الثقة بكتابه ، والله أعلم.

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٦٢٧/١.

(٢) المحلى ٤٨٩/٧.

(٣) ٣٦٩/٤.

(٤) نخب الأفكار للعيني ١١٢/١٦.

(١) في التعليق على الحديث التاسع والعشرين من الأحاديث المرفوعة.



**الدليل الخامس :** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ مِطْرَقٍ <sup>(١)</sup> ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنْبِذُ لَهُ فِي جَرٍّ ، وَيَجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرًا <sup>(٢)</sup>.

(١) بكسر الميم ، وسكون الطاء المهملة ، وآخره قاف. توضيح المشتبه ١٨٨/٨ ، وقد تحرف في مطبوع المصنف لابن أبي شيبة إلى : «مطرف».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من رخص في الدردى في النبذ ٢٤١/١٢ «٢٤٤٥٠» عن مروان بن معاوية به بلفظه.

وإسناده ضعيف ؛ فيه مروان بن معاوية ؛ وهو وإن كان ثقة إلا أنه مدلس مشهور بالتدليس ، وكان يدلس أسماء الشيوخ ؛ ولم يصرح بالتحديث ، قال ابن معين : والله ما رأيت أحيل للتدليس منه ، وقال أبو حاتم : صدوق لا يدفع عن صدق وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٢٧٢/٨ الترجمة رقم «١٢٤٦» ، تهذيب الكمال ٤٠٣/٢٧ رقم «٥٨٧٧».

والنضر بن مطرق الكوفي متروك الحديث ، له ترجمة في : تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣٧/٢ ، ١٧٥ الترجمة رقم «٣٠٦٣» ، «٤٠٦٦» ، التاريخ الصغير للبخاري ٨٣/٢ ، التاريخ الكبير للبخاري ٩١/٨ رقم «٢٣٠١» ، الضعفاء للنسائي ص/٢٤٣ رقم «٥٩٧» ، الضعفاء للعقيلي ١٤١٤/٤ رقم «١٨٨٥» ، الكامل لابن عدي ٢٣/٧ رقم «١٩٦١» ، المؤتلف والمختلف للدارقطني ٢٠٦٨/٤ ، ٢٠٦٩ ، ٢٢١٢ ، الضعفاء للدارقطني ص/١٦٨ رقم «٥٤٣» ، ميزان الاعتدال ٣٥/٧ رقم «٩٠٩٣» ، وتحرف في مطبوع الكامل إلى «مطرف».

وقد وهم من ظن أنه النضر بن أبي مريم طهمان الكوفي ، فذاك آخر ثقة ، وثقه ابن معين ، له ترجمة في : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٦/٨ رقم «٢١٨٣».

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود اختلف في سماعه من أبيه ، ولهذا جزم ابن حزم باتقطاعه.

وقوله : «وَيَجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرًا» ؛ قال صاحب العين : العَكَرُ — بفتحين — دُرْدِي التنبذ ، والزيت ، يقال : عَكَرْتُهُ تعكيراً ، وقال ابن دريد : العَكَرُ : كل ما ثار من ماء أو شراب حتى يَخْتَرُ ، عَكَرَ الماء ، وغيره يعكر عَكَراً ، وقال ابن سيده العَكَرُ : دُرْدِي كل شيء ، وقال ابن الأثير : والدُرْدِي الخَمِيرَةُ الَّتِي تُتْرَكُ عَلَى الْعَصِيرِ وَالتَّنْبِذِ لِيَتَخَمَّرَ ، وأصله ما يَرَكُدُ فِي أَسْفَلِ كُلِّ مَائِعٍ كَالْأَشْرِبَةِ وَالْأَذْهَانِ. العين ١٩٧/١ ، جمهرة اللغة ٣٨٥/٢ ، تهذيب اللغة ٣٠٦/١ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٩/١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ١١٢/٢ مادة : «هرد» ، «عكر».

وعلى هذا يكون المقصود بقوله : «وَيَجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرًا» أي يجعل له في نبذه خميرة ليشتم ، ويتخمر ، وهذا باطل ، وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة ، في باب من كره العكر في التنبذ ٢٤٢/١٢ حديث رقم «٢٤٤٥٩» عن محمد بن أبي عدي عن داود — وهو ابن أبي هند — عن سعيد بن المسيب أنه كره العكر ، وقال : «هو خمر» ، وإسناده صحيح.

قال ابن حزم : وهذا باطل ، لأن النضر مجهول ، ثم هو منقطع<sup>(١)</sup>.  
الدليل الخامس : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ،  
أَنَّهُ أَكَلَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ خُبْزًا وَلَحْمًا ، قَالَ : «فَأَتَيْنَا بِنَبِيذٍ شَدِيدٍ نَبَذَتْهُ  
سَيِّيرِينَ فِي جَرَّةٍ خَضِرَاءَ ، فَشَرَبُوا مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : وهذا خبر صحيح ، وليس في شيء مما أوردوا لقولهم وفاق  
إلا هذا الخبر وحده إلا أنه يسقط تعلّقهم به بثلاثة وجوه :

أحدها : أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
والثاني : أنه قد صح عن ابن مسعود تحريم كل ما قل أو كثر مما يسكر  
كثيره ، وعن غيره من الصحابة أيضا ، فإذا اختلف قوله وخالفه غيره من  
الصحابة - رضي الله عنهم - ، فليس بعضهم أولى من بعض ، وهذا تنازع  
يجب به ما أوجبه الله تعالى من الرد عند التنازع إلى القرآن ، والسنة.  
والثالث : أنه قد يحتمل أن يكون قول علقمة نبیذا شديدا أي خائرا لفيها حلوا  
، فهذا ممكن أيضا<sup>(٣)</sup> .

وتعقبه العيني فقال : يكفينا اعتراف الخصم بصحة ما احتجنا به ، ثم قوله  
: إلا أنه يسقط ... إلى آخره فيه أشياء :

أما الأول : فلأن فعل الصحابي وقوله حجة.

وأما الثاني : فقد صح عنه ما ادعينا ، وإن كان صح عنه غيره أيضا.

وأما الثالث : فهو ظن ، والظن لا يغني من الحق شيئا<sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى ٤٩٠/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٠/٤ عن محمد  
بن خزيمة به بلفظه.

(٣) المحلى ٤٨٩/٧.

(٤) نخب الأفكار للعيني ١١٣/١٦.



قلت : أما قوله أولا : فلأن فعل الصحابي وقوله حجة ، فيجاب عنه بأن هذا محله إذا لم يخالف قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفعله ، أما إذا خالف ، فلا حجة في قول أحد دون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ذكر ابن حزم ، على أن بعض العلماء قد نازع في حجية قول الصحابي <sup>(١)</sup>.

وأما قوله ثانيا : فقد صح عنه ما ادعينا ، وإن كان صح عنه غيره أيضا ، فيجاب عنه بحمل الشدة على شدة الحموضة أو الحلاوة كما تقدم في صفة نبينا عمر - رضي الله عنه - حتى لا تتعارض الأخبار الواردة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تحريم كل مسكر مع الأخبار الواردة عن الصحابة - رضي الله عنهم - في شربهم النبيذ الشديد.

وأما قوله ثالثا في وصف كلام ابن حزم بأنه ظن ، وأن الظن لا يغني من الحق شيئا ، فهو حجة على الطحاوي ، لأن ظن ابن حزم ينزه الصحابة - رضي الله عنهم - من مخالفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو أولى من ظن العيني وأئمة مذهبه الذين يتهمون الصحابة بشرب ما أسكر كثيره من النبيذ الشديد ، وحاشاهم من ذلك.

**الدليل السابع :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، قَالَ : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي لَعْوَةَ ، قَالَ : أَتَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَكْرَانَ ، فَجَلَدَهُ فَقَالَ : إِنَّمَا شَرِبْتُ مِنْ شَرَابِكَ فَقَالَ : «وَأِنْ كَانَ» <sup>(٢)</sup>.

(١) تنظر المسألة مفصلة في البحر المحيط للزركشي ٥٤/٦ - ٦٤.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن عن روح به بلفظه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٩/٤ حديث رقم «٤٦٣٩» من طريق عمرو بن منصور المشرقى ، عَنْ عَامِرٍ بِهِ بَنُوهُ ، وَقَالَ : لَا يَثْبُتُ هَذَا ، وَ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٥» من طريق أبي إسحاق عن عامر قال : إن أعرابيا شرب من إداوة عمر... فذكره ، ثم قال : هذا مرسل ، ولا يثبت ا.هـ ، وينظر الحكم على هذا الحديث عقب الرواية التالية.

وقال الطحاوي أيضا : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي حَدَّانٍ ، أَوْ ابْنِ ذِي لَعْوَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ قَدْ ظَمِيَءٌ إِلَى خَازِنِ عُمَرَ ، فَاسْتَسْقَاهُ ، فَلَمْ يَسْقِهِ ، فَأَتَى بِسَطِيحَةٍ لِعُمَرَ ، فَشَرِبَ مِنْهَا ، فَسَكِرَ ، فَأَتَى بِهِ عُمَرَ ، فَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا شَرِبْتُ مِنْ سَطِيحَتِكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : «إِنَّمَا أَضْرِبُكَ عَلَى السُّكْرِ» ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ (١).

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة سعيد بن ذي لعة ٤٦٨/٢ الترجمة رقم «٥٧٢» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه به ، ومن طريق ابن أبي السفر ، عن سعيد بن ذي لعة بنحوه بغير شك في اسمه ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٩٤٢/٢ ، ٩٤٣ حديث رقم «١٥٧٠» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه به ، ومن طريق ابن أبي السفر ، عن سعيد بن ذي لعة بنحوه بغير شك في اسمه ، ثم قال : هذا كذب من سعيد.

قلت : وهذا الأثر لا يثبت ، فمداره على سعيد بن ذي لعة ، أحد الضعفاء ؛ قال فيه يحيى بن معين : ضعيف ، وقال علي بن المديني : مجهول ، وقال البخاري : روى الشعبي عن سعيد بن ذي لعة عن عمر في الشراب ، وسعيد يخالف الناس في حديثه ، وهو مجهول لا يعرف ، وقال بعضهم : سعيد بن ذي حدان ، وهو وهم ، وقال الجوزجاني : يضعف حديثه ، وهو شيخ ماله كبير حديث ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : لا يعاب حديثه ، مجهول لإتكاره ، لا أعلم روى عنه غير الشعبي ، وأبي إسحاق روى حديثا عن عمر في رخصة المسكر يخالف الناس في حديثه ، وقال بعضهم هو سعيد بن ذي حدان وهو وهم ، وقال ابن حبان : شيخ دجال ، يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يشرب المسكر روى عنه الشعبي ، ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديث ، وحديثا آخر ، لا يحل ذكره في الكتب ، ومن زعم أنه سعيد بن ذي حدان فقد وهم ، وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المسكر وهو الذي خطب الناس بالمدينة وقال في خطبته : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «الخمير من خمسة أشياء والخمر ما خامر العقل» ، ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام حيث كان شربها حلالا بل حرمها على نفسه ، وقال : لا أشرب شيئا يذهب عقلي ، وأما العجلي فقال : كوفي ، ثقة ، والبغداديون يضعفونه.

قلت : ما هو بثقة بل الراجح فيه جانب الجرح لأمرين : أحدهما أن من تفرد بهذا عن عمر - رضي الله عنه - يسقط حديثه وي طرح ، والآخر أنه رأي الجمهور.

ترجمت له من : تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٦٥/١ الترجمة رقم «١٧٥٠» ، علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني ص/١١٤ ، التاريخ الصغير للبخاري ٣٣٤/١ ، التاريخ الكبير للبخاري ٧١/٣ رقم «١٥٦٩» ، الضعفاء الصغير للبخاري ص/٥٢ ، أحوال الرجال للجوزجاني ص/٨٦ رقم «١١٨» ، تاريخ



=الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٨٤ رقم «٥٤٢» ، الجرح والتعديل ١٨/٤ رقم «٧٥» ، المجروحين لابن حبان ٣١٢/١ ، الكامل لابن عدي ٤٠٧/٣ رقم «٨٣٢» .

وقد رد الأئمة هذا الحديث ، قال الشافعي : قال لي بعض الناس : الخمر حرام ، والسكر من كل الشراب ، ولا يحرم السكر حتى يسكر منه ، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره ، فقل لبعض من قال هذا القول : كيف خالفت ما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وثبت عن عمر ، وروي عن علي ، ولم يقل أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلافه ؟ قال : روي في ، عن عمر ، أنه شرب فضل شراب رجل حده ، قلنا : رويتموه عن رجل مجهول عنكم ، لا تكون روايته حجة .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث سعيد بن ذي لعة أن أعرابيا شرب من إدواة عمر فسكر ، فقال : سعيد مجهول لا أعلم روى عنه غير الشعبي وأبي إسحاق ، وقد روى الزهري عن السائب بن يزيد ، عن عمر أنه قال على المنبر ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شرابا ، وأنا سائل عنه ، فإن كان يسكر حدثهم ، قال السائب : فشهدت عمر حدهم . العلل لابن أبي حاتم ٤٧٧/٤ حديث رقم «١٨٥١» .

وقال أبو جعفر بن النحاس : وهذا من عظيم ما جاءوا به ، وابن ذي لعة لا يعرف ، وقال أيضا : هذا الحديث من أقبح ما روي في هذا الباب ، وعلة بينة لمن لم يتبع الهوى ، فمنها أن ابن ذي لعة لا يعرف ، ولم يرو عنه إلا هذا الحديث ، ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق ، ولم يذكر أبو إسحاق فيه سماعا ، وهو مخالف لما نقله أهل العدالة عن عمر - رضي الله عنه - ، حدثنا بكر بن سهل ، قال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : أخبرنا مالك ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد أن عمر - رضي الله عنه - خرج عليهم ، فقال : إني وجدت من فلان ربح شراب قد زعم أنه قد شرب الطلاء ، وأنا سائل عما شرب ، فإن كان يسكر جلده الحد ، قال : فجلده عمر - رضي الله عنه - الحد ثمانين ، قال النحاس : فهذا إسناد لا مطعن فيه والسائب بن يزيد رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهل يعارض مثل هذا بابن ذي لعة ، وعمر - رضي الله عنه - يخبر بحضرة الصحابة أنه يجلد في الرائحة من غير سكر لأنه لو كان سكران ما احتاج أن يسأل عما شرب ، فرووا عن عمر - رضي الله عنه - ما لا يحل لأحد أن يحكيه عنه من غير جهة لوهاء الحديث ، وأنه زعم أنه شرب من سطيحته ، وأنه يحد على السكر ، وذلك ظلم لأن السكر ليس من فعل الإنسان ، وإنما هو شيء يحدث عن الشرب ، وإنما الضرب عن الشرب كما أن الحد في الزنا إنما هو على الفعل لا على اللذة ، ومن هذا قيل لهم تحريم السكر محال لأن الله عز وجل إنما يأمر وينهى بما في الطاقة وقد يشرب الإنسان يريد السكر ، فلا يسكر ويريد ألا يسكر فيسكر ، وقيل لهم كيف يحصل ما يسكر ؟ وطباع الناس فيه مختلفة . الناسخ والمنسوخ للنحاس ٦٠٤/١ ، ٦١٥ - ٦١٧ .

وقال البيهقي : وهذا الحديث رواه الأعمش تارة عن أبي إسحاق ، عن عامر الشعبي ، عن سعيد بن ذي لعة ، وتارة عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن ذي حدان ، وابن ذي لعة : أن رجلا أتى سطيحة لعمر فشرب منها فسكر ، فأتي به عمر فاعتذر إليه وقال : إنما شربت من سطيحتك ، فقال عمر : إنما أضريك على السكر ، فضربه عمر ، ومن لا ينصف يحتج برواية سعيد بن ذي لعة على ما قدمنا ذكره عن عمر وغيره ، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : أخبرنا محمد بن صالح ، حدثنا أحمد بن محمد بن الأثر قال :

استدل الحنفية بهذا على أن المحرم هو السكر ، وهو ظاهر لأن عمر - رضي الله عنه - لو كان يحرم قليل ما أسكر كثيره لأراق السطيحة التي شرب منها هذا الرجل قبل أن يشرب منها ، لكنه لم يفعل ، فدل ذلك على أن الأمر عنده على الإباحة ، فلما شرب منها هذا الرجل ، فأكثر سكر ، فحده عمر ، وهذا إن صح الخبر لكنه باطل ، لا يثبت ، وإنني لأندشس ويطول تعجبي ممن ينتصر لمذهبه بالواهيات والمنكرات والأباطيل ، ولا يتورع عن

سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، يقول : كنت عند ابن إدريس - يعني عبد الله بن إدريس الكوفي - وعنده جماعة ، فجرى ذكر المسكر ، فحرمه الحجازيون ، وجعل أهل الكوفة يحتجون في تحليله إلى أن قال بعضهم : حدثنا أبو إسحاق ، عن سعيد بن ذي لعة في الرخصة ، فقال الحجازيون ، أو قال ابن إدريس : والله ما تجيئون به عن المهاجرين ، والأنصار ولا عن أبنائهم ، وإنما تجيئون به عن العوران والعميان والعرجان والحولان والعمشان . معرفة السنن والآثار ٢٣/١٣ .

وقال البيهقي أيضا : والذي روي عن عمر ، أن رجلا أتى سايحته ، فشرب منها ، فسكر فضربه ، وقال : «إنما أضربك على السكر» ، فإتما رواه سعيد بن ذي لعة ، وقيل : ابن ذي حدان ، وهو عند أهل العلم ضعيف ، لا يحتج به . السنن الصغير للبيهقي ٣٣٧/٣ .

وقد تقدم عن ابن الجوزي أنه قال : هذا كذب من سعيد .

\* تنبيه : قول النحاس : إن السكر ليس من فعل الإتيان ، وإنما هو شيء يحدث عن الشرب . هـ - قد سبقه إليه ابن قتيبة ، فقال : فإن السكر لا يكون على الحقيقة حراما ؛ لأنه ليس من أفعال العبد إنما هو فعل الله به عن الشراب ، وإتما يحرم على العبد أن يشرب ما يسكر ، فمن قال : السكر حرام فإتما ذلك مجاز من القول ، والحقيقة ما يكون منه السكر حرام ، ومثل ذلك التخممة حرام ، وإنما يريد أن أكلك ما يكون عنه التخممة حرام . الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/١١٢ .

قلت : أخرج أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر ٥٣٥/٢ حديث رقم «٣٦٨٧» من طريق القاسم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما أسكر الفرق منه إذا شربته ، فملاء الكف منه حرام» ؛ قال الخطابي : وفيه حجة على من زعم أن الإسكار لا يضاف إلى الشراب ، لأن ذلك من فعل الله سبحانه ، قال : والأمر وإن كان صحيحا في إضافة الفعل إلى الله عز وجل ، فإنه قد يصح أن يضاف إلى الشراب على معنى أن الله تعالى قد أجرى العادة بذلك كما أن إضافة الإشباع إلى الطعام ، والإرواء إلى الشراب صحيح إذ كان قد أجرى الله العادة به . معالم السنن ٢٦٧/٤ .



ذلك إنها لعصبية مقبلة للمذهب ، نسألك اللهم التوفيق ونعوذ بك من الخذلان.

**الدليل الثامن :** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا ابْنُ مُسْهَرٍ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ مُخَارِقٍ ، قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا سَافِرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي سَفَرٍ ، وَكَانَ صَائِمًا ، فَلَمَّا أَفْطَرَ أَهْوَى إِلَى قَرِيبَةٍ لِعُمَرَ مُعَلَّقَةٍ فِيهَا نَبِيذٌ قَدْ خَضَخَضَهَا الْبَعِيرُ ، فَشَرِبَ مِنْهَا فَسَكِرَ ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّمَا شَرِبْتَ مِنْ قَرِيبَتِكَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنَّمَا جَلَدْنَاكَ لِسُكْرِكَ (١).

ووجه الاستدلال بهذا الأثر كسابقه ، لكنه لا يصح ، فسقط استدلال الحنفية به على مذهبهم.

**الدليل التاسع :** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ : إِنِّي رَجُلٌ مِعْجَارُ الْبَطْنِ ، أَوْ مِشْعَارُ الْبَطْنِ ، فَأَشْرَبُ هَذَا السَّوِيقَ فَلَا يُلَاقِيَنِي ، وَأَشْرَبُ هَذَا اللَّبَنَ فَلَا يُلَاقِيَنِي ، وَأَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ الشَّدِيدَ ، فَيُسَهِّلُ بَطْنِي (٢).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحدود باب النبيذ من رأى فيه حدا ٤٣١/١٤ ، ٤٣٢ حديث رقم «٢٨٩٩١» عن ابن مسهر به بلفظه.

وإسناده ضعيف لا تقطاعه ، فحسان بن مخارق لم يدرك عمر ، وقد رواه عنه بلاغا .  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ حديث رقم «٢٤٣٥٠» عن شريك به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه شريك بن عبد الله النخعي ، وهو وإن كان صدوقا ، إلا أنه سيء الحفظ ، فلا تقبل أقراده لسوء حفظه ، كما تقدم ، وشيخه إبراهيم ؛ هو ابن المهاجر البجلي اختلف فيه النقاد ، والمختار فيه أنه لين الحديث ، فقد سبر ابن عدي حديثه ثم قال : وإبراهيم بن مهاجر أحاديثه سالحة ، يحمل بعضها بعضا ، ويشبه بعضها بعضا ، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري ، وحديثه يكتب في الضعفاء . له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٣٢/٢ ، الترجمة رقم «٤٢١» ، الكامل لابن عدي ٢١٣/١ رقم «٥٩» ، تهذيب الكمال ٢١١/٢ رقم «٢٥٠».

وفي سماع مجاهد من عمر بن الخطاب نظر ؛ قال ابن أبي حاتم : حدثنا محمد بن إبراهيم بن شعيب حدثنا عمرو بن علي قال : سمعت أبا داود يقول : كنا عند شعبة ، فجاء الحسن بن دينار ، فقال شعبة : يا أبا سعيد ههنا ، فجلس فقال : حدثنا حميد بن هلال ، عن مجاهد ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول ، فجعل شعبة يقول : مجاهد سمع عمر ، فقام الحسن ، فذهب . المراسيل لابن أبي حاتم ص/٢٠٥ ، تحفة التحصيل لابن العراقي ص/٢٩٤.

ووجه الاستدلال به عند الحنفية أن النبيذ الشديد هو ما يسكر كثيره ، وفي هذا الأثر أن عمر كان يشربه ويفضله على السويق واللبن ، وهذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، فلا حجة لهم فيه ، وعلى فرض صحته فيحمل على النبيذ الشديد الحموضة الذي كان عمر - رضي الله عنه - يكسره بالماء ، كما سيأتي.

**الدليل العاشر :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ الْخُزَاعِيُّ ، عَنْ أَبِي الْمُعْذَلِ <sup>(١)</sup> ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ انْتَبَذَ لَهُ فِي مَزَادَةٍ فِيهَا خَمْسَةُ عَشَرَ ، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ ، فَأَتَاهُ فَذَاقَهُ ، فَوَجَدَهُ حُلْوًا ، فَقَالَ : «كَانَكُمْ أَقَلَّتُمْ عَكَرَهُ» <sup>(٢)</sup>.

---

(١) في مطبوع شرح معاني الآثار «المعدل» ، وهو خطأ ، وجاء على الصواب في نخب الأفكار ٩٠/١٦ ، ٩٨ وأبو المعدل : بضم الميم ، وفتح العين المهملة ، وتشديد الذال المعجمة ، وفتحها. الإكمال لابن ماكولا ٢١١/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن محمد بن خزيمة به بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب مَنْ رَخَّصَ فِي الذَّرْدِيِّ فِي النَّبِيذِ ٢٤١/١٢ حديث رقم «٢٤٤٥١» من طريق الثوري عن خالد الحذاء به بنحوه ، ووقع في مطبوع المصنف في إسناده «عن خالد بن المعدل» كذا وهو خطأ فاحش ، إنما هو خالد الحذاء عن أبي المعدل. قلت : وإسناده ضعيف جدا ؛ فيه أبو المعدل ؛ وهو عطية الطفاوي روى عن أبيه ، وابن عمر ، وروى عنه سليمان التيمي ، وعوف الأعرابي ، وخالد الحذاء ، قال الساجي ، وأبو الفتح الأردني : ضعيف جدا ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ، وقال ابن حزم في المحلى ٤٨٧/٧ : مجهول ، ورد العيني في نخب الأفكار ٩٨/١٦ قول ابن حزم ، فقال بعد أن ترجم له : فرالت بحمد الله جهالة حاله وعينه ، قلت : إي والله ، فمن قيل فيه ضعيف جدا فما هو بمجهول ، بل مطروح متروك.

له ترجمة في : الثقات لابن حبان ٢٦٠/٥ ، الجرح والتعديل ٣٨٤/٦ الترجمة رقم «٢١٣٣» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٩/٢ رقم «٢٣٢٠» ، لسان الميزان ٤٥٠/٥ رقم «٥٢٤٠» ، مغني الأخبار ٣٢٨/٢ رقم «١٨٠٧».



تقدم تفسير العكر ، وأنه الدردي ، أو الخميرة في النبيذ ، والتي بها يشتد ويتخمر ، ووجه الاستدلال به ظاهر ، وهو أن عمر كان لا يحب شرب النبيذ الحلو بل كان يفضل شرب النبيذ الشديد كما يستفاد من الأثر السابق ، لكن هذا الأثر لا يصح كسابقة ، فسقط استدلال الكوفيين به على مذهبهم.

**الحادي عشر :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا ابْنُ خُشَيْشٍ ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَرِيكَ ، عَنْ فِرَاسٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ رَجُلًا شَرَبَ مِنْ إِدَاوَةٍ عَلَيَّ نَبِيذًا بِصِفِّينَ فَسَكِرَ ، «فَضْرِبَةٌ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدَّ» (١).

استدل الحنفية بهذا الأثر على أن المحرم هو السكر — كما تقدم في الأثر السابق عن عمر — رضي الله عنه — لكنه لا يثبت ، قال ابن حزم : وهذا لا يصح لأنه عن شريك — وهو مدلس ضعيف (٢) — عن فراس ، عن الشعبي ، عن علي ، والشعبي لم يسمع عليا (٣) ، ثم لو صح لكان لا حجة لهم فيه لأنه

---

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٤» عن ابن خشيش به بلفظه ، ثم قال : ولا يثبت.

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه شريك ؛ وهو : ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ؛ وهو وإن كان صدوقا ، إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظره كما تقدم.

(٢) قلت ليس شريك ضعيفا ، بل صدوق سيء الحفظ كما تقدم.

(٣) قلت : إن أراد أن الشعبي لم يسمع من علي هذا الحديث فنع ، وإن أراد أنه لم يسمع من علي مطلقا فلا ، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الحدود باب رجم المحصن ١٥١٢/٣ حديث رقم «٦٨١٢» من طريق شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، قال : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ ، يُحَدِّثُ ، عَنْ عَلِيٍّ — رضي الله عنه — حين رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، وقد أدخل بعض الرواة في الإسناد رجلا بين الشعبي وعلي ، ونص الدارقطني على أنه وهم ، وأن الصواب رواية الشعبي عن علي ، وقيل للدارقطني : سمع الشعبي من علي؟ قال : سمع منه حرفا ما سمع غير هذا. العلل للدارقطني ٩٧/٤ حديث رقم «٤٤٩».

وقال العلاني : روى الشعبي عن علي — رضي الله عنه — وذلك في صحيح البخاري ، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء. جامع التحصيل ص/٢٠٤.

وبهذا التقرير يندفع قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص/١١١ : إن الشعبي لم يسمع من علي ، إنما رآه رؤية ، وكذا قول الحازمي في الاعتبار ص/٤٧٣ : لم يثبت أئمة الحديث سماع الشعبي من علي.

ليس فيه أن عليا شرب من تلك الإداوة بعد ما أسكر ما فيها ، فلا متعلق لهم به (١).

**الثاني عشر:** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : كَانَ عَلِيٌّ يَرْزُقُ النَّاسَ الطَّلَاءَ فِي دِنَانٍ صِغَارٍ ، فَسَكَرَ مِنْهُ رَجُلٌ ، فَجَلَدَهُ عَلِيٌّ ثَمَانِينَ ، قَالَ : فَشَهِدُوا عَندهُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَرَ مِنَ الَّذِي رَزَقَهُمْ ، قَالَ : وَلِمَ شَرِبَ مِنْهُ حَتَّى سَكَرَ؟ (٢).

ووجه الاستدلال بهذا الأثر كسابقه ، لكنه لا يصح ، فبطل احتجاج الحنفية به على مذهبهم.

**الثالث عشر:** قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ رَجُلٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ : «اشْرَبْ ، فَإِذَا رَهَيْتَ أَنْ تَسْكَرَ فَدَعُهُ» (٣).

استدلوا به على أن المحرم هو السكر وهو ظاهر ، لكنه لا يثبت ، قال ابن حزم : وروى بعضهم عن الحسن بن علي أنه أباح المسكر ، ما لم يسكر منه ، ولا يصح هذا عن الحسن أصلا ، لأنه من رواية سماك — وهو يقبل

(١) المحلى ٤٨٨/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحدود باب النبيذ من رأى فيه حدا ٤٣١/١٤ ، ٤٣٢ ، حديث رقم «٢٨٩٩٧» عن عبد الرحيم بن سليمان به بلفظه.

وإسناده ضعيف ، فيه مجالد بن سعيد الكوفي ، وهو ضعيف اختلط بآخرة ، له ترجمة في التاريخ الكبير للبخاري ٩/٨ رقم «١٩٥٠» ، الكامل لابن عدي ٤٢٠/٦ رقم «١٩٠١» ، تهذيب الكمال ٢٧/٢١٩ ، ميزان الاعتدال ٢٣/٦ رقم «٧٠٧٦» ، تهذيب التهذيب ٣٩/١٠ رقم «٦٥».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٤/١٢ ، ٢١٥ ، حديث رقم «٢٤٣٤٣» عن وكيع به بلفظه ، وإسناده ضعيف فيه رجل مبهم.



التلقين <sup>(١)</sup> كما قلنا - عن رجل لم يسمه - ولا يعرف من هو - عن الحسن بن علي... ، ثم لو صح لكان ظاهره : اشرب الشراب ما لم يسكر ، فإذا رهبت أن تشربه فتسكر منه فدعه <sup>(٢)</sup>.

الرابع عشر : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ عُمَانَ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ جَرِيرٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى حَمَامٍ لَهُ بِالْعَاقُولِ ، فَأَتَيْنَا بِطَعَامٍ فَأَكَلْنَا ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِعَسَلٍ وَطَلَاءٍ ، فَقَالَ : جَرِيرٌ : اشْرَبُوا أَنْتُمْ الْعَسَلَ ، وَشَرِبَ هُوَ الطَّلَاءَ وَقَالَ : إِنَّهُ يُسْتَنْكَرُ مِنْكُمْ ، وَلَا يُسْتَنْكَرُ مِنِّي ، قُلْتُ : أَيُّ الطَّلَاءِ هُوَ ؟ قَالَ : كُنْتُ أَجِدُ رِيحَهُ كَمَا كَانَ يَلِكُ ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى أَقْصَى حَلْقَةٍ فِي الْقَوْمِ <sup>(٣)</sup>.

(١) قلت : العهدة في هذا الخبر ليست على سماك ، وإنما على الرجل المبهم الذي روى سماك عنه هذا الخبر ، وسماك اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، والراجح فيه عندي جانب التعديل ، لأمرين : أحدهما : أن مسلما احتج به في صحيحه ، وما احتج مسلم في صحيحه بمجروح ، والأمر الآخر : أن أبا حاتم الرازي قد وثقه ، وهو لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث ، كما نص على ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣ ، وخلاصة حاله أنه ثقة تغير بآخرة ، فكان ربما تلقن ، وأما روايته عن عكرمة خاصة ، فهي مضطربة. ترجمت له من : تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٠٧ رقم «٦٢١» ، الضعفاء للعجلي ٥٥٣/٢ رقم «٦٩٩» ، الجرح والتعديل ٢٧٩/٤ رقم «١٢٠٣» ، الكامل لابن عدي ٤٦٠/٣ رقم «٨٧٥» ، تاريخ بغداد ٢١٤/٩ رقم «٤٧٩٢» ، تهذيب الكمال ١١٥/١٢ رقم «٢٥٧٩» ، ميزان الاعتدال ٣٢٦/٣ رقم «٣٥٥١» ، المختلطين للعلائي ص/٤٩ رقم «٢٠» ، تهذيب التهذيب ٢٣٢/٤ رقم «٣٩٥» ، تقريب التهذيب ص/٢٥٥ رقم «٢٦٢٤».

(٢) المحلى ٤٨٩/٧.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الطلاء من قال : إذا ذهب ثلثاه فاشربه ٢٤٥/١٢ حديث رقم «٢٤٤٧٣» عن وكيع به بلفظه.  
وإسناده ضعيف ، فيه عثمان بن قيس قال ابن حزم في المحلى ٤٨٨/٧ : مجهول ، له ترجمة في لسان الميزان ٤٠٧/٥.

ووجه الاستدلال به ظاهر ؛ وهو أن هذا الطلاء كان شديدا يسكر كثيره ، ولو كان حراما ما شربه جرير فدل شربه إياه على أنه حلال مباح ، وهذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، فسقط احتجاجهم به.

الخامس عشر : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ [ ابن <sup>(٢)</sup> ] أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عِيسَى ، « أَنَّ أَبَاهُ بَعَثَهُ إِلَى أَنَسٍ فِي حَاجَةٍ ، فَأَبْصَرَ عِنْدَهُ طِلَاءً شَدِيدًا » <sup>(٣)</sup>.

قال الطحاوي : والطلاء ؛ ما يسكر كثيره ، فلم يكن ذلك عند أنس خمرا ، وإن كثيره يسكر ، وثبت بما وصفنا أن الخمر عند أنس ، لم يكن من كل شراب ، ولكنها من خاص من الأشرية <sup>(٤)</sup>.

قلت : هذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه عن ابن أبي ليلى - وهو سيئ الحفظ - عن أخيه عيسى ، ويمكن

---

(١) في مطبوع شرح معاني الآثار «ابن شهاب» ، وهو خطأ ، وأشار محقق الكتاب في الحاشية إلى أنه في نسخة «أبو شهاب» ، فليته أثبته ، فهو الصواب.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من مطبوع شرح معاني الآثار ، واستدركته من نخب الأفكار ٥٦/١٦.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشرية باب الخمر المحرمة ما هي ؟ ٢١٤/٤ عن فهد به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي ؛ وقد اختلف فيه النقاد ، والراجح فيه جانب الجرح لأنه رأي الجمهور ، وخلاصة حاله أنه لين الحديث ، سيء الحفظ. ترجمت له من : تاريخ الثقات للعللي بترتيب الهيتمي ص/٤٠٧ الترجمة رقم «١٤٧٦» ، الضعفاء للنسائي ص/٢٣٢ ، الضعفاء للعللي ١٢٥٤/٤ رقم «١٦٥٨» ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ رقم «١٧٣٩» ، الكامل لابن عدي ١٨٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٢٢١/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٠١/٩ رقم «٥٠١».

وفي إسناده أيضا انقطاع ، فعيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا تعرف له رواية عن أحد من الصحابة إنما يروي عن أبيه عنهم ، وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات في طبقة أتباع التابعين ٢٣٠/٧.

(٤) شرح معاني الآثار ٢١٤/٤.



أن يكون أراد بقوله : «شديدا» أي خائرا لفيها ، وهذه صفة الرب المطبوح الذي لا يسكر<sup>(١)</sup>.

المصادر عشر : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُمَيَّةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، تَقُولُ : «إِنْ خَشِيتَ مِنْ نَبِيذِكَ فَاكْسِرْهُ بِالْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الاستدلال به ظاهر ؛ وهو أنه إن خشي من نبيذه الإسكار لشدته كسره بالماء ، ولو كان حراما ما حل كسره بالماء لأن الحرام لا يحل دخوله الماء فيه ولو كثر كما سلف ، وهذا إن ثبت الأثر ، لكنه لا يثبت ، فبطل الاحتجاج به ، وقال ابن حزم : ولا حجة لهم في هذا ، لأنه إذا خشي إسكاره كسره بالماء ، والثابت عن أم المؤمنين تحريم كل ما أسكر كثيره<sup>(٣)</sup>.

المصادر عشر : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي مَسْكِينٍ ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ ، قَالَ : مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى ثَقِيفٍ فَاسْتَسْقَاهُمْ ، فَقَالُوا : أَخْبِرُوا نَبِيذَكُمْ ، فَسَقَوْهُ مَاءً ، فَقَالَ : اسْقُونِي مِنْ نَبِيذِكُمْ يَا مَعْشَرَ ثَقِيفٍ ، قَالَ : فَسَقَوْهُ ، فَأَمَرَ الْغُلَامَ فَصَبَّ ، ثُمَّ أَمْسَكَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مَعْشَرَ

(١) المحلى ٤٨٩/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشرية باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فاكسره بالماء ٣٠٥/١٢ «٢٤٦٩٠» عن وكيع به بلفظه.

وسمية إن كانت شمسية العنكية ، فالإسناد منقطع فلا يعرف لو كيع عنها رواية إنما يروي عن رجل عنها ، وقد استحسن الأستاذ جمال الأفغاني في طبعته الهندية ٣٩/٨ حديث رقم «٤٢٦١» أن يدخل شعبة في الإسناد بين وكيع ، وسمية بناء على إسناد سابق في المصنف في طبعته ٤٨٦/٧ حديث رقم «٣٨٧٤» ، وتابعه على هذا الأستاذ كمال يوسف الحوت في طبعة مكتبة الرشد ١١٠/٥ حديث رقم «٢٤٢٠٩» ، وهذا عمل يخالف عرف المحققين قديما وحديثا ، وقد أثبت الشيخ محمد عوامة الإسناد كما جاء في النسخ الخطية عنده ، فلم يذكر أحدا بين وكيع وسمية ، فأجاد.

وإن لم تكن شمسية ، فهي مجهولة ، لا تعرف ، فعلى كلا الاحتمالين فالإسناد ضعيف ، لا تقوم به حجة.

(٣) المحلى ٤٨٦/٧.

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٢ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

ثَقِيفٌ ، إِنَّكُمْ تَشْرَبُونَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ الشَّدِيدِ ، فَأَيُّكُمْ رَأَيْهُ مِنْ شَرَابِهِ شَيْءٌ ،  
فَلْيَكْسِرْهُ بِالْمَاءِ<sup>(١)</sup>.

ووجه الاستدلال به ، وبجميع الآثار الآتية في الكسر بالماء ، هو نفس  
الوجه السابق ، قال ابن حزم : وهذا لو صح حجة ظاهرة لنا لأنه ليس فيه :  
أنه شرب مسكرا ، بل فيه النهي عن الشراب الشديد المريب ، والأمر بأن  
يغير بالماء عن حاله تلك حتى يفارق الشدة والإرابة ليس لهم عن عمر إلا  
هذا ، وكل هذا لا حجة لهم فيه لما ذكرنا قبل من أن كسر النبيذ بالماء لا  
ينقله عندهم من تحريم إلى تحليل ، وأنه عندهم قبل كسره بالماء وبعده  
سواء ، وأنه إن كان الماء يخرج عن الإسكار ، فهو حينئذ عندنا حلال ،  
فلو صحت لكان ما فيها موافقا لقولنا ، وقد صح عن عمر تحريم قليل ما  
أسكر كثيره<sup>(٢)</sup>.

قلت : سيأتي أن الشراب الشديد عند عمر هو الحامض ، الذي كاد أن يكون  
خلا ، وليس هو الشراب الشديد الذي يسكر كثيره عند الحنفية ، فالبون  
بينهما شاسع ، وتأسيسا على هذا ، فلا حجة للحنفية في استدلالهم بالآثار  
الواردة عن عمر في كسر الشراب الشديد بالماء ، على حل شرب النبيذ  
الشديد الذي يسكر كثيره عندهم ، للاختلاف بينهما ، فشراب عمر حلال  
ظاهر ، وشرابهم لا يحل شرب قطرة منه.

الثامن عشر : قال النسائي : أَخْبَرَنَا سُوَيْدٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ السَّرِيِّ  
بْنِ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ - إِمَامٌ لَنَا ، وَكَانَ مِنْ أَسْنَانَ الْحَسَنِ - ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢٢١/١٢

، ٢٢٢ حديث رقم «٢٤٣٧٢» عن عبيدة بن حميد به بلفظه ، وإسناده حسن.

(٢) المحلى ٤٨٨/٧.



عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « إِذَا خَشِيتُمْ مِنْ نَبِيذٍ شِدَّتَهُ ، فَاسْكُرُوهُ بِالْمَاءِ » قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَشْتَدَّ » (١).  
**التاسع عشر:** وقال النسائي أيضا : أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : تَلَقَّتُ ثَقِيفَ عُمَرَ بِشَرَابٍ ، فَدَعَا بِهِ ، فَلَمَّا قَرَّبَهُ إِلَيَّ فِيهِ كَرِهَهُ ، فَدَعَا بِهِ ، فَكَسَرَهُ بِالْمَاءِ ، فَقَالَ : هَكَذَا فَافْعَلُوا (٢).

**قلت :** هذا الشراب إنما كسره عمر - رضي الله عنه - بالماء ، أو أمر بكسره لحموضته ، ويدل على هذا ما جاء عَنْ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ؛ قَالَ النَّسَائِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيذُ الَّذِي يَشْرِبُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ خُلِّلَ (٣).  
 وقال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ ، فَدَعَا بَعْضَ مَنْ نَبِيذٍ قَدْ كَادَ يَصِيرُ خُلًّا ، فَقَالَ : اشْرَبْ ، فَأَخَذْتُهُ فَشَرِبْتُهُ ، فَمَا

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٥» عن سويد به بلفظه.

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٦» عن زكريا بن يحيى به بلفظه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الحد في نبيذ الأسقية ولا يشرب بعد ثلاث ٢٢٦/٩ ، ٢٢٧ حديث رقم «١٧٠٢٢» عن ابن عينة به بنحوه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ «٢٤٣٤٩» عن عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد به بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٨/٣ حديث رقم «٥٢١٥» عن زكريا بن يحيى به بلفظه.

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٧» عن أبي بكر بن علي به بلفظه ، وإسناده صحيح ، وصح ابن حجر سنده في فتح الباري ٤٤/١٠.

كَدْتُ أَنْ أَسِيغَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَشَرِبَهُ ، ثُمَّ قَالَ : يَا عَتَبَةُ ، إِنَّا نَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ الشَّدِيدَ لِنَقْطَعَ بِهِ لُحُومَ الْإِبِلِ فِي بُطُونِنَا أَنْ يُؤْدِنَا <sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عَتَبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ، قَالَ : حَمَلْتُ سِلَالًا مِنْ خَبِيسٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمَّا وَضَعْنَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَحَ بَعْضُهُنَّ ، فَقَالَ : «يَا عَتَبَةُ ، كُلُّ الْمُسْلِمِينَ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا ؟» ، قُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَمْرَاءُ ، قَالَ : «ارْفَعُهُ لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ» ، قَالَ : فَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ إِذْ دَعَا بِغَدَائِهِ ، فَأَتَى بِلَحْمٍ غَلِيظٍ ، وَبِخَبْزٍ خَشِينٍ ، فَجَعَلْتُ أَهْوِي إِلَى الْبُضْعَةِ أَحْسَبُهَا سَنَامًا فَإِذَا هِيَ عِلْبَاءُ الْعَنْقِ ، فَأَلَوُكُهَا فَإِذَا غَفَلَ عَنِّي جَعَلْتُهَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَوَانِ ، ثُمَّ دَعَا بِنَبِيذٍ لَهُ قَدْ كَادَ أَنْ يَصِيرَ خَلًّا فَمَرَجَهُ حَتَّى إِذَا أَمَكْنَ شَرِبَ وَسَقَانِي ، ثُمَّ قَالَ : «يَا عَتَبَةُ إِنَّا نَنْحَرُ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا ، فَأَمَّا وَرِكُهَا وَأَطَايِبُهَا فَلِمَنْ حَضَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا عُنُقُهَا فَلَنَا نَأْكُلُ مِنْ هَذَا اللَّحْمِ الْغَلِيظِ الَّذِي رَأَيْتَ وَتَشْرَبُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ يَقْطَعُهُ فِي بُطُونِنَا» <sup>(٢)</sup>.

قال النسائي : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا حَدِيثِ السَّائِبِ : قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ ، وَأَنَا أَسْمَعُ : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ <sup>(٣)</sup> ، وَأَنَا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٥/١٢ «٢٤٣٤٧» عن وكيع به بلفظه.

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٩/٤ ، ١٥٠ حديث رقم «٤٦٤١» عن يحيى بن صاعد به ، وإسناده صحيح.

(٣) الطلاء ؛ بكسر الطاء المهملة ؛ هو أن يطبخ عصير العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث ، وإنما سمي بذلك لأنه شبه بطلاء الإبل في ثخنه وسواده. غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٥/١.



سَأَلَ عَمَّا شَرِبَ ، فَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا جَلَدَتْهُ ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - الْحَدَّ تَامًّا.

قال الحافظ ابن حجر : واستدل به النسائي على أن الذي نقل عنه من أنه كسر النبيذ بالماء لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لحموضته ، لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عمم وجوب الحد بشرب المسكر ، ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلا أو كثيرا ؟ ، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلا<sup>(١)</sup>.

وأما الطحاوي فقال : فقد يحتمل أن يكون أراد بذلك المقدار الذي شرب ، أي : فإن كان ذلك المقدار يسكر ، فقد علمت أنه قد سكر ، ووجب عليه الحد ، وهذا أولى ما حمل عليه تأويل هذا الحديث ، حتى لا يضاد ما سواه من الأحاديث التي قد رويت عنه<sup>(٢)</sup>.

قلت : هذا تعسف ظاهر ، وما تأويل الطحاوي بأولى ما حمل عليه الحديث بل أولى ما حمل عليه الحديث ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

**المشرون :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : «نَبَذَ لِعُمَرَ لِقُدُومِهِ ، فَتَأَخَّرَ يَوْمًا ، فَأَتَيْتُ بِنَبِيذٍ قَدِ اشْتَدَّ» ، قَالَ : «فَدَعَا بِجِفَانٍ فَصَبَّهُ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري لابن حجر ٦٧/١٠.

(٢) شرح معاني الآثار ٢٢٢/٤.

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٣٦» عن عبد الله بن محمد به بلفظه.

وإسناده ضعيف ؛ فيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وهو شيعي ضعيف. له ترجمة في : الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٧/٧ ، التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٥/٦ رقم «٢٣٨٩» ، الضعفاء للعقيلي ٩٥٧/٣ رقم «١٢٣٣» ، الجرح والتعديل ١٨٦/٦ رقم «١٠٢١» ، الكامل لابن عدي ١٩٥/٥ رقم «١٣٥١» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٩٣/٢ رقم «٢٣٧٣» ، ميزان الاعتدال ١٥٦/٥ رقم «٥٨٥٠» .

تقدم أن المراد بالشراب الشديد عند عمر هو الحامض ، فلا حجة للحنفية فيه ، ولا في غيره من الآثار الواردة عن عمر في هذا الباب .  
**الحادي والعشرون :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَأَتَى بَنِيذَ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ نَبِيذَ الطَّائِفِ لَهُ عُرَامٌ» ، فَذَكَرَ شِدَّةَ لَا أَحْفَظُهَا ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ (١) .

قال أبو جعفر النحاس : وهذا لعمرى إسناده مستقيم ، ولا حجة له فيه ، بل الحجة عليه ، لأنه إنما يقال : قطب لشدة حموضة الشيء ، ومعنى قطب في كلام العرب : خالطت بياضه حمرة ، مشتق من قطبت الشيء أقطبه إذا خلطته ، وفي الحديث : «له عُرَامٌ» ؛ أي خبث ، ورجل عارم ؛ أي خبيث (٢) .  
وقال ابن حجر : وسنده قوي ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ حد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه مزيلا لتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك ، فقال : لو كان بلغ التحريم لكان لا يحل ، ولو ذهبت شدته بصب الماء ، فثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام ، قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار ، فلا خلاف في إباحة شرب قليله وكثيره ، فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار (٣) .

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن إبراهيم به بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية ، باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ «٢٤٣٤٨» عن أبي معاوية عن الأعمش به ، بزيادة : «وَقَالَ : إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْكُمْ فَصَبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ وَاشْرَبُوا» .

(٢) النسخ والمنسوخ للنحاس ٦١٤/١ .

(٣) فتح الباري ٤٣/١٠ .



وأما الطحاوي فقال : فإن قال قائل : إنما أباحه بعد كسره بالماء ، وذهب شدته ، قيل له : هذا كلام فاسد ، لأنه لو كان في حال شدته حراما لكان لا يحل ، وإن ذهب شدته بصب الماء عليه ، ألا ترى أن خمرا لو صب فيها ماء حتى غلب الماء عليها أن ذلك حرام ، فلما كان قد أبيح في هذا الحديث الشراب الشديد إذا كسر بالماء ثبت بذلك أنه قبل أن يكسر بالماء غير حرام<sup>(١)</sup>.

قلت : وقيل : إن عمر كسره بالماء لشدة حلاوته أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق يحيى بن معين عن المعتمر بن سليمان قال : حدثني أبي قال : أنت حدثني عن عبيد الله بن عمر قال : إنما كسر عمر النبيذ من شدة حلاوته. وقال الأثرم : وكذلك قال الأوزاعي أيضا ، وأهل العلم أولى بالتفسير ، وفي حديث محمد بن جحادة أن الشراب الذي أتى به عمر ، فكسره إنما كان خلا ، قد خرج من حد المسكر<sup>(٣)</sup>.

وقال البيهقي : وحمل ما روي على الأمر بالكسر بالماء إذا خشي شدته قبل أن يشتد على تخفيف حموضته ، أو حلاوته كما حمله المتقدمون عليه أولى ، وبالله التوفيق<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حزم : وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه : أن ذلك النبيذ كان مسكرا ، ولا أنه كان قد اشتد ، وإنما فيه إخبار عمر بأن النبيذ الطائف له غرام وشدة ، وأنه كسر هذا بالماء ، ثم شربه ، فالأظهر فيه

(١) شرح معاني الآثار ٢٢٢/٤.

(٢) في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٣١/٨ حديث رقم «١٧٤٥١».

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢١٦ ، ٢١٦ ، وحديث محمد بن جحادة تقدم ، وسنده صحيح.

(٤) مختصر خلافيات البيهقي ٢٧/٥ ، معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢٥/١٣.

أن عمر خشي أن يعرم ويشتد ، فتعجل كسره بالماء ، وهذا موافق لقولنا لا لقولهم أصلاً<sup>(١)</sup>.

**الثاني والعشرون :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : شَهِدْتُ عُمَرَ حِينَ طُعِنَ ، فَجَاءَهُ الطَّبِيبُ ، فَقَالَ : أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : «النَّبِيذُ» ، فَأَتَيْتُ بِنَبِيذٍ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَخَرَجَ مِنْ إِحْدَى طَعَنَتَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وقال الطحاوي أيضا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، مِثْلَهُ ، وَزَادَ قَالَ عَمْرُو : وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّا نَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ شَرَابًا يَقْطَعُ لُحُومَ

(١) المحلى ٤٨٧/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن أبي بكرة به بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان ٨٣٩/٢ - ٨٤١ حديث رقم «٣٧٠٠» من طريق حصين ، عن عمرو بن ميمون مطولا ، دون قوله : «فَجَاءَهُ الطَّبِيبُ» ، فَقَالَ : أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : النَّبِيذُ ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٧/١٢ حديث رقم «٢٤٣٥٣» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به مختصرا ، وفي كتاب المغازي باب ما جاء في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٥٩٣/٢٠ ، ٥٩٤ حديث رقم «٣٨٢١٩» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به بلفظ أتم ، والحاثر بن أبي أسامة في مستده - كما في بغية الباحث كتاب الإمارة باب ما جاء في الخلفاء ٦٢٢/٢ ، ٦٢٣ حديث رقم «٥٩٤» - ، واللكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب جماع فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - ١٤٦٧/٤ ، ١٤٦٨ حديث رقم «٢٦٥٣» ، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة عمرو بن ميمون الأودي ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ثلاثتهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به مطولا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر ١٦١/٣ حديث رقم «٥٢٥٦» من طريق معاوية بن عمرو عن زهير بن معاوية به مطولا ، وقال : كذلك قال أبو إسحاق ، وكذا رواه ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ، وروناه عن أبي رافع شبيها برواية حصين عن عمرو بن ميمون ، وحصين أحسن سياقة للحديث من غيره ، وقد أخرجه البخاري في الصحيح فهو يشبهه أن يكون أحفظ ، وقد روينا الاستخلاف عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في وقت آخر.



## الْبَابُ فِي بُطُونِنَا مِنْ أَنْ يُؤْذِنَا ، قَالَ : وَشَرِبْتُ مِنْ نَبِيذِهِ ، فَكَانَ أَشَدَّ النَّبِيذِ (١).

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن روح بن الفرغ به بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٥/١٢ حديث رقم «٢٤٣٤٦» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به مختصرا ، و«٢٤٣٤٧» من طريق عتبة بن فرقد عن عمر مختصرا ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٨/٤ ، ١٤٩ حديث رقم «٤٦٣٥» ، و«٤٦٣٨» من طريق شريك ، وإسرائيل ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية ، باب ما جاء في صفة نبيذهم الذي كانوا يشربونه في حديث أنس بن مالك وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ٥١٩/٨ حديث رقم «١٧٤١٦» من طريق أبي النضر عن أبي خيثمة زهير بن حرب به مختصرا.

قلت : هذا الأثر ضعيف الإسناد ، فيه أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي ، وهو وإن كان ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره ، وهو أيضا مدلس ، مشهور بالتدليس ، ولم يصرح بالسماع فيما بين يدي من مصادر.

ومنه بعضه ضعيف ، وبعضه صحيح ، فأما الضعيف فقوله : «أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟» قَالَ : «النَّبِيذُ» ، فهذا مما تفرد به أبو إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون ، وأبو إسحاق قد علمت حاله ، فلا حجة فيما رواه ما لم يثبت أنه حدث به قبل اختلاطه ، وصرح فيه بالتحديث ، وأما الصحيح فبقية الحديث ، فقوله : «فَأَتَيْ نَبِيذِي ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، فَخَرَجَ مِنْ إِحْدَى طُعْنَتَيْهِ» ، تابعه عليه حصين فرواه عن عمرو بن ميمون ، عند البخاري في صحيحه.

وقوله : «إِنَّا نَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ شَرَابًا يَقَطُّعُ لُحُومَ الْبَابِلِ فِي بُطُونِنَا مِنْ أَنْ يُؤْذِنَا» قد أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر ، كما سلف ، وسياق حصين للحديث عن عمرو بن ميمون أحسن كما قال البيهقي ، ولذا أخرجه البخاري في الصحيح وما في الصحيح أصح.

قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث لا تقوم به حجة ؛ لأن أبا إسحاق لم يقل : حدثنا عمرو بن ميمون ، وهو مدلس لا تقوم بحديثه حجة حتى يقول : حدثنا أو ما أشبهه ، ولو صححنا الحديث على قولهم لما كانت لهم فيه حجة ؛ لأن النبيذ غير محظور إذا لم يسكر كثيره ، ومعنى النبيذ في اللغة متبوء ، وإنما هو ما نبذ فيه تمر أو زبيب أو نظيرهما مما يطيب الماء ، ويحليه لأن مياه المدينة كانت غليظة ، فما في هذا الحديث من الحجة. الناسخ والمنسوخ للنحاس ٦٠٨/١.

وقال ابن حزم : هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه ؛ لأن النبيذ الحلو اللقيم الشديد اللقته الذي لا يسكر يقطع لحوم الإبل في الجوف ، وليس في هذا الخبر أن عمر شرب من ذلك الشراب الذي شرب منه عمرو بن ميمون ، فإذا ليس فيه ذلك ، فلا متعلق لهم بهذا الخبر أصلا . المحلى ٤٨٧/٧.

وتعقب ابن الملقن أبا جعفر النحاس فقال : وأما ما رده به أبو جعفر ، فغير جيد ، فقد سلف عن ابن حزم تصحيحه ، فرجاله ثقات عدول متصل. التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٧/٢٧.

قلت : حديث أبي إسحاق ليس كله صحيحا ، وقد بينت ما صح منه ، والله أعلم.

قلت : قد ثبت تفسير شدة النبيذ في حديث عتبة بن فرقد السابق بأنه كاد أن يصير خلا.

وقال ابن حزم : ما بلغ مقاربة الخل فليس مسكرا (١).

وقد سلك أبو جعفر النحاس في تفسير النبيذ هنا مسلکا آخر ، فذكر أنه ماء ألقى فيه تمر أو زبيب أو نظيرهما مما يطيب الماء ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : بعض علماء المسلمين سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في النبيذ ؛ وأن الصحابة كانوا يشربون النبيذ ، فظنوا أنه المسكر ؛ وليس كذلك ؛ بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة هو أنهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو ، فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ، وثالث يوم ، ولا يشربه بعد ثلاث لئلا تكون الشدة قد بدت فيه ، وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب (٢).

وقال ابن حجر : المراد بالنبيذ المذكور تمرات نبذت في ماء أي نقعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء (٣).

وتابعه العيني الحنفي فقال : المراد بالنبيذ هنا تمرات كانوا ينبذونها في ماء أي ينقعونها لاستعذاب الماء من غير اشتداد ولا إسكار (٤).

وهذا خلاف ما يدعيه الحنفية ، فسقط احتجاجهم به على دعواهم.

**الثالث والمشرون :** قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني إسماعيل أن رجلا عبَّ في شراب نبذَ لعمر بن الخطاب بطريق المدينة ، فسكر ، فتركه عمر حتى أفاق ، فحده ، ثم أوجعه عمر بالماء ، فشرب منه

(١) المحلى ٤٨٧/٧ .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٢٤/٣٤ .

(٣) فتح الباري ٨٠/٧ .

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٩١/١٦ .



، قال : ونبذ نافع بن عبد الحارث لعمر بن الخطاب في المزاد - وهو عامل مكة - فاستأخر عمر حتى عدا الشراب طوره ، ثم عدا ، فدعا به عمر ، فوجده شديدا ، فصنعه في الجفان ، فأوجعه بالماء ، ثم شرب ، وسقى الناس (١).

وهذا الأثر لا يصح ؛ في إسناده انقطاع ، ومنتنه منكر ، فلا حجة للحنفية فيه على مذهبهم.

**الرابع والعشرون :** أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : سمعت عبد الله بن أبي مليكة يحدث قال : حدثني وهب بن الأسود ، قال : أخذنا زبيبا من زبيب المطاهر ، فأكثرنا منه في أداوانا ، وأقللنا الماء ، فلم يلق عمر حتى عدا طوره ، فلما لقوا عمر قال : هل من شراب ؟ قال : قلنا : نعم يا أمير المؤمنين ، فأخبروه هذه القصة ، وأن قد عدا طوره ، قال : أرونيه ، فذاقه ، فوجده شديدا ، فكسره بالماء ، ثم شرب (٢).

**الخامس والعشرون :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ نَافِعٍ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ، ولا يشرب بعد ثلاث عن ابن جريج به بلفظه.

قلت : وإسناده ضعيف ، قال ابن حزم : وهذا مرسل. المحلى ٤٨٧/٧ ، قلت : إسماعيل شيخ ابن جريج لا أدري من هو ، ولو عرفناه فلن يفيد شيئا لأنه لا يوجد في مشيخة ابن جريج أحد يروي عن عمر ، ففي الإسناد انقطاع.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ، ولا يشرب بعد ثلاث ٢٢٥/٩ حديث رقم «١٧٠١٧» عن ابن جريج به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه وهب بن الأسود ، ذكره ابن حبان في كتاب الثقات ٤٨٩/٥ في طبقة التابعين ، وقال ابن حزم : لا يدري من هو. هـ. المحلى ٤٨٧/٧ ، قلت قد تفرد بالرواية عنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، فهو في عداد المجاهيل ، ولم يخرجوا له في الكتب الستة شيئا.

ابن علقمة<sup>(١)</sup> ، قَالَ : أَمَرَ [عمرُ بنُ الخطاب - رضي الله عنه - ]<sup>(٢)</sup> بِنَبِيذٍ لَهُ ، فَصَنَعَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَنَازِلِ ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِمْ لَيْلَةً ، فَأَتَيْ بِطَعَامٍ فَطَعِمَ ، ثُمَّ أَتَى بِنَبِيذٍ قَدْ أَخْلَفَ وَاشْتَدَّ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ هَذَا لَشَدِيدٌ» ، ثُمَّ أَمَرَ بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ<sup>(٣)</sup>.

**السادس والعشرون :** قال الطحاوي : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ اللَّيْثِيُّ ، أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

(١) وقع في مطبوع شرح معاني الآثار «عن نافع عن ابن علقمة» ، كذا ، وهو خطأ ، والتصويب من نخب الأفكار ٩٠/١٦.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من مطبوع شرح معاني الآثار ، واستدركته من نخب الأفكار لليعني ٩٠/١٦.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن فهد به بلفظه.

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه حبيب بن أبي ثابت ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين ص/٣٧ ، وقال النحاس : هذا الحديث فيه غير علة منها أن حبيب بن أبي ثابت على محله لا تقوم بحديثه حجة لمذهبه ، وكان مذهبه أنه قال : لو حدثني رجل عنك بحديث ، ثم حدثت به عنك لكنت صادقا ، وفيه من العلل أن نافع بن علقمة ليس بمشهور بالرواية ، ولو صح الحديث عن عمر - رضي الله عنه - لما كانت فيه حجة لأن اشتداده قد يكون من حموضته ، وقد اعترض بعضهم فقال : من أين لكم أن مزجه بالماء كان لحموضته ؟ أفقولون هذا ظنا ؟ ، فالظن لا يغني عن الحق شيئا ، قال : وليس يخلو من أن يكون نبيذ عمر - رضي الله عنه - يستكر كثيره أو يكون خلا ، فهذه المعارضة على من عارض بها لا له ، لأنه الذي قال بالظن لأنه قد ثبتت الرواية عن من قد صحت عدالته أن ذلك من حموضته ، فقال نافع : كان لتخلله ، وهم قد رووا حديثا متصلا فيه أنه كان مزجه إياه لأنه كاد يكون خلا ، ثم قال أبو جعفر النحاس : حدثنا أحمد بن محمد قال : حدثنا وهبان بن عثمان ، حدثنا الوليد بن شجاع قال : حدثنا يحيى بن زكريا عن أبي زائدة قال : حدثنا إسماعيل ، عن قيس ، قال : حدثني عتبة بن فرقد ، قال : أتني عمر - رضي الله عنه - بِمُسٍّ مِنْ نَبِيذٍ قَدْ كَادَ يَكُونُ خَلَا ، فَقَالَ لِي اشْرَبْ ، فَأَخَذْتُهُ وَمَا أَكَادُ أَسْتَطِيعُهُ فَأَخَذَهُ مِنِّي فَشَرِبَهُ ، وذكر الحديث ، فزال الظن بالتوقيف ممن شاهد عمر - رضي الله عنه - ، وهو من روايتهم ، وأما قوله : لا يخلو من أن يكون نبيذا يسكر كثيره ، أو يكون خلا ، فقد خلا من ذينك لأن العرب تقول النبيذ إذا دخلته حموضة نبيذ حامض ، فإذا زادت صار خلا ، فترك هذا القسم ، وهو لا يخيل على من عرف اللغة. الناسخ والمنسوخ للنحاس ٦٠٩/١ - ٦١٣.



عُثْمَانُ ، قَالَ : صَحِبْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - إِلَى مَكَّةَ ، فَأَهْدَى لَهُ رَكْبًا مِنْ ثَقِيفٍ سَطِيفَتَيْنِ مِنْ نَبِيذٍ ، وَالسَّطِيفَةُ فَوْقَ الْإِدَاوَةِ ، وَدُونَ الْمَزَادَةِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَشَرِبَ عُمَرُ إِحْدَاهُمَا ، وَلَمْ يَشْرَبِ الْآخَرَى حَتَّى اشْتَدَّ مَا فِيهِ ، فَذَهَبَ عُمَرُ فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَوَجَدَهُ قَدْ اشْتَدَّ فَقَالَ : «اَكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

قال الطحاوي : فلما ثبت بما ذكرنا عن عمر إباحة قليل النبيذ الشديد ، وقد سمع رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : «كل مسكر حرام» كان ما فعله في هذا دليلا أن ما حرم رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو السكر منه لا غير ، فإما أن يكون سمع ذلك من النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولاً أو رآه رأياً ، فأقل ما يكون منه في ذلك أن يكون رآه رأياً ، فرأيه في ذلك عندنا حجة ، ولا سيما إذ كان فعله المذكور في الآثار

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن ابن أبي داود به بلفظه ، ومن طريق شعيب عن الزهري به ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٣٠/٨ حديث رقم «١٧٤٤٩» من طريق شعيب ، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي ، كلاهما ، عن الزهري به بنحوه ، وقال البيهقي : فَإِنَّمَا كَانَ اشْتِدَادُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، بِالْحُمُوضَةِ أَوْ بِالْخَلَاوَةِ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - قَالَ لِرِفْقَا : اذْهَبْ إِلَى إِخْوَانِنَا فَالْتَمِسْ لَنَا عِنْدَهُمْ شَرَابًا ، فَأَتَاهُمُ فَقَالُوا : مَا عِنْدَنَا إِلَّا هَذِهِ الْإِدَاوَةُ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ ، فَدَعَا بِهَا عُمَرُ - رضي الله عنه - فَذَاقَهَا ، فَقَبِضَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ قَالَ نَافِعٌ : وَاللَّهِ مَا قَبِضَ وَجْهَهُ إِلَّا أَنَّهَا تَخَلَّتْ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشرية باب الظروف والأشرية والأطعمة ٢٠٦/٩ حديث رقم «١٦٩٤٨» عن معمر عن الزهري عن عمر معضلاً بنحوه.

وتعقب العيني البيهقي في تأويله السابق فقال : يضعف هذا التأويل ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل : أن رجلاً عباً في شراب نُبذَ لعمر - رضي الله عنه - بطريق المدينة فسكر ، فتركه عمر - رضي الله عنه - حتى أفاق ، فحده ثم أوجعه عمر بالماء فشرب منه ، قال : ونُبذَ نافع بن الحارث لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في المزاد - وهو عامل له - فاستأخر عمر - رضي الله عنه - حتى عدا الشراب طوره ، فدعى به عمر فوجده شديداً ، فأوجعه بالماء ثم شرب وسقى الناس ، قال العيني : فقوله : «فسكر» يضعف تأويل البيهقي. نخب الأفكار للعيني ٩٩/١٦.

قلت : هذا إن ثبت الذي احتج به العيني ، لكنه لا يثبت لاحتقاعه كما تقدم.

التي رويها عنه بحضرة أصحاب رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلم ينكره عليه منهم منكر ، فدل ذلك على متابعتهم إياه عليه .  
قلت : صح عن عتبة بن فرقد أنه قال : كَانَ النَّبِيُّ الَّذِي يَشْرِبُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ خُلِّلَ أ.هـ ، وقيل : إن عمر كان يكسره بالماء لشدة حلاوته ، كما تقدم .

**السابع والعشرون :** قال البخاري : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ؛ هُوَ ابْنُ مِغُولٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنه - ، قَالَ : «لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ»<sup>(١)</sup> .  
وأخرج عبد الرزاق : عَنْ عَقِيلِ بْنِ مَعْقِلٍ ، أَنَّ هَمَّامَ بْنَ مُنْبِهِ ، أَخْبَرَهُ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا الشَّرَابُ مَا تَقُولُ فِيهِ ؟ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قَالَ : قُلْتُ : فَإِنْ شَرِبْتُ مِنَ الْخَمْرِ ، فَلَمْ أَسْكُرْ ، فَقَالَ : «أَفِ أَفٍ ، وَمَا بِالْخَمْرِ وَغَضِبَ» قَالَ : فَتَرَكْتُهُ حَتَّى انْبَسَطَ أَوْ قَالَ : «أَسْفَرَ وَجْهَهُ» أَوْ قَالَ : «حَدَّثَ مَنْ كَانَ حَوْلَهُ» فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّكَ بَقِيَّةٌ مَنْ قَدْ عَرَفْتُ ، وَقَدْ يَأْتِي الرَّكْبُ ، فَيَسْأَلُكَ عَنِ الشَّيْءِ ، فَيَأْخُذُ بِذَنْبِ الْكَلِمَةِ يَضْرِبُ بِهَا فِي الْآفَاقِ يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : «كَذَا وَكَذَا» قَالَ : «أَعِرَاقِي أَنْتَ؟» قُلْتُ : لَا قَالَ : «فَمِمَّنْ أَنْتَ؟» قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، قَالَ : «أَمَّا الْخَمْرُ ، فَحَرَامٌ ، لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا ، وَأَمَّا مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ ، فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(٢)</sup> .

(١) تقدم تخريجه عند شرح قوله : «والخمر ما خامر العقل» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب ما ينهى عنه من الأشربة ٢٢٢/٩ حديث رقم «١٧٠٠٨» عن عقيل بن معقل به بلفظه .



وأخرج عبد الرزاق أيضا عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : «شرب أخي عبد الرحمن بن عمر ، وشرب معه أبو سروة<sup>(١)</sup> عتبة بن الحارث ، وهما بمصر في خلافة عمر فسكرا ، فلما أصبحا انطلقا إلى عمرو بن العاص ، وهو أمير مصر» فقالا : طهرنا ، فإننا قد سكرنا من شراب شربناه ، فقال عبد الله : فذكر لي أخي أنه سكر فقلت : ادخل الدار أطهرك ، ولم أشعر أنهما أتيا عمرا ، فأخبرني أخي أنه قد أخبر الأمير بذلك ، فقال عبد الله : «لا يحلق القوم على رؤوس الناس ، ادخل الدار أحلقك ، وكانوا إذ ذاك يحلقون مع الحدود ، فدخل الدار» ، فقال عبد الله : فحقت أخي بيدي ، ثم جلداهم عمرو ، فسمع بذلك عمر ، فكتب إلى عمرو أن ابعث إلي بعبد الرحمن على قتب ، ففعل ذلك ، فلما قديم على عمر جلداه ، وعاقبه لمكانه منه ، ثم أرسله ، فلبث شهرا صحيحا ، ثم أصابه قدره ، فمات ، فيحسب عامة الناس أنما مات من جلد عمر ، ولم يمُت من جلد عمر<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : ففرقوا كلهم بين الخمر ، وبين سائر الأشربة المسكرة ، فلم يروها خمرا ، وراموا بهذا أن يشبوا أن الخمر ليست إلا من العنب فقط ، وكل هذا عليهم لا لهم ، لأن ابن عمر ، وابن عباس قد أثبتا أن كل مسكر حرام ، وهذا خلاف قولهم ، وليس في خبر عبد الرحمن ، وأبي سروة ، وعمرو بن العاص شيء يمكن أن يتعلقوا به ، وقد يمكن أن يكونا شربا عصير عنب ظنا أنه لا يسكر فسكرا ، وليس فيه شيء يدفع هذا ، فلم يبق

(١) بكسر السين المهملة ، وسكون الراء ، وفتح الواو ، والعين المهملة. إحكام الأحكام شرح عمدة

الأحكام لابن دقيق العيد ص/٥٩٩ حديث رقم «٣٣٧».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الشراب في رمضان وحلق الرأس ٢٣٢/٩ ، ٢٣٣ حديث رقم «١٧٠٤٧» عن معمر به بلفظه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في وجوب الحد على من شرب خمرا أو نبيذا أو مسكرا ٥٤٣/٨ حديث رقم «١٧٤٩٨» من طريق شعيب عن الزهري به نحوه.

لهم متعلق إلا أن يقولوا : إن الخمر هي عصير العنب فقط ، وما سواها فليس خمرا ، فهذا مكان لا منفعة لهم فيه لو صح لهم إذا ثبت تحريم كل مسكر قل أو كثر ، وفي هذا نازعناهم لا في التسمية فقط<sup>(١)</sup>.

قلت : الحديث الأول عن ابن عمر تقدم في أوائل هذا البحث بلفظ :

«نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَإِنَّ فِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةٌ أَشْرَبَةٍ ، مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنَبِ» ، فلا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه التسوية بين الجميع في الحرمة.

• واحتج الحنفية أيضا على منذهبهم بادلة عقلية فمنها ما يلي :

• الدليل الأول : قالوا : قد صح الإجماع على تحريم عصير العنب إذا أسكر ، واختلف فيما عداه ، فلا يحرم شيء باختلاف.

• الجواب : قال ابن حزم - رحمه الله - : وهذا قول في غاية الفساد لأنه يبطل عليهم جمهور أقوالهم ، ويلزمهم أن لا يوجبوا زكاة إلا حيث أوجبها إجماع ، ولا فريضة حج أو صلاة إلا حيث صح الإجماع على وجوبها ، وأن لا يثبتوا الربا إلا حيث أجمعت الأمة على أنه ربا ، ومن التزم هذا المذهب خرج عن دين الإسلام بلا شك لوجهين : أحدهما : أنه مذهب مفترى لم يأمر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام ، وإنما أمر الله تعالى باتباع القرآن ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولي الأمر باتباع الإجماع ، ولم يأمر الله تعالى قط بأن لا يتبع إلا الإجماع ، ولا قال تعالى قط ، ولا رسوله عليه السلام : لا تأخذوا مما اختلف فيه إلا ما أجمع عليه ، ومن ادعى هذا ، فقد افترى على الله الكذب ، وأتى بدين مبتدع وبالضلال المبين ، إنما قال تعالى

(١) المحلى بالآثار ٧/٤٩٠ ، ٤٩١.



: ﴿ أَتَبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
وقال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل تعالى : فردوه إلى الإجماع ، فمن  
رد ما تنوزع فيه إلى الإجماع لا إلى نص القرآن والسنة فقد عصى الله  
تعالى ورسوله عليه السلام ، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى ،  
وأما نحن فننتبع الإجماع فيما صح أنهم أجمعوا عليه ، ولا نخالفه أصلا ،  
ونرد ما تنوزع فيه إلى القرآن ، والسنة ، فنأخذ ما فيهما وإن لم يجمع على  
الأخذ به ، وبهذا أمر الله تعالى في القرآن ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
وعليه أجمع أهل الإسلام وما نعلم أحدا قال قط : لا ألتزم في شيء من الدين  
إلا ما أجمع الناس عليه ؛ فقد صاروا بهذا الأصل مخالفين للإجماع بلا شك .  
والوجه الثاني : أنه مذهب يقتضي أن لا يلتفت للقرآن ، والسنن إذا وجد  
الاختلاف في شيء من أحكامهما ، وليس هذا من دين الإسلام في شيء مع  
أنه في أكثر الأمر كذب على الأمة وقول بلا علم ، وأيضا فإنهم لا يلتزمون  
هذا الأصل الفاسد إلا في مسائل قليلة جدا ، وهو مبطل لسائر مذاهبهم كلها  
فعاد عليهم ، وبالله تعالى التوفيق <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الأعراف آية رقم «٣» .

(٢) سورة الحشر آية رقم «٧» .

(٣) سورة النساء آية رقم «٥٩» .

(٤) المحلى بالآثار ٤٨١/٧ .

• **الدليل الثاني:** قال صاحب الهداية : لنا أنه اسم خاص بإطباق أهل اللغة فيما ذكرناه ، ولهذا اشتهر استعماله فيه ، وفي غيره <sup>(١)</sup>.

• **الجواب:** قلت : أما دعواه إطباق أهل اللغة على ما ذكر ، فغير صحيح لما سلف أن لأهل اللغة في حقيقة الخمر قولان ، وقال ابن حجر : والجواب عن الحجة الأولى : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرا ، وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرا عرب فصحاء ، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه ، وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : إن الخمر من العنب لقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرْسِلُكُمْ أَفْصَحُ خَمْرًا ﴾ قال : فدل على أن الخمر هو ما يعتصر ، لا ما ينتبذ ، قال : ولا دليل فيه على الحصر ، وقال أهل المدينة ، وسائر الحجازيين ، وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر ، وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة ؛ وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرا يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر ، والرطب ، ولم يخصصوا ذلك بالمتخذ من العنب <sup>(٢)</sup> ، وعلى تقدير التسليم ، فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرا من الشرع كان حقيقة شرعية ، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية <sup>(٣)</sup>.

وتعقب العيني ابن حجر ، فقال : وكيف يكون هذا الكلام جوابا عن الحجة الأولى ، وبيان بطلانه من وجوه :

(١) الهداية ٢٨٥/٧.

(٢) التمهيد ٢٤٥/١ ، ٢٤٦.

(٣) فتح الباري ٥٠/١٠.



الأول : قوله : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة إلى آخره ، دعوى مجردة ، فمن هو ذلك البعض من أهل اللغة ؟ ، بل المنقول عن أهل اللغة أن الخمر من العنب ، والمتخذ من غيره لا يسمى خمرا إلا مجازا <sup>(١)</sup> ، وقد نفى أبو الأسود الدؤلي الذي هو من أعيان أهل اللغة اسم الخمر عن الطلاء بقوله :  
دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا لِمَكَاتِهَا  
وجعل الطلاء أخا للخمر ، وأخو الشيء غيره <sup>(٢)</sup> ، والطلاء كل ما خثر من الأثربة ، وهو المثلث <sup>(٣)</sup> ، ويقال المنصف <sup>(٤)</sup> ، وكل ذلك بالطبخ من أي عصير كان.

الثاني : استدل بقول الخطابي ، وهو ليس من أهل اللغة ، وإنما هو ناقل.

(١) قلت : إنكار العيني هو المنكر ، فقد تقدم أن لأهل اللغة في الخمر قولان ، وليس قول واحد كما زعم. وقال ابن حجر : ويلزم من قال بقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ، ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ، ومجازا ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ، ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان ، والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة ، فإما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فأما من حيث الحقيقة الشرعية ، فالكل خمر حقيقة لحديث : «كل مسكر خمر» ، فكل ما اشتد كان خمرا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم ، وبالله التوفيق . فتح الباري ٥٢/١٠.

قلت : قد أنكر الحنفية استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، والصحابة - رضي الله عنهم - لما يتقهم تحريم الخمر أراقوا ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ، وهو خمر العنب ، وما يطلق عليه لفظ الخمر مجازا ، وهو خمر التمر ، فدل ذلك على جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، ويلزم الأحناف القول بهذا ، لكنهم لا يقولون به ، وبناء على فعل الصحابة ، وإرافتهم كل ما عندهم مما يسمى خمرا ، يكون الكل خمر حقيقة ، ولا مقر للأحناف من القول بهذا ، وإلا وقعوا في التناقض ، والله أعلم. وتنظر مسألة استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، وأقوال العلماء فيها في : البحر المحيط في أصول الفقه ١٣٩/٢ - ١٤٥ ، إرشاد الفحول للشوكاتي ١٦٠/١.

(٢) قلت : سبق - عند تفسير الخمر - في كلام الزجاج ما يدفع هذا التأويل ، فقد ذكر أن أبا الأسود الدؤلي حكم بأنهما واحد.

(٣) المثلث : كمعظم شراب طبخ حتى ذهب ثلثاه. تاج العروس ١٨٦/٥ «ثلث».

(٤) المنصف ، كمعظم : الشراب طبخ حتى ذهب نصفه. تاج العروس ٤١٣/٢٤ «نصف».

والثالث : هو أن قوله إن الصحابة الذين سموا إلى آخره لا ينكره أحد ، ولا ينكر أحد أيضا كونهم فصحاء ، وأعيان أهل اللغة ، ولكن ما أطلقوا على العصير من غير العنب خمرا بطريق الوضع اللغوي ، بل بطريق التسمية ، والتسمية غير الوضع بلا خلاف ، ووجه تسميتهم من باب التشبيه ، والمجاز.

قال : ومن جملة ما قال في الجواب عن الحجة الأولى : وقال أهل المدينة ، وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر <sup>(١)</sup> ، فنقول نحن لا ننازع في هذا ، لأن معناه كل شراب أسكر ، فحكمه حكم الخمر في الحرمة ، وبقيّة الأحكام ، فلا يدل هذا على إطلاق الخمر على المتخذ من غير العنب خمرا على الحقيقة ، بل بطريق التشبيه ، والتشبيه لا عموم له ، وقال أيضا : ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمرا يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ، ولم يخصصوا ذلك بالمتخذ من العنب انتهى ، قلنا إنما أراقوا المتخذ من التمر ، والرطب ، لأنه كان مسكرا حينئذ ، فأطلقوا عليه الخمر من جهة إسكاره ، والدليل على أنه كان مسكرا حين بلغهم الخبر بتحريم الخمر ما رواه أبو عاصم بلفظ : «حين مالت رؤوسهم فدخل داخل ، فقال إن الخمر حرمت قال فما خرج منا خارج ولا دخل داخل حتى كسرنا القلال وأهرقنا الشراب... الحديث» <sup>(٢)</sup> ، فلو كان غير مسكر لما فعلوا ذلك ، وروى

(١) هذا كلام ابن عبد البر في التمهيد ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وقد صرح ابن حجر نفسه بذلك في فتح الباري ٥٠/١٠ .

(٢) أخرجه البزار في مسنده ١٣/٤٨٢ ، ٤٨٣ حديث رقم «٧٢٨٨» ، وابن جرير الطبري في تفسيره في تفسير سورة الأنعام في تفسير قوله تعالى : «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» ٦٦٦/٨ .



الطحاوي من حديث أنس قال : «كان أبو عبيدة بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وأبي بن كعب عند أبي طلحة ، وأنا أسقيهم من شراب حتى كاد يأخذ فيهم ... الحديث» <sup>(١)</sup> ، وفي آخره : «وإنها البسر والتمر ، وإنها لخميرنا يومئذ» ، ورواه أحمد أيضا <sup>(٢)</sup> ، وفيه أيضا «حتى كاد الشراب أن يأخذ فيهم» ، وفي رواية للطحاوي «حتى أسرع فيهم» <sup>(٣)</sup> ، فهذا ينادي بأعلى صوته أن مشروبهم يومئذ كان مسكرا ، ولما بلغهم الخبر بتحريم الخمر بطلوا الشراب ، وأراقوا ما بقي منه <sup>(٤)</sup>.

• **الدليل الثالث :** قال صاحب الهداية : ولأن حرمة الخمر قطعية ، وهي في غيرها ظنية <sup>(٥)</sup>.

• **الجواب :** يريد أن يقول : إن حرمة الخمر المتخذة من العنب قطعية الثبوت ، لأنها حرمت بالقرآن ، وأما ما عداها ، فهو ظني الثبوت لثبوته بالسنة ، وأقول : إن المحرم في القرآن هو مطلق الخمر ، قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ، وقد جاءت السنة ، فبينت حقيقة الخمر ، وأنها كل مسكر كما سلف ، والسنة هي بيان القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى :

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الخمر المحرمة مما هي ؟ ٢١٣/٤.

(٢) في المسند ١٨١/٣ ، ١٨٢.

(٣) في شرح معاني الآثار ٢١٣/٤.

(٤) عمدة القاري ٢٥٨/٢١ ، ٢٥٩.

(٥) الهداية ٢٨٥/٧.

(٦) سورة النحل آية رقم «٤٤».

﴿ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فحرمة كل مسكر قطعية الثبوت سواء كان متخذاً من عنب أو غيره ، وَيَعْضُدُهُ قَوْلُ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ بِتَوَاتُرِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقْدَمُ .

وقال ابن حجر : إن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية ، وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له ، وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل الثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمراً والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

وتعقب العيني ابن حجر في جوابه هذا فقال : قلنا : سبحان الله ! ما أبعد هذا الجواب بشيء ، ونحن قائلون به ، وذلك أن الاشتراك في الحكم في الغلط لا يستلزم افتراقهما في التسمية عند وجود السكر في العصير المتخذ من غير العنب ، فمن قال : إن العصير المتخذ من غير العنب قبل السكر مشترك مع عصير العنب المشتد في الحكم ؟ <sup>(٣)</sup> ، وكيف يكون ذلك ؟ ، والعصير المتخذ من غير العنب قبل السكر لا يسمى حراماً ، فضلاً عن أن يسمى خمراً ، بخلاف العصير من العنب المشتد ، فإنه حرام أسكر أو لم يسكر ، فأني يشتركان في الحكم <sup>(٤)</sup> ، والزنا حرام في كل حالة مطلقاً من غير تفصيل <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة النحل آية رقم «٦٤» .

(٢) فتح الباري ١٠/٥٠ ، ٥١ .

(٣) قال به جمهور العلماء كما تقدم ، وكأن هذا ليس بكاف عند العيني !!! .

(٤) هذا عند أبي حنيفة ، ومن قال بقوله ، لكن الجمهور يخالفونه في هذا كله ، كما سلف .

(٥) عمدة القاري ٢١/٢٥٩ .



• **الدليل الرابع :** قال صاحب الهداية : وإنما سمي خمرا لتخمره ، لا لمخامرته العقل ، على أن ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا فيه ، فإن النجم مشتق من النجوم ، وهو الظهور ، ثم هو اسم خاص للنجم المعروف ، لا لكل ما ظهر ، وهذا كثير النظير ، والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين رحمه الله<sup>(١)</sup>.

(١) الهداية ٢٨٥/٧ ، ٢٨٦ ، وذكر الكاساني أيضا طعن ابن معين في هذا الحديث في بدائع الصنائع ١١٧/٥ ، وقال محمد بن محمود البابرقي : روي عن يحيى بن معين رحمه الله أنه قال : الأحاديث الثلاثة ليست بثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحدها : قوله عليه الصلاة والسلام : « لا نكاح لنا بولي وشاهدي عدل » ، والثاني : « من مس ذكره فليتوضأ » ، والثالث : « كل مسكر خمز » ، وكان يحيى بن معين إماما حافظا متقنا حتى قال أحمد بن حنبل رحمه الله : كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث. العناية شرح الهداية المطبوع بحاشية فتح القدير ١٥٤/٨ ، ١٥٥ .

وقد سبق الماوردي صاحب العناية ، فذكر هذا الكلام بلا إسناد في الحاوي الكبير ٣٩١/١٣ ، ونسبه إلى الدوري عن ابن معين ، وقد راجعت تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري عنه ، فلم أجد فيه هذا الكلام ، وقال الزيلعي : وهذا الكلام كله لم أجده في شيء من كتب الحديث .هـ ، وقال ابن رجب : وأما ما نقله بعض فقهاء الحنفية عن ابن معين من طعنه فيه — يعني حديث كل مسكر حرام — فلا يثبت ذلك عنه. نصب الرأية ٢٩٥/٤ ، جامع العلوم والحكم ١٢٢٧/٣ .

وقال ابن حجر : وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له ، وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخارجه الصحيحة ، ثم مع كثرة طرقه حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثير منها في كتاب الأشربة المفرد فتح الباري ٤٦/١٠ .

قلت : قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قال يحيى بن معين : وحديث النبي صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام » عندي صحيح ، أبو سلمة ، عن عائشة . سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٣٤ رقم « ٩٩ » ، وابن الجنيد من ثقات أصحاب ابن معين ؛ قال الخطيب : عنده عن يحيى بن معين ، سؤالات كثيرة الفائدة تدل على فهمه ، وكان ثقة. تاريخ بغداد ١٢٠/٦ .

وما نقله ابن الجنيد عن ابن معين هو النقل الصحيح عنه ، وأما طعنه في هذه الأحاديث الثلاثة ، فلا يثبت ، ومن ابتغى إثباته فقد رام شططا ، فدون إثباته خبط القناد ، والأحاديث الثلاثة — التي ذكروا عن ابن معين أنه أنكرها — صحيحة ثابتة ، وهي مخالفة لمذهب الحنفية ، فالله نسأله التوفيق ، ونعوذ به من الخذلان.

وقد تجشم الماوردي الجواب عن القول السالف المنسوب لابن معين ، فذكر ثلاثة أجوبة عنه في الحاوي الكبير ٣٩١/٣ ، أعرضت عن ذكرها لعدم ثبوت هذا القول عن ابن معين أصلا ، فلا حاجة للجواب عنه.

• **الجواب :** لا نسلم بأن الخمر سميت خمرا لتخمرها ، فهذا أحد الأقوال في اشتقاقها ، وليس بأولها ، بل أولها أنها سميت بذلك لمخامرتها العقل ، فإن مادة الخمر : موضوعة للتغطية ، والمخالطة في ستر ، كما تقدم ، وقال ابن حجر : والجواب عن هذا : ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول : لا لمخامرة العقل ، مع قول عمر بمحضر الصحابة : الخمر ما خامر العقل ، كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة ، فيحمل قول عمر على المجاز<sup>(١)</sup>.

وقد تعقب العيني ابن حجر في هذا الجواب ، فقال : قول صاحب الهداية : فإما سمي خمرا لتخمره ، لا لمخامرته العقل ، غير معارض لكلام عمر - رضي الله عنه - ، فإن مراده من حيث الاشتقاق ؛ لأن الخمر ثلاثي ، فكيف يشتق من المخامرة الذي هو مزيد الثلاثي ، وإنكاره من هذه الجهة على أنه قال بعد ذلك على أن ما ذكرتم لا ينافي كون اسم الخمر خاصا في النية من ماء العنب إذا أسكر ، فإن النجم مشتق من الظهور ، وهو اسم خاص للنجم المعروف ، وهو الثريا ، وليس هو باسم لكل ما ظهر ، وهذا كثير النظائر نحو القارورة ، فإنها مشتقة من القرار ، وليست اسما لكل ما يقرر فيه شيء<sup>(٢)</sup>.

قلت : كلام صاحب الهداية صريح في معارضته لقول عمر - رضي الله عنه - ، وإذا تقرر هذا ، فقول عمر - رضي الله عنه - عندنا سماء بالنسبة لقول صاحب الهداية .

(١) فتح الباري ٥١/١٠ .

(٢) عمدة القاري ٢٥٩/٢١ .



• **الدليل الخامس :** قالوا : المحرم الشربة الآخرة التي تسكر ، وقالوا : قد قالت اللغة : الخبز المشبع ، والماء المروي<sup>(١)</sup>.

**الجواب :** قال أبو جعفر النحاس : فإن صح هذا في اللغة ، فهو عليهم لا لهم ؛ لأنه لا يخلو من إحدى جهتين :

(أ) إما أن يكون معناه للجنس كله أي صفة الخبز أنه يشبع ، وصفة الماء أنه يروي ، فيكون هذا لقليل الخبز ، وكثيره ؛ لأنه جنس ، فكذا قليل ما يسكر.

(ب) أو يكون الخبز المشبع ، فهو لا يشبع إلا بما كان قبله ، فكله مشبع ، فكذا قليل المسكر ، وكثيره ، وإن كانوا قد تألولوه على أن معنى المشبع هو الآخر الذي يشبع ، وكذا الماء المروي ، فيقال لهم : ما حد ذلك المروي ، والذي لا يروي ، فإن قالوا : لا حد له ، فهو كله إذا مرو ، وإن حدوه قيل لهم : ما البرهان على ذلك ؟ وهل يمتنع الذي لا يروي مما حددتموه أن يكون يروي عصفورا وما أشبهه ؟ ، فبطل الحد ، وصار القليل مما يسكر كثيره داخلا في التحريم<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قتيبة : فإن قال قائل : إن السكر هو الشربة المسكرة ، والقدر المنيم أكذبه النظر ، لأن القدر الآخر إنما أسكر بالأول ، وكذلك اللقمة الأخرى أشبع باللقمة الأولى ، والجرعة الأخرى إنما روت بالجرعة الأولى ، وتلك الشربة التي أسكرت المعاقرة عندهم لو جعلت أول شربة لآخر لم تسكر ، وقوى الحبل إذا جمعت وأمرت ثم اتخذ منها مرير يوثق به البعير لم تكن قوة منها أولى بحبس البعير وضبطه من الأخرى ، وقال كسرى : امتحنوا الرجل إذا مج عن عقله مجة أو مجتين يريد إذا شرب كأسا أو

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٥٩٧/١.

(٢) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٥٩٧/١ ، ٥٩٨.

كأسين ، فأخبرك أنه إذا شرب واحدا مج من عقله واحدا حتى ينفذه ، وبعد فكيف يعرف القدح المسكر من شرب فيتجنبه إلا بالظن الذي قد يخطيء ويصيب (١).

وقال الطبري : يقال لهم : أخبرونا عن الشربة التي كان يعقبها السكر ، أهي التي أسكرت شاربها دون ما تقدمها من الشرابات أو أسكرت باجتماعها مع ما تقدمها ، وأخذت كل شربة بحظها من الإسكار؟ ، فإن قالوا : إنما أحدثت له السكر الشربة الآخرة ، التي وجد خبل العقل بعقبها ، قيل لهم : وهل هذه التي حدث له ذلك عند شربها إلا كبعض ما تقدم من الشرابات قبلها ، حتى إنها لو انفردت دون ما تقدم قبلها كانت غير مسكرة وحدها ، وأنها إنما أسكرت باجتماعها ، واجتماع غيرها ، فحدث عن جميعها السكر والخبل ؟ ومما يبين صحة ذلك لو أن رطلا من ماء العنب ألقيت فيه قطرة من خل ، فلم يتغير طعمه إلى الحموضة ، ثم تابعا ذلك بقطرات كثيرة كل ذلك لا يتغير له طعم الماء ، ثم ألقينا آخر ذلك قطرة منه فتغير طعمه وحمض أترونه حمض من القطرة الآخرة أم حمض منها ، ومن سائر القطرات قبلها ؟ فإن قالوا : حمض من القطرة الآخرة قالوا : ما تعلم العقلاء خلافه ، فكابروا العقول ؛ لأن أمثالها قد ألقيت فيه ، ولم يحدث ذلك فيه ، فكان معلوماً بذلك أن الحموضة حدثت عن جميع ما ألقى من الخل ، وأنه لولا قوة عمل ما تقدم من قطرات الخل المتقدمة مع عمل القطرة الآخرة فيه لم يحدث ذلك فيه ، فإن قالوا : حمض باجتماع قوة عمل جميع ما ألقى فيه من أجزاء الخل ، ولكنه ظهرت الحموضة عند آخر جزء من الخل الذي ألقى فيه ، قيل لهم : فهلا قلتم كذلك في الشراب الذي أسكر كثيرة أنه إنما أسكر باجتماع قوة

(١) الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/ ١١١ ، ١١٢ .



عمل جميع ما شرب منه ، ولكن السكر والخبل إنما ظهر فيه عند اجتماع قوة عمل أول الشربة مع سائرها ، كما قلتم في الماء الذي ظهرت فيه حموضة الخل ، فعلموا بذلك أن كل شراب أسكر كثيره مستحق بذلك قليله اسم مسكر ، وكذلك الزعفران المغير للماء ، والكافور المغير ريحه في أن قليل ذلك مستحق من الاسم والصفة فيما عمل فيه من التغير مثل الذي هو مستحق كثيره (١).

وقال الخطابي : وتأول بعضهم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» تأولا فاسدا ، فقال : إنما وقعت الإشارة بقول «فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» إلى الشربة الآخرة أو إلى الجرعة التي يحدث السكر عقيب شربها ؛ لأن الفعل إنما يضاف إلى سببه ، وسبب السكر هو الشربة الآخرة التي حدث السكر على أثرها لا ما تقدمها منه حين السكر معدوم.

قال الخطابي : وهذا تأويل فاسد إذ كان مستحيلا في العقول وشهادات المعارف أن يعجز كثير الشيء عما يقدر عليه قليله ، ولو كان الأمر على ما زعموه لكان لقائل أن يقول إن الله حرم علينا شيئا لم يجعل لنا طريقا إلى معرفة عينه ؛ لأن الشارب لا يعلم متى يقع السكر به ، ومن أي أجزاء الشراب يحدث فيه ، وهذا فاسد لا وجه له ، ولو توهمنا الجزء الآخر مشروبا مفردا عن غيره غير مضاف ولا مجموع إلى ما تقدمها لم يتوهم وجود السكر فيه ، وحين انضم إلى سائر الأجزاء توهمنا وجوده ، فعلمنا أن السكر إنما حصل بمجموع أجزائه ، والله أعلم (٢).

وقال ابن القصار : إن الشراب اسم جنس ، فيقتضى أن يرجع التحريم إلى الجنس ، وهذا كما تقول : هذا الطعام مشبع ، وهذا الماء مرو ، يريد به

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٤٣/٦ ، ٤٤ .

(٢) معالم السنن ٢٦٦/٤ .

الجنس ، وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل ، فاللقمة تشبع العصفور ، وما هو أكبر منها يشبع ما هو أكبر من العصفور ، وعلى هذا حتى يشبع الكبير ، وكذلك جنس الماء يروي الحيوان على هذا الحد ، فكذلك النبيذ <sup>(١)</sup> .  
وقال الماوردي : فإن قيل : الذي أسكر هو القدح الأخير الذي ظهر به السكر ، وهو حرام ، وما قبله غير مسكر ، فكان حلالا ، ففيه ستة أجوبة :  
أحدها : أن المراد بالسكر صفة جنسه ، فاتطلق على قليله وكثيره ، كما يقال في الطعام .

والثاني : أن تعليق التحريم بالأخير يوجب تعقيقه بالأول والأخير ؛ لأن أول الأخير لا يسكر كأول الأول ، ثم كان أول الأخير حراما كآخره ، فكذلك الأول يجب أن يكون حراما كالأخير .

والثالث : أنه ليس جزءا من أجزاء الخمر الأول ، ويجوز أن يكون هو الأخير المحرم ، وهو غير متميز ، فوجب أن يكون الكل حراما .  
والرابع : أن كل مقدار من الخمر يجوز أن يسكر ؛ لأن الصغير يسكر بقليله كما يسكر الكبير بكثيره ، ومن الناس من يسكر بقليله ، ومنهم من لا يسكر بكثيره ، فصار كل شيء منه مسكرا فوجب أن يكون حراما .

والخامس : أن لكل جزء من الخمر تأثيرا في السكر ، والقدح الأول مبدأه ، والقدح الأخير منتهاه ، فصار قليله وكثيره مسكرا ، فوجب أن يكون حراما ، كالضرب القاتل يكون بالسوط الأول مبدأ الألم ، والأخير غايته ، والجميع قاتل .

والسادس : أن الأخير الذي يسكر لا يعلم أنه مسكر إلا بعد شربه فلم يصح تعليق التحريم به <sup>(٢)</sup> .

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٤٢/٦ ، ٤٣ .

(٢) الحاوي الكبير للماوردي ٣٩٢/١٣ ، ٣٩٣ .



وقال ابن حزم : وجلح بعضهم بعدم الحياء في بعض هذه الآثار وهو قوله عليه السلام : «كل مسكر حرام» فقال : إنما عنى الكأس الأخير الذي يسكر منه قال ابن حزم : وهذا في غاية الفساد من وجوه : أحدها : أنه دعوى كاذبة بلا دليل وافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالباطل ، وتقويل له ما لم يقله عن نفسه ، ولا أخبر به عن مراده ، وهذا يوجب النار لفاعله.

وثانيها : أنهم لا يقولون بذلك في شراب العسل ، والحنطة ، والشعير ، والتفاح ، والإجاص <sup>(١)</sup> والكمثرى ، والقراسيا ، والرمان ، والدخن <sup>(٢)</sup> ، وسائر الأشربة ، إنما يقولونه في مطبوخ التمر ، والزبيب ، والعصير فقط ، فلاح خلافهم للنبي صلى الله عليه وسلم جهارا.

والثالث : أنه تأويل أحمق وتخريج سخيف ، قد نزه الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم عن أن يريده ، بل قد نزه الله تعالى كل ذي مسكة عقل عن أن يقوله لأننا نسألهم أي ذلك هو المحرم عندكم ؟ الكأس الآخرة أم الجرعة الآخرة ، أم آخر نقطة تلج حلقه ؟ فإن قالوا : الكأس الآخرة ، قلنا لهم : قد يكون من أوقية ، وقد يكون من أربعة أرطال ، وأكثر ، فما بين ذلك ، وقد لا يكون هنالك كأس ، بل يضع الشريب فاه في الكوز فلا يقلعه عن فمه حتى يسكر فظهر بطلان قولهم في الكأس ، فإن قالوا : الجرعة الآخرة ، قلنا : والجرع تتفاضل فتكون منها الصغيرة جدا ، وتكون منها ملء الحلق ، فأى ذلك هو الحرام ؟ ، وأيه هو الحلال ؟ فظهر فساد قولهم في الجرعة أيضا ، فإن قالوا : آخر نقطة ، قلنا : النقطة تتفاضل فمنها كبير ، ومنها صغير حتى

(١) الإجاص في اللغة ما يسمى البرقوق في مصر ، والإجاص أيضا : المِشْمِشُ ، والكمثرى ، بلغة الشاميين. القاموس المحيط ص/٦١٢ ، المعجم الوسيط ٧٩٧/٢.

(٢) الدخن : نبات عشبي من النجيليات حبه صغير أملس كحب السمسم ينبت برياً ومزروعاً. المعجم الوسيط ٢٧٦/١.

نردهم إلى مقدار الصواب ، ويحصلوا في نصاب من يسخر بهم ويتطايب بأخبارهم ، فإن لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد نسبوا إلى الله تعالى أنه حرم علينا مقدارا ما فصله عما أحل وذلك المقدار لا يعرفه أحد ، وهذا تكليف ما لا يطاق ، وتحريم ما لا يمكن أن يدري ما هو وحاشا لله من هذا ، فإن قالوا : أنتم تحرمون الإكثار المهلك أو المؤذي من الطعام أو الشراب فحدوه لنا ؟ قلنا : نعم ، وهو ما زاد على الشبع والري المحسوسين بالطبيعة اللذين يميزهما كل أحد من نفسه حتى الطفل الرضيع والبهيمة ، فإن كل ذي عقل إذا بلغ شبعه قطع إلا القاصد إلى أذى نفسه واتباع شهوته فكيف والأحاديث التي ذكرنا لا تحتل البتة هذا التأويل الفاسد ؟ لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كل شراب أسكر حرام» إشارة إلى عين الشراب قبل أن يشرب لا إلى آخر شيء منه وأيضا فإن الكأس الأخيرة المسكرة عندهم ليست هي التي أسكرت الشارب بالضرورة يدري هذا ، بل هي وكل ما شرب قبلها وقد يشرب الإنسان فلا يسكر ، فإن خرج إلى الريح حدث له السكر ، وكذلك إن حرك رأسه حركة قوية ، فأى أجزاء شرابه هو الحرام حينئذ ؟ وبالله تعالى التوفيق ، ونقول لهم إذا قلتم : إن الكأس الأخيرة هي المسكرة فأخبرونا متى صارت حراما مسكرة ؟ أقبل شربه لها ؟ ، أم بعد شربه لها ؟ ، أم في حال شربه لها ؟ ولا سبيل إلى قسم رابع ، فإن قالوا : بعد أن شربها ، قلنا : هذا باطل لأنها إذا لم تحرم إلا بعد شربه لها فقد كانت حلالا حين شربه لها وقبل شربه لها ، ومن الباطل المحال الذي لا يقوله مسلم أن يكون شيء حلالا شربه ، فإذا صار في بطنه صار حراما شربه هذا كلام أحق وسخف وهذر لا يعقل ، فإن قالوا : بل صارت حراما حين شربه لها ، قلنا : إنها لا حظ لها في إسكاره إلا بعد شربه لها ، وأما في حين شربه لها فليست مسكرة إلا بمعنى أنها ستسكره ، وهذا المعنى موجود فيها وهي في دنها فلا فرق بينها في حين شربه لها وبينها قبل ذلك أصلا ، فإن قالوا : بل قبل أن يشربها ،



قلنا : فقولوا بتحريم الإتياء الذي كانت فيه ، وبتنجيسه ، وبتحريم كل ما كان فيه من الشرب ، وبتنجيسه لأنه قد خالطه حرام نجس عندكم وهم لا يقولون بهذا ، فظهر فساد قولهم من كل وجه وبالله تعالى التوفيق <sup>(١)</sup>.

• **الدليل السادس :** عارضوا بأن المسكر بمنزلة القاتل ، لا يسمى مسكرا حتى يسكر ، كما لا يسمى القاتل قاتلا حتى يقتل.

**الجواب :** قال أبو جعفر : وهذا لا يشبهه من هذا شيئا ، لأن المسكر جنس ، وليس كذا القاتل ، ولو كان كما قالوا لوجب ألا يسمى الكثير من المسكر مسكرا حتى يسكر ، فكان يجب أن يحلوه ، وهذا خارج عن قول الجميع <sup>(٢)</sup>.

• **الدليل السابع :** قالوا : معنى «كل مسكر حرام» على القدر الذي يسكر.

**الجواب :** قال النحاس : وهذا خطأ من جهة اللغة ، وكلام العرب ؛ لأن كلا معناها العموم ، فالقدر الذي يسكر مسكر ، والجنس كله مسكر ، وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل ، فلا يجوز الاختصاص إلا بتوقيف ، وإنما قولنا : مسكر يقع للجنس القليل ، والكثير كما يقال : التمر بالتمر زيادة ما بينهما ربا ، فدخل في هذه التمرة ، والتمرتان ، والقليل والكثير ، كذا دخل في كل مسكر القليل ، والكثير.

• **الدليل الثامن :** شبه بعضهم هذا بالدواء ، والبنج <sup>(٣)</sup> الذي يحرم كثيره ، ويحل قليله.

(١) المحلى ٥٠٠/٧ - ٥٠٢.

(٢) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٥٩٨/١.

(٣) البنج بفتح الموحدة : مثل قلس تعريب فنك ، ويقال تعريب البنك ، من الهندية ، نبت من الفصيلة الباذنجانية ، مسنت مخدر معروف ، غير حشيش الحرافيش ، مخطب للعقل ، مجنن ، مسكن لأوجاع الأوزام ، والبنور ، ووجع الأذن ، وأخبطه الأسود ، ثم الأحمر وأسلمه : الأبيض.

العين ١٥٣/٦ ، المغرب في ترتيب المعرب ٨٧/١ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٨٧/١ ، القاموس المحيط ص/١٨١ ، تاج العروس ٤٩٢/٥ ، المعجم الوسيط ٧١/١.

الجواب : قال النحاس : وهذا التشبيه بعيد ؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» <sup>(١)</sup> ، وقال «كل مسكر خمر» <sup>(٢)</sup> ، فالمسكر ، وهو الخمر ؛ هو الجنس الذي قال الله عز و جل فيه : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ ، وليس هذا في الدواء ، والبنج ، وإنما هو في كل شراب ، فهو هكذا <sup>(٣)</sup> .

• **الدليل التاسع :** قالوا : ليس ما أسكر كثيره بمنزلة الخمر في كل أحواله .

**الجواب :** قال أبو جعفر : وهذه مغالطة ، وتمويه على السامع ، لأنه لا يجب من هذا إباحة ، وقد علمنا أنه ليس من قتل مسلما غير نبي بمنزلة من قتل نبيا ، فليس يجب إذا لم يكن بمنزلته في جميع الأحوال أن يكون مباحا كذا من شرب ما أسكر كثيرة ، وإن لم يكن بمنزلة من شرب عصير العنب الذي قد نش ، فليس يجب من هذا أن يباح له ما قد شرب ، ولكنه بمنزلته في أنه قد شرب محرما ، وشرب خمرا ، وأنه يحد في القليل منه كما يحد في القليل من الخمر ، وهذا قول من لا يدفع قوله منهم عمر ، وعلي - رضي الله عنهما - ، ومعنى «كل مسكر خمر» ، يجوز أن يكون بمنزلة الخمر في التحريم ، وأن يكون المسكر كله يسمى خمرا كما سماه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومن ذكرنا من الصحابة ، والتابعين بالأسانيد الصحيحة <sup>(٤)</sup> .

• **قلت :** والأدلة التي استدل بها الكوفيون على مذهبهم لا تقوم بها حجة ؛ قال الشافعي : قال بعض الناس الخمر حرام ، وَالسُّكْرُ من كل الشراب ، ولا

(٢) تقدم من حديث ابن عمر وقد سبق تخريجه في أوائل هذا البحث .

(٢) تقدم من حديث ابن عمر وقد سبق تخريجه في أوائل هذا البحث .

(٣) النسخ والمنسوخ للنحاس ٥٩٩/١ .

(٤) المصدر السابق ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ .



يحرم المُسْكِرُ حتى يسكر منه ، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره ،  
فقيل لبعض من قال هذا القول : كيف خالفت ما رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَبَتَ عن عمر ، وَرُوِيَ عن عَلِيٍّ ، ولم يقل أحد من أصحاب  
رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلافه ؟ (١).

وقال العقيلي : حدثنا جعفر بن محمد قال : حدثنا أحمد بن خالد الخلال ، قال  
: قلت لأحمد بن حنبل : حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي ، عن صالح بن  
حيان ، عن ابن بريدة قال : شربت مع أنس بن مالك الطلاء على النصف ،  
فغضب أحمد ، وقال : لا ترى هذا في كتاب إلا خرقتة ، أو حككتة ، ما أعلم  
في تحليل النبيذ حديثا صحيحا ، اتهموا حديث الشيوخ (٢).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل سألته - يعني أباه - من قال في النبيذ :  
شربه قوم على التأويل ، وتركه قوم على التحريم ، كأنه وقف في قوله ، قال  
أبي : لا يعجبني هذا القول ، التحريم أثبت عندي وأقوى ، لا يثبت عندي في  
تحليل المسكر شيء (٣).

وقال ابن المنذر : جاء أهل الكوفة بأحاديث معولة ذكرناها مع عللها ، وذكر  
الأثرم أحاديثهم التي يحتجون بها عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
والصحابه ، فضعفها كلها ، وبين عللها (٤).

وقال ابن حزم : واحتجوا بأخبار أضيفت إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
وأخبار عن الصحابة ، ودعوى إجماع ، فأما الأخبار عن النبي صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فكلها لا خير فيها ، ثم لو صحت لما كان شيء منها موافقا

(١) الأم ٣٦٦/٧ ، معرفة السنن والآثار ٢٣/١٣.

(٢) الضعفاء للعقيلي ٥٨٣/٢ الترجمة رقم «٧٢٥».

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ص/٦٣ رقم «٢٠٣».

(٤) المغني ٤٩٧/١٢.

لهذا القول ؛ فلاح أن إيرادهم لها تمويه محض ، وكذلك الآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أن منها ما لا يصح ، ولا يوافق ما ذهبوا إليه ، فإيرادهم لها تمويه ، ومنها شيء يصح ، ويظن من لا ينعم النظر أنه يوافق ما ذهبوا إليه ، ولا حجة في قول صاحب قد خالفه غيره منهم <sup>(١)</sup> .

وقال البيهقي : الأحاديث التي احتجنا بها أحاديث قد أجمع أهل العلم بالحديث على صحتها ، والأحاديث التي رويت في الكسر بالماء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم عن عمر ، أسانيدُها غير قوية <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عبد البر : وقد أجمعوا على ترك الحديث في تحليل النبيذ ، وإظهار الرواية في تحريمه <sup>(٣)</sup> ، وقال أيضا : الآثار الثابتة كلها في هذا الباب تقضى على صحة قول أهل الحجاز ، وقد روى أهل العراق فيما ذهبوا إليه آثارا لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالحديث ، وقد أكثر الناس في تعليل تلك الأحاديث ، وفي الاستظهار بتكرير الآثار في تحريم المسكر <sup>(٤)</sup> ، وقال أيضا : وقد شرب النبيذ الصلب جماعة من علماء التابعين ، ومن بعدهم بالعراق ، لأنه لا يحرم عندهم منه إلا المسكر ، ورووا بما ذهبوا إليه آثارا عن عمر ، وغيره من السلف إلا أن آثار أهل الحجاز في تحريم المسكر أصح مخرجا ، وأكثر تواترا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأكثر أصحابه ، وبالله التوفيق لا شريك له <sup>(٥)</sup> .

(١) المحلى بالآثار ٤٨٠/٧ ، باختصار.

(٢) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢٥/١٣ .

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٢٧/٧ .

(٤) المصدر السابق ٢٤٩/١ .

(٥) الاستذكار ٣٠٧/٢٤ .



وقال ابن العربي : وتعلق أبو حنيفة بأحاديث ليس لها خُطْم ولا أزيمة ذكرناها في شرح الحديث ، ومسائل الخلاف ، فلا يلتفت إليها (١).

وقال ابن حجر : قال أبو المظفر بن السمعاني - وكان حنفيا فتحول شافعيا - ثبتت الأخبار عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تحريم المسكر ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها فإنها حجج قواطع قال : وقد زل الكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا معولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ومن ظن أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرب مسكرا ، فقد دخل في أمر عظيم وباء بإثم كبير وإنما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا وقد روى ثمامة بن حزن القشيري أنه سأل عائشة عن النبيذ ، فدعت جارية حبشية ، فقالت : سل هذه ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ الْحَبَشِيَّةُ : «كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأُوكِيهِ ، وَأُعَلِّقُهُ ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ» ، أخرجه مسلم (٢) ، وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ، ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بعلّة الإسكار ، والاضطراب من أجل الأقيسة ، وأوضحها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لكون قليله يدعو إلى كثيرة موجودة في النبيذ ، لأن

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٢٠٩/١.

(٢) في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٣/٣ حديث رقم «٢٠٠٥» ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ٧٦٢/٣ حديث رقم «١٣٧٧» ، وأحمد في المسند طبعة المكنز ٦٠٢٩/١١ ، ٦٣٠ ، وفي المسند طبعة الميمنية ١٣٧/٦ ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة المباحة باب ذكر الأشربة المباحة ١٩١/٤ حديث رقم «٦٨٤٨» ، والبخاري في مسند علي بن الجعد ١١٦٨/٢ ، ٦٩ حديث رقم «٣٥١٠» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في صفة نبيذهم الذي كانوا يشربونه في حديث أنس بن مالك وغيره عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأصحابه ٥٢٠/٨ «١٧٤١٧» كلهم من طريق القاسم بن الفضل الحداني عن ثمامة بن حزن به ، والحديث عند مسلم ، والبيهقي بلفظه ، وعند إسحاق بن راهويه ، وأحمد في الموضع الأول بزيادة فيه ، وعند غيرهم بنحوه.

السكر مطلوب على العموم ، والنبذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر ، لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبذ غلظ ، وكدر ، وفي الخمر رقة ، وصفاء لكن الطبع يحتمل ذلك في النبذ لحصول السكر كما تحتمل المرارة في الخمر لطلب السكر قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس ، والله أعلم ، وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبذ الذي يسكر كثيرة عن الصحابة شيء ، ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي قال : وقد ثبت حديث عائشة : «كُلْ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» (١).

وقال القرطبي : وأما الأحاديث التي يتمسك بها المخالف ؛ فلا يصح شيء منها على ما قد بين عللها المحدثون في كتبهم ، وليس في الصحاح شيء منها ، ثم العجب من المخالفين في هذه المسألة ؛ فإنهم قالوا : إن القليل من الخمر المعتصر من الغيب حرام ككثيره ، وهو مُجمع عليه ، فإذا قيل لهم : فلم حرم القليل من الخمر ، وليس مذهباً للعقل ، فلا بد أن يقال : لأنه داعية إلى الكثير ، أو للتعب ، فحينئذ يقال لهم : كل ما قدرتموه في قليل الخمر هو بعينه موجود في قليل النبذ فيحرم أيضاً ؛ إذ لا فارق بينهما إلا مجرد الاسم إذا سَلِمَ ذلك وهذا القياس أرفع أنواع القياس ؛ لأن الفرع فيه مساو للأصل في جميع أوصافه وهذا كما نقوله في قياس الأمة على العبد في سرية العتق ثم العجب من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه ، فإنهم يتوغلون في القياس ، ويرجحونه على أخبار الآحاد ، ومع ذلك فقد تركوا هذا القياس الجليّ المعضود بالكتاب والسنة ، وإجماع صدر الأمة (٢).

(١) فتح الباري ٤٦/١٠ ، وتقدم تخريج حديث عائشة في أوائل هذا البحث.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣.



وأما الجصاص فقال : وقد تواترت الآثار عن جماعة من عليّة السلف شرب النبيذ الشديد منهم عمر ، وعبد الله ، وأبو الدرداء ، وبريدة في آخرين قد ذكرناهم في كتابنا في الأشربة ، وروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه شرب من النبيذ الشديد في أخبار آخر ، فينبغي على قول هذا القائل أن يكونوا قد شربوا خمرا<sup>(١)</sup>.

قلت : لا يثبت هذا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا عن أحد من الصحابة المذكورين ، ولا عن غيرهم ، ودون هذا خرط الفتاد ، ونبيذه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان حلوا غير شديد ، كما تقدم ، والنبيذ الشديد الذي شربه عمر إنما كان شديد الحموضة ، ولهذا كان يكسره - رضي الله عنه - بالماء ، وليس المقصود به النبيذ الذي يسكر كثيره كما تقدم .

#### • الترجيح :

بعد ذكر القولين السابقين في حقيقة الخمر في الشرع ، وأدلة كل قول ، يتضح لي رجحان القول الأول ، وهو قول جمهور العلماء ، في أن الخمر هي كل مسكر من العنب ، وغيره.

**والخمر في العصر الحديث أصلها مادة تعرف بالكحول** ، ويطلق الكيميائيون اسم الكحول على مركبات كيميائية تتكون من شقين هما مجموعة الألكيل ، وزمرة الهيدروكسيل ، وهذه المركبات تسمى الأغوال ، وهي الكحول ، وتتكون الكحوليات في الخمر بواسطة خمائر موجودة في فطر يسمى الخميرة تقوم بتحليل المواد السكرية الموجودة في الفواكه مثل العنب ، والرطب ، والتين ، والمواد النشوية الموجودة في الشعير ، والذرة ، والقمح ، وتحولها إلى كحول ، ويصنفها الكيميائيون ضمن المواد السُمِّية ، يقول

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٥/٤ .

أوبري لوس رئيس قسم الأمراض النفسية بجامعة لندن في كتابه «مرجع برايس الطبي»: إن الكحوليات هي السم الوحيد المرخص بتداوله على نطاق واسع في العالم كله ، وتؤدي إلى اضطراب الشخصية ، ومرضها ، إن جرعة واحدة من الكحول قد تسبب التسمم ، وتؤدي إما إلى الهيجان أو الخمود ، وقد تؤدي إلى الغيبوبة (١).

وبناء على هذا ، فكل شراب فيه شيء من الكحول ، ولو قليل جدا ، فهو خمر ، وإن تعددت أسمائه ، وكذلك كل ما غيب العقل من غير الكحول ، فهو كالخمر في الحرمة ، سواء كان مشروبا ، أو مطعوما ، أو مشموما ، فيدخل تحت الحرمة جميع المخدرات ، كالحشيش (٢) ، والأفيون (٣) ، والكوكايين (٤) والبنج ، وجوزة الطيب (٥) ، والبرش (٦) ، والقات (٧) ،

(١) الموسوعة العربية العالمية ١٠/١٦٢ .

(٢) الحشيش ، ويقال له الحشيشة ، مخدر ضار معروف يستخرج من القنب الهندي ، وهو نوع من القنب ، وهو نبات حولي زراعي ليفي من الفصيلة القنبية تقتل لحاؤه حبالا. المعجم الوسيط ٢/٧٦١ .  
(٣) الأفيون : لين الخشخاش ، أجوده المصري الأسوة مخدر للعقل ، وقليله نافع منوم وكثيره سم .  
القاموس المحيط ص/١٢٢٢ تاج العروس ٣٥/٥٢٤ «فين» .

ويشتق من الأفيون المورفين ، ويشتهق من المورفين الهيروين ، والكودئين ، وكلها مواد مخدرة .  
(٤) الكوكايين : قلوآتي يستخرج من أوراق نبات الكوكا ، يستعمل في الطب مخدرا موضعيا. المعجم الوسيط ٢/٨٠٥ .

(٥) جوزة الطيب ، هي ثمرة شجرة جوز الطيب ، وهي شجرة مدارية ، تزرع على نطاق تجاري للتوابل التي تنتجها ، وتستخرج التوابل من الجزء الداخلي للبذور البنية للشجرة ، وهي مسكرة. الموسوعة العربية العالمية ٨/٦٠١ .

(٦) البرش : هو مخدر ، مركب من الأفيون والبنج .

(٧) القات : نبات من الفصيلة السلسترية ، يزرع لأوراقه التي تمضغ خضراء ، قليلة منبه ، وكثيره مخدر ، موطنه الحبشة ، ويزرع بكثرة في اليمن ، ويسمى شاي العرب. المعجم الوسيط ٢/٧٦٥ .



وَالْعَنْبَرُ<sup>(١)</sup> ، وَالزَّعْفَرَانُ<sup>(٢)</sup> ، وغير ذلك مما يؤخذ بالحَقْن ، أو المضغ ، أو التدخين ، أو غيرها ، فيؤدي إلى تغييب العقل .  
وإذا تقرر أن الخمر كل مسكر ، سواء كانت من عصير العنب ، أو غيره ، فلا فرق بين أول الشرب ، وآخره ، وكذا لا فرق بين قليله ، وكثيره ، فكل هذا حرام ، وقد دلت على ذلك أحاديث ، ومنها ما يلي :  
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) العنبر: ضرب من الطيب. العين ٣٤١/٢ ، الصحاح للجوهري : ٧٥٩/٢ .  
(٢) الزَّعْفَرَانُ : صيغ معروف ، وهو من الطَّيِّبِ . العين ٣٣٣/٢ ، لسان العرب ١٨٣٣/٣ ، تاج العروس ٤٢٨/١١ .  
وقد نقل ابن عابدين عن ابن حجر المكي أن العنبر ، والزَّعْفَرَان يسكران. رد المحتار لابن عابدين ٤١/١٠ .  
(٣) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب النهي عن المسكر ٥٣٣/٢ حديث رقم «٣٦٨١» بإسناد حسن بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٣/٣ حديث رقم «١٨٧٢» ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٥/٢ حديث رقم «٣٣٩٣» ، وأحمد في المسند ٣٤٣/٣ ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأثربة ص/٢١٨ ، ٢١٩ حديث رقم «٨٦٠» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٧/٤ ، كلهم بلفظه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثربة ٢٠٢/١٢ حديث رقم «٥٣٨٢» - بمعناه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٤/٨ حديث رقم «١٧٣٩٠» بلفظه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من حديث جابر .

وعن عائشة - رضي الله عنها - ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ»<sup>(١)</sup> فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ»<sup>(٢)</sup> .  
وعن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَنْهَأَكُمْ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ»<sup>(٣)</sup> .

- (١) الْفَرْقُ : قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : هُوَ مِكْيَالٌ مِنَ الْمَكَايِلِ ، تَفْتَحُ رَاوُهُ ، وَتَسْكَنُ ، قَالَ الْفَتْيْبِيُّ : هُوَ الْفَرْقُ بَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَيُقَالُ إِنَّهُ سَنَةٌ عَشْرَ رَطَلًا ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَفِي هَذَا أَبْيَنُ الْبَيَانِ أَنَّ الْحَرَمَةَ شَامِلَةٌ لَجَمِيعِ أَجْزَاءِ الشَّرَابِ الْمُسْكِرِ . معالم السنن ٢٦٧/٤ ، مقاييس اللغة ٤٩٥/٤ .
- (٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُسْكِرِ ٥٣٥/٢ حَدِيثٌ رَقْمُ «٣٦٨٧» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ بَلْفُظِهِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٣٤٣/٣ ، ٣٤٤ حَدِيثٌ رَقْمُ «١٨٧٣» بَنَحْوِهِ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي مَسْنَدِهِ ٣٩٨/٢ - ٤٠٠ حَدِيثٌ رَقْمُ «٤٠٦» ، «٤٠٧» ، «٤٠٨» ، «٤٠٩» مَخْتَصَرًا ، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ ٧٢/٦ مَخْتَصَرًا ، ٧١/٦ ، ١٣١ بَنَحْوِهِ ، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوَصَّلِيُّ فِي الْمَسْنَدِ ٣٢٢/٧ «٤٣٦٠» بَلْفُظِهِ ، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي الْأَشْرَبَةِ ص/٢١٩ حَدِيثٌ رَقْمُ «٨٦١» مَخْتَصَرًا ، وَالطُّوسِيُّ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٣٤٦/٦ ، ٣٤٧ حَدِيثٌ رَقْمُ «١٤٦٥» مَخْتَصَرًا ، وَ«١٤٦٦» بَنَحْوِهِ ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَرِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّبِذِ ٢١٦/٤ بَنَحْوِهِ ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ - كَمَا فِي الْإِحْسَانِ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ ٢٠٣/١٢ حَدِيثٌ رَقْمُ «٥٣٨٣» - بَنَحْوِهِ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ ١٤٤/٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ حَدِيثٌ رَقْمُ «٤٦٠٩» ، «٤٦١٠» ، «٤٦١١» ، «٤٦١٢» ، «٤٦١٣» ، «٤٦١٤» ، «٤٦١٦» ، «٤٦١٧» ، «٤٦١٨» مَخْتَصَرًا ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٥١٥/٨ حَدِيثٌ رَقْمُ «١٧٣٩٧» بَلْفُظِهِ ، وَ«١٧٣٩٨» بَنَحْوِهِ ، وَفِي التَّاسِعِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ وَهُوَ بَابُ فِي الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ وَمَا يَجِبُ التَّوَرُّعُ عَنْهُمَا ٦/٥ حَدِيثٌ رَقْمُ «٥٥٧٥» بَنَحْوِهِ ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٢٧/١٣ حَدِيثٌ رَقْمُ «١٧٣٤٩» بَنَحْوِهِ ، وَفِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ بَابِ تَقْسِيرِ الْخَمْرِ الَّذِي نَزَلَ تَحْرِيمُهَا ٣٣٤/٤ حَدِيثٌ رَقْمُ «٣٣٥٨» بَنَحْوِهِ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ ، وَالرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ ، نَحْوَ رِوَايَةِ مُهْدِي بْنِ مَيْمُونٍ ، وَأَبُو عَثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ ، وَيُقَالُ : عَمْرُ بْنُ سَالِمٍ أَيْضًا .
- (٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْمَجْتَبَى فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ تَحْرِيمِ كُلِّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ٢١٩/٨ حَدِيثٌ رَقْمُ «٥٦٠٨» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ بَلْفُظِهِ ، وَحَدِيثٌ رَقْمُ «٥٦٠٩» بِمَعْنَاهُ ، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا قِيلَ فِي الْمُسْكِرِ ١٥٤/٢ ، ١٥٥ حَدِيثٌ رَقْمُ «٢٠٩٩» بَلْفُظِهِ ، وَالبِزَارِيُّ فِي مَسْنَدِهِ ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ما أسكر كثيره ، فقليله حرام» (١) .  
قال الأثرم : تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم قليل المسكر ، وكثيره ، وأنه خمر (٢) .

### \* ما يؤخذ من الحديث :

أولا : حرمة الخمر .

ثانيا : أن الخمر تكون من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير ، وتكون من غيرها لقول عمر : والخمر ما خامر العقل .

=حديث رقم «١٠٩٨» ، «١٠٩٩» بمعناه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٦/٣ ، ٢١٧ حديث رقم «٥١١٨» بلفظه ، وحديث رقم «٥١١٩» بمعناه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٥٥/٢ حديث رقم «٦٩٤» ، «٦٩٥» ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأشربة ص/٢١٩ حديث رقم «٨٦٢» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٦/٤ ، والشاشي في مسند ١٦٤/١ حديث رقم «١٠٤» أربعتهم بلفظه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ١٩٢/١٢ حديث رقم «٥٣٧٠» - بمعناه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٤٢/٤ حديث رقم «٤٥٩٣» ، «٤٥٩٤» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٤/٨ حديث رقم «١٧٣٨٩» ، والضياء في المختارة ١٨٣/٣ ، ١٨٤ حديث رقم «٩٧٦» ، «٩٧٧» ثلاثتهم بلفظه .

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٣١٩/٨ حديث رقم «٥٦٠٧» بإسناد حسن بلفظه ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٥/٢ حديث رقم «٣٣٩٤» ، وأحمد في المسند ١٦٧/٢ ، ١٧٩ ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٦/٣ حديث رقم «٥١١٧» ، وفي كتاب الأشربة المحظورة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ١٨٦/٤ حديث رقم «٦٨٢٠» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٧/٤ كلهم بلفظه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة ١٤٤/٤ حديث رقم «٤٦٠٤» بلفظه ، وحديث رقم «٤٦٠٨» بلفظ أطول منه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٤/٨ ، ٥١٥ حديث رقم «١٧٣٩٤» بلفظه ، وعزه ابن حجر في فتح الباري ٤٥/١٠ للنسائي ، وقال : وسنده إلى عمرو صحيح .  
(٢) الناسخ والمنسوخ للأثرم ص/٢٠٦ .

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

ثالثا : تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا فيدخل في ذلك الحشيشة وغيرها.

رابعا : التنبيه على شرف العقل وفضله.

خامسا : ذكر الأحكام على المنبر لتشتت بين السامعين.

سادسا : التنبيه بالنداء لجذب انتباه السامع ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

---

(١) فتح الباري ٥٣/١٠ .



فهرس المصادر والمراجع

- ١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير لأبي عبد الله الجورقاني ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريواني ، طبع دار الصمعي بالرياض ، ودار الدعوة بالهند ، الطبعة الرابعة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢م.
- ٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري ، تحقيق دار المشكاة طبع دار الوطن بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
- ٣- الآثار لأبي يوسف ، تحقيق أبي الوفا طبع لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٤- الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم ، تحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة ، طبع دار الراية بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١م.
- ٥- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ، تحقيق الدكتور عبد الملك بن دهيش ، طبع المحقق ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.
- ٦- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين بن بلبان الفارسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.
- ٧- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع مكتبة السنة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.
- ٨- أحكام القرآن لابن العربي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.
- ٩- أحكام القرآن للجصاص ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، تحقيق عبد الرازق عفيفي ،

- طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- ١١- أحوال الرجال للجوزجاني ، تحقيق السيد صبحي البصري السامرائي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢- أخبار القضاة لو كيع تحقيق سعيد اللحام طبع عالم الكتب ، بدون.
- ١٣- أخبار مكة للفاكهي تحقيق دكتور عبد الملك بن دهيش ، طبع دار خضر ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، بدون.
- ١٥- الأدب المفرد للبخاري تحقيق كمال يوسف الحوت ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ١٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ، تحقيق سامي العربي ، طبع دار الفضيلة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- ١٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق عادل مرشد ، طبع دار الأعلام بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ، تحقيق علي محمد معوض ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ، بدون.
- ٢٠- أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ، تحقيق مسعد السعدني ، طبع مكتبة القرآن بالقاهرة ، بدون.
- ٢١- الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمات للخطيب ، تحقيق الدكتور



- عز الدين علي السيد ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٢- الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ، تحقيق دكتور صغير الأنصاري ، طبع مكتبة مكة الثقافية بالإمارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٣- الأشربة لابن قتيبة ، تحقيق ياسين السواس ، طبع دار الفكر المعاصر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٤- الأشربة للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق صبحي جاسم ، طبع مطبعة العاني ببغداد ، بدون.
- ٢٥- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، طبع المطبعة العامرة بمصر ١٣٢٧ هـ ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٢٦- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، بدون.
- ٢٧- إصلاح غلط المحدثين للخطابي ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٨- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلنجي ، طبع جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي بباكستان بدون .
- ٢٩- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي ، تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود ، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٠- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي ، تحقيق عادل بن محمد ، وأسامة إبراهيم ، طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣١- الإكمال لابن ماكولا ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر

- أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٣٢- الألفاظ الفارسية المعربة للسيد آدي شير ، طبع المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م - ١٩٨٨ م ، نشر دار العرب للبستاني بالقاهرة.
- ٣٣- الأم للشافعي ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، طبع دار الوفاء بالمنصورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- ٣٤- بحر الدم لابن المبرد تحقيق الدكتورة روية السويقي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
- ٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، اعتنى به عبد القادر عبد الله العاني ، والدكتور عمر الأشقر ، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
- ٣٦- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي للروياتي ، تحقيق أحمد عزو عناية الدمشقي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.
- ٣٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- ٣٨- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، طبع دار هجر بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- ٣٩- بدائع الصنائع للكاساني طبع المطبعة الجمالية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م ، تصوير دار الكتاب العربي ببيروت.
- ٤٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ، تحقيق محمد علي النجار ، وغيره ، نشر المكتبة العلمية ببيروت



- ، بدون .
- ٤١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي ، تحقيق دكتور حسين الباكري ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٤٢- البناية في شرح الهداية للعيني ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٤٣- البيان في مذهب الشافعي ليحيى بن أبي الخير اليمني ، تحقيق قاسم النوري ، طبع دار المنهاج ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي هلالي ، وآخرون ، طبع مطبعة حكومة الكويت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٤٥- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، تحقيق خليل المنصور ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٤٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٤٧- تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٤٨- التاريخ الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤٩- التاريخ الكبير للبخاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
- ٥٠- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة

- ١٩٣١ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
- ٥١- تاريخ دمشق لابن عساكر ، تحقيق عمر بن غرامة العمروي ،  
طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م -  
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٥٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح  
الرواة وتعديلهم ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، طبع  
دار المأمون للتراث بدمشق ، وبيروت ، بدون .
- ٥٣- تاريخ واسط لبجشل ، تحقيق كوركيس عواد ، طبع عالم الكتب  
ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٤- تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري ، تحقيق  
عبد الله أحمد حسن ، طبع دار القلم ببيروت ، بدون .
- ٥٥- تالي تلخيص المتشابه للخطيب تحقيق مشهور بن حسن ، وغيره  
طبع دار الصميعي بالرياض الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٥٦- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ، طبع المطبعة الأميرية  
ببولاق ١٣١٤ هـ .
- ٥٧- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين المرادوي ،  
تحقيق الدكتور عبد الرحمن الجبرين ، طبع مكتبة الرشد  
 بالرياض بدون .
- ٥٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ، تحقيق عبد الصمد  
شرف الدين ، طبع الدار القيمة بالهند ، والمكتب الإسلامي  
ببيروت ، ودمشق الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٥٩- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لابن العراقي ، تحقيق عبد  
الله نواره ، طبع مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩  
هـ - ١٩٩٩ م .
- ٦٠- التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ، ومعه تنقيح التحقيق  
للذهبي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي طبع دار



- الوعي بحلب ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٦١- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لأبي المحاسن الحسيني ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٦٢- تذهيب التهذيب الكمال للذهبي ، تحقيق غنيم عباس غنيم ، وغيره ، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٦٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٤- التعليقة على كتاب سيبويه للفراسي ، تحقيق الدكتور عوض الفوزي ، طبع مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٦٥- تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، طبع مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٦٦- تفسير الفخر الرازي الشهير بمفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٦٧- تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا الطبعة الثانية ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.
- ٦٨- تقريب التهذيب لابن حجر ، تحقيق محمد عوامة ، طبع دار الرشيد بحلب ، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٦٩- تلخيص المستدرك للذهبي ، طبع بحاشية المستدرك بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٤ هـ - ١٣٤٢ هـ.
- ٧٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ، تحقيق

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦ م

- الدكتور محمد هيتو طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٧١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون ، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
- ٧٢- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، طبع دار الطباعة المنيرية بالقاهرة ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٧٣- تهذيب التهذيب لابن حجر ، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ ، تصوير دار صادر ببيروت ، بدون.
- ٧٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧٥- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، وآخرون ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون.
- ٧٦- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ، تحقيق وائل إمام عبد الفتاح ، وآخرون ، طبع دار الفلاح بالفيوم ، الطبعة الأولى.
- ٧٧- الثقات لابن حبان البستي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٧٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصالح الدين العلائي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧٩- الجامع الصغير لمحمد بن الحسن مع شرحه لعبد الحي اللكنوي ، طبع إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي باكستان بدون.
- ٨٠- جامع العلوم والحكم لابن رجب ، تحقيق الدكتور محمد الأحمد ،



- ٨١- طبع دار السلام بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.  
جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير ، تحقيق  
عبد الملك بن دهيش ، طبع المحقق ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ -  
١٩٩٨ م.
- ٨٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان  
للقرطبي ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ، وآخرون ، طبع  
مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٨٣- الجامع للترمذي ، تحقيق صدقي جميل العطار ، طبع دار الفكر  
ببيروت سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٨٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، طبع مجلس دائرة المعارف  
العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ -  
١٩٥٢ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون.
- ٨٥- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبع مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد  
الدكن بالهند ١٣٤٤ هـ .
- ٨٦- الجوهر النقي لابن التركماني ، طبع بحاشية السنن الكبرى  
للبيهقي بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن بالهند  
الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ .
- ٨٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ، طبع  
مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨٨- الخلافيات للبيهقي تحقيق مشهور بن حسن ، طبع دار الصميعي  
باليابض ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٨٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق  
الدكتور أحمد الخراط ، طبع دار القلم بدمشق ، بدون.
- ٩٠- دلائل النبوة للبيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، طبع  
دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٩١- رد المحتار لابن عابدين ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره،

- طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٩٢- روح المعاني للألوسي ، طبع إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت ، بدون .
- ٩٣- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ، طبع المكتب الإسلامي ببيروت ، ودمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٩٤- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، طبع دار الشئون الثقافية العامة بالعراق ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.
- ٩٥- السنة لابن أبي عاصم ، تحقيق ناصر الدين الألباني ، طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٩٦- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، تصوير دار الريان للتراث بالقاهرة ، بدون .
- ٩٧- سنن أبي داود السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٩٨- سنن الدارقطني ، طبع دار الفكر ببيروت ، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٩٩- سنن الدارمي ، تحقيق فواز أحمد زمرلي ، وخالد السبع العليمي ، طبع دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٠٠- السنن الصغير للبيهقي تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، طبع جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي باكستان.
- ١٠١- السنن الكبير للبيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار



الكتب العلمية ببيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١٠٢- السنن الكبير للنسائي ، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٠٣- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري ، وغيره ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٠٤- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وجماعة ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة العاشرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠٥- السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا ، وغيره ، نشر دار إحياء التراث العربى ، بدون.

١٠٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله اللالكائي ، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد الغامدي ، طبع دار طيبة بالرياض ، بدون.

١٠٧- شرح النووي على صحيح مسلم ، تحقيق حازم محمد ، وعماد عامر ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠٨- شرح صحيح البخاري لابن بطلال ، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، طبع مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠٩- شرح مشكل الآثار للطحاوي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١١٠- شرح معاني الآثار للطحاوي ، تحقيق محمد زهري النجار ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١١١- الشريعة ، تأليف أبي بكر الآجري ، تحقيق الوليد بن محمد بن سيف النصر ، طبع مؤسسة قرطبة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦م

- ١١٢ - شعب الإيمان للبيهقي ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١١٣ - الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبع دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ١١٤ - صحيح ابن خزيمة تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، طبع المكتب الإسلامي ببيروت ، وغيرها ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١١٥ - صحيح مسلم ، اعتنى به الدكتور مصطفى الذهبي ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١١٦ - الضعفاء الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٧ - الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون .
- ١١٨ - الضعفاء للدارقطني ، تحقيق صبحي البدري السامرائي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٩ - الضعفاء للعقيلي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٢٠ - الضعفاء للنسائي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٢١ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٢٢ - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني ، تحقيق دكتور عبد الغفار البنداري ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٢٣ - طبقات المدلسين لابن حجر طبعة مكتبة المنار بالأردن الطبعة الأولى ، بدون .



- ١٢٤- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي ، تحقيق خالد عبد الرحمن ، طبع دار النفائس ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- ١٢٥- العزيز شرح الوجيز للرافعي ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- ١٢٦- علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
- ١٢٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي ، تحقيق خليل الميس ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- ١٢٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن زين ، طبع دار طيبة بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- ١٢٩- العلل لابن أبي حاتم الرزاي ، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد ، والدكتور خالد الجريسي ، الطبعة الأولى في الرياض سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
- ١٣٠- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله تحقيق وصي الله محمد عباس طبع دار الخاني بالرياض الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- ١٣١- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني ، تحقيق عبد الله محمود طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- ١٣٢- عمل اليوم والليلة لابن السني ، تحقيق بشير عيون ، طبع مكتبة دار البيان بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

- ١٣٣- العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، وغيره ، طبع مكتبة الهلال ، بدون .
- ١٣٤- غريب الحديث لأبي عبيد ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، وغيره ، طبع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- ١٣٥- غريب الحديث للخطابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٣٦- الغوامض والمبهمات لابن بشكوال ، تحقيق محمود مغراوي ، طبع دار الأندلس الخضراء بجدة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٣٧- الفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة للشيخ نظام ، وجماعة من علماء الهند ، تحقيق عبد اللطيف حسن ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب ، وغيره ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ، تصوير دار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٣٩- فتح القدير لابن الهمام ومعه كتاب نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده ، وكتاب العناية شرح الهداية ، طبع المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ١٣١٥ هـ .
- ١٤٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ، تحقيق الدكتور حسن الشاعر ، طبع دار البشير بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٤١- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ، طبع دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٤٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .



- ١٤٣- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي تحقيق خليل الميس طبع المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٤٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره ، طبع مكتبة العبيكان بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٤٦- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ١٤٧- اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي بن عادل الدمشقي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٤٨- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، وغيره ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، بدون.
- ١٤٩- لسان الميزان لابن حجر ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٥٠- المبسوط للسرخسي ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ ، تصوير دار المعرفة ببيروت ، بدون.
- ١٥١- المجتبى للنسائي ، تحقيق عبد الوارث محمد علي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٥٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- ١٥٣- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ،

- ١٥٤- طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٥٦- المحرر الوجيز لابن عطية ، اعتنى به عبد السلام عبد الشافي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٥٧- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور جابر فياض العلواني ، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت ، بدون .
- ١٥٨- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٥٩- المحلى لابن حزم الظاهري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ - ١٣٥٢ هـ .
- ١٦٠- محيط المحيط لبطرس البستاني ، طبع مكتبة لبنان ببيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.
- ١٦١- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ، تحقيق الشيخ محمد ياسين ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٦٢- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ، اختصار أبي بكر الجصاص ، تحقيق دكتور عبد الله حمدان ، طبع دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٦٣- المختلطين للعلائي ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، وغيره ، طبع مكتبة الخاتجي بالقاهرة بدون .



- ١٦٣- المخصص لابن سيده ، طبع المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢١ هـ ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت .
- ١٦٤- المخلصيات لأبي طاهر المخلص ، تحقيق نبيل جرار ، طبع وزارة الأوقاف بقطر ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ١٦٥- المدخل إلى الصحيح للحاكم ، تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ١٦٦- المراسيل لابن أبي حاتم ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١٦٧- مرعاة المفاتيح للقاري شرح مشكاة المصابيح للتبريزي ، تحقيق جمال عيتاني ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١٦٨- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ، تحقيق طارق عوض الله ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٦٩- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ، تحقيق طارق عوض الله ، طبع مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٧٠- المسائل السلفية في النحو لابن هشام ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٧١- مستخرج الطوسي على جامع الترمذي تحقيق حماد الأنصاري طبع مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ١٧٢- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت

- ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٧٣- المستصفي من علم الأصول للغزالي ، تحقيق وطبع الدكتور حمزة حافظ.
- ١٧٤- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لابن العراقي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر ، طبع دار الوفاء بالمنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٧٥- مسند ابن أبي شيبه تحقيق عادل الغزاوي ، وغيره ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٧٦- مسند ابن الجعد ، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد المهدي عبد القادر ، طبع مكتبة الفلاح بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٧٧- مسند أبي يعلى الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، طبع دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٧٨- مسند أحمد بن حنبل ، طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة ، سنة ١٣١٣ هـ ، تصوير دار صادر ببيروت ، بدون .
- ١٧٩- مسند إسحاق بن راهويه ، تحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي ، طبع مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٨٠- مسند البزار ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين ، وغيره ، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٨١- مسند الشاشي ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين ، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٨٢- مسند الشاميين الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .



مجلة كلية التربية - جامعة كفر الشيخ - العدد الثاني - ج ٣ - السنة السادسة عشر ٢٠١٦ م

- ١٨٣- المسند لأبي بكر الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ،  
طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -  
١٩٨٨ م.
- ١٨٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ، طبع المكتبة  
العتيقة بتونس ، دار التراث بالقاهرة بدون .
- ١٨٥- المصباح المنير للفيومي في غريب الشرح الكبير للرافعي ، طبع  
المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢ م.
- ١٨٦- المصنف لابن أبي شيبه ، تحقيق محمد عوامة ، نشر دار القبلة  
بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ -  
٢٠٠٦ م .
- ١٨٧- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن  
الأعظمي ، طبع المجلس العلمي ، بالهند ، نشر المكتب الإسلامي  
ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٨٨- معالم التنزيل للبغوي ، تحقيق محمد عبد الله النمر ، وغيره ،  
طبع دار طيبة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- ١٨٩- معالم السنن للخطابي ، تحقيق محمد راغب الطباخ ، طبع  
المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م.
- ١٩٠- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق محمد الصابوني ،  
طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ -  
١٩٨٨ م.
- ١٩١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده  
شليبي ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ -  
١٩٨٨ م.
- ١٩٢- المعجم الأوسط للطبراني ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، وغيره ،  
طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١٩٣- معجم الشيوخ لابن عساكر ، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين ،

- طبع دار البشائر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١٩٤- معجم الصحابة لابن قانع ، تحقيق صلاح بن سالم المصراطي ، طبع مكتبة الغرباء الأثرية بدون .
- ١٩٥- معجم الصحابة للبغوي ، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني ، طبع مكتبة دار البيان بالكويت ، بدون .
- ١٩٦- المعجم الصغير لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق محمد سليمان إبراهيم سمارة ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، بدون .
- ١٩٧- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع وزارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الثانية ، بدون ، والمجلدات الثالث عشر ، والرابع عشر ، وقطعة من المجلد الحادي والعشرين ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد ، والدكتور خالد الجريسي ، الطبعة الأولى في الرياض ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ١٩٨- المعجم الوسيط ، تأليف لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبع مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٩٩- المعجم لابن الأعرابي ، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، طبع دار ابن الجوزي بالسعودية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٠٠- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الفكر ، بدون .
- ٢٠١- معرفة السنن والآثار للبيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، طبع المحقق في القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ٢٠٢- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق عادل العزاوي ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .



- ٢٠٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ، تحقيق الدكتور طيار آلتى قولاج ، طبع استانبول ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٢٠٤- معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، تحقيق الدكتور السيد معظم حسين ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، تصوير مكتبة المتنبي بالقاهرة ، بدون .
- ٢٠٥- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- ٢٠٦- المعلم بفوائد مسلم للمازري ، تحقيق محمد الشاذلي ، طبع الدار التونسية ، والمؤسسة الوطنية للترجمة بتونس ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ ، ١٩٩١ م.
- ٢٠٧- المغازي للواقدي ، تحقيق الدكتور مارسدن جونز ، نشر عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٠٨- مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار تأليف بدر الدين العيني تحقيق محمد حسن طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٢٠٩- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ، تحقيق محمود فاخوري ، وغيره ، طبع مكتبة أسامة بن زيد بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢١٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢١١- المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق حازم القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١٢- المغني لابن قدامة ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ، وغيره ،

- طبع دار عالم الكتب بالرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ -  
١٩٩٧ م.
- ٢١٣- مفردات القرآن للراغب الأصبهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ،  
طبع دار المعرفة ببيروت ، بدون .
- ٢١٤- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ،  
تحقيق محيي الدين مستو ، وآخرون ، طبع دار ابن كثير ، ودار  
الكلم الطيب بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢١٥- المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي ، تحقيق طارق بن  
عوض الله ، طبع دار الراية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ -  
١٩٩٨ م.
- ٢١٦- المنتخب من مسند عبد بن حميد ، تحقيق السيد صبحي البديري  
السامرائي ، وغيره ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢١٧- المنتقى لابن الجارود ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، طبع  
مؤسسة الكتب الثقافية ، ودار الجنان ببيروت ، الطبعة الأولى  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢١٨- المؤلف والمختلف للدارقطني ، تحقيق الدكتور موفق بن  
عبد القادر ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م.
- ٢١٩- الموسوعة العربية العالمية ، الطبعة الثانية ، طبع مؤسسة أعمال  
الموسوعة بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٢٠- الموطأ للإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري ، تحقيق الدكتور  
بشار عواد ، وغيره ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة  
الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- ٢٢١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، تحقيق علي محمد  
معوض ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة



الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

- ٢٢٢- ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ، تحقيق عبد الله المنصور .
- ٢٢٣- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور سليمان اللحام ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ٢٢٤- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار للعيني ، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، طبع وزارة الأوقاف بقطر بدون .
- ٢٢٥- نسب قريش لمصعب الزبيري ، تحقيق ليفي بروفنسال ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، بدون .
- ٢٢٦- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، تحقيق محمد عوامة ، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بدون .
- ٢٢٧- نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ، طبع دار الكتب السلفية بمصر الطبعة الثانية ، بدون .
- ٢٢٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ، وغيره ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت بدون .
- ٢٢٩- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للشوكانى ، طبع المطبعة العثمانية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ، تصوير دار التراث بالقاهرة ، بدون .
- ٢٣٠- الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني ، تحقيق نعيم أشرف ، طبع إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي باكستان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة
المقدمة	٣
أحاديث الباب	٦
كُلُّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ	٦
كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ ، فَهُوَ حَرَامٌ	٧
كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ	٨
حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ ، وَمَا نَحْذُ . يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ . حَمْرٌ	٩
الْأَعْنَابُ إِلَّا قَلِيلًا	
أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ؛ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ	١٠
الْخَمْرِ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ	١١
نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَإِنَّ فِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةٌ أَشْرِبَةٍ ، مَا فِيهَا	١٢
شَرَابُ الْعَنْبِ	
تراجم الصحابة رواة هذه الأحاديث	١٢
أولا : ترجمة ابن عمر رضي الله عنه	١٢
ثانيا : ترجمة عائشة رضي الله عنها	١٧
ثالثا : ترجمة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	٢٤
رابعا : ترجمة أنس رضي الله عنه	٢٧
خامسا : ترجمة عمر رضي الله عنه	٣٣
سادسا : ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه	٤١
المباحث العربية	٤٥
فقه الحديث	٧٦
حقيقة الخمر في الشرع	٧٦



٧٦	رأي الجمهور في حقيقة الخمر وأنها كل مسكر
٧٨	أدلة الجمهور على قولهم
٨٧	رأي الكوفيين في حقيقة الخمر وأنها لا تكون إلا من العنب
٢٠٧-٩٢	أدلة الكوفيين على مذهبهم
٢١٢	الترجيح
٢١٢	الخمر في العصر الحديث
٢١٤	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٢١٦	ما يؤخذ من الحديث
٢١٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٤١	فهرس الموضوعات